Date

No

آيات الصفات

بين

التفويض والتأويل

إعداد : الطالب محمد مزيريب محمد زين

إشراف : الشيخ أبو عبد الله ظفر بن أجواد

RICHARD

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد

فإن أسمى نعمة أنعم الله بها على عباده نعمة الإيمان، التي يورث راحة القلب وانشراح الصدر، والبعد عن الشبهات والوساوس الشيطانية والشكوك الفاسدة.

والعقيدة الإسلامية عقيدة كاملة، شاملة تقوم على الحق والوضوح والبيان. وتجعل العبد على بينة من ربه. وتصفيه من ظلمات الأوهام والجهالات، وهذه الخصائص لا تتحقق إلا بالعقيدة الإسلامية الصحيحة، المبنية على الكتاب والسنة، على فهم السلف الصالح، من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

ولما كان العلم بالله - تعالى - وأسمائه، وصفاته تحت ظلال الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح أشرف أنواع العلوم، وتصفية القلوب من مزابل آراء الفرق المنحرفة الضالة من دروب أهل السنة والجماعة أحسن أنواع الأعمال وقع اختياري على هذا الموضوع:

آيات الصفات بين التفويض والتأويل

ولقد كان من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

١- شدة رغبتي في معرفة الصحيح في العقائد الإسلامية، ومعرفة الفرق المنحرفة، وأسباب ضلالتهم فيما للتوقي.

٢- ضرورة الاهتمام بأمر العقيدة، وتصفيتها من الشوائب، لأهمية العقيدة في حياة الأمة، لاسيما في هذه الجزيرة التي كانت الخرافات، والبدع، وآراء الأشاعرة القطيئة فيها قد ضربت أطنابها.

٣- وقوع الانحراف عند كثير من الناس في قضية الإيمان بالله - تعالى -، وأسمائه وصفاته، وتأثرهم بالمناهج الظلامية الدخيلة، واستفاضتها بين المجتمع الإسلامي.

ولمثل هذه الأسباب المهمة استخرت الله - تعالى - في الاشتغال بهذا الموضوع،

على الرغم من أنني أرى نفسي غير متأهل لسد هذا الثغر ، فوفق الله العلي القدير - وأعان .
هذا وأسأل الله - تعالى - كما نفعني به أن ينفع به إخواني المسلمين ، والله المستعان وعليه التكلان ، لاحول ولاقوة الا بالرحمن .

وقد قسمت هذا البحث الى تمهيد وأربعة أبواب وخاتمة .

تضمن التمهيد مبحثين

أحدهما : لمحة تاريخية عن نشأة الكلام في آيات الأسماء والصفات .

الثاني : اتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات .

وأما الأبواب الأربعة فهي مشتملة على ما يلي :

الباب الأول : حقيقة التفويض ونشأته . ويتضمن فصلين .

الفصل الأول : حقيقة التفويض . ويحتوي على ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : التفويض لغة واصطلاحا .

المبحث الثاني : التفويض في نصوص الصفات .

المبحث الثالث : ظهور مذهب التفويض ونشأته والأسباب التي أدت إليها .

الفصل الثاني : شبهات أهل التفويض ومناقشتها . ويحتوي على ثلاثة مباحث

المبحث الأول : استدلالهم بالقرآن في المحكم والمتشابه .

المبحث الثاني : مناقشة شبهات المفوضة في الاستدلال بالقرآن .

المبحث الثالث : عبارات السلف التي احتج بها المفوضة .

الباب الثاني : حقيقة التأويل . ويحتوي على فصلين

الفصل الأول : حقيقة التأويل . ويتضمن ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : معاني التأويل لغة واصطلاحا .

المبحث الثاني : شبهات أهل التأويل ومناقشتها .

المبحث الثالث : استدلالهم بالعقل والنقل

الفصل الثاني : توهم التعارض بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية وما يسلكون من الطريق.
ويحتوي على مبحثين .

المبحث الأول : سبب توهم التعارض والحكم عليه .

المبحث الثاني : المسلكان المأخوذان تجاه الأدلة النقلية عند التعارض .

المسلك الاول : مسلك التفويض .

المسلك الثاني : مسلك التأويل .

الباب الثالث : لوازم مذهبي التفويض والتأويل وأدلة بطلانهما. ويحتوي على فصلين

الفصل الأول : اللوازم الباطلة التي تلزم على هذين المذهبين .

الفصل الثاني : أدلة بطلان المذهبين . ويتضمن ثلاثة مباحث

المبحث الأول : أدلة بطلانهما سمعا.

المبحث الثاني : أدلة بطلانهما عقلا .

المبحث الثالث : تناقض المذهبين .

الباب الرابع : المسائل التي تتعلق بالصفات عند أهل السنة والجماعة .
ويحتوي على ثلاثة فصول .

الفصل الأول : الأصول التي تقوم عليها قاعدة الإثبات .

الفصل الثاني : الأصول التي تقوم عليها قاعدة التنزيه في الصفات .

الفصل الثالث : إجراء النصوص على ظاهرها وعدم تحريفها.
ويتضمن أربعة مباحث .

المبحث الأول : دواعي حمل النصوص على ظاهرها .

المبحث الثاني : الكلام عن الكيفية والتفويض فيها .

المبحث الثالث : الكلام عن التأويل وتمييز الصواب عن الخطأ .

المبحث الرابع : القول الصحيح الراجح في أسماء الله وصفاته بين التفويض والتأويل .

وقد ختمت هذا البحث بخاتمة ركزت فيها أهم نتائج البحث وأردفتها

ببعض التوصيات المهمة.

ولقد حاولت في هذا البحث إستيعاب هذا الموضوع بشكل وافر. ولكني واجهتني عقبات أساسية في هذا البحث. وعدم وجود مراجع أصلية أفردت في هذا الموضوع، وعدم وجود الكتب التي تعالج هذا الموضوع بوجه مكثف، حال دون تحقيق هدفي الأسمى. فلذلك إقتصرت على ما كان في مكتبة كليتنا، في فن العقيدة من الكتب القليلة.

ورغم مواجهة هذه العقبات لقد أدرجت فيه ما يشفي العليل، ويروي الغليل، من المسائل الهامة. - وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل وكثير الإمتنان لشيخي الفاضل المشرف على هذا البحث، الأستاذ محمد ظفر محمد أجواد تغمده الله برحمته في الدارين مع سائر أساتيذي الكرام.

والله هو الولي التوفيق. والهادي إلى سبيل الرشاد، والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

محمد مزير بن محمد زين

١٤، رجب ١٤٢٠، الموافق ل ٢٢، اكتوبر ٢٠٠٢

التمهيد

ويتضمن مبحثين :

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن نشأة الكلام في الأسماء والصفات .

المبحث الثاني : إتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات .

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن نشأة الكلام في الأسماء والصفات

لقد تعرض هذا الجانب الخطير من جوانب العقيدة لانحراف هذه الأمة عن الصراط المستقيم، الذي كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأصحابه والتابعون. وفي هذه اللمحة التاريخية، محاولة لتوضيح وجوه الإنحراف من بدايته، مقارنة بالسلوك الصحيح الذي سار عليه أهل السنة والجماعة، ومواقفهم من تلك الإنحرافات عبر مراحل تاريخية تتميز بشكل جلي.

وأول مرحلة من المراحل التاريخية في الإسلام هو عصر النبي صلى الله عليه وسلم، وقرن الصحابة رضوان الله عليهم. قال الشيخ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي رحمه الله « إعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم رسولا إلى الناس جميعا وصف لهم ربهم - سبحانه وتعالى - بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه صلى الله عليه وسلم الروح الأمين، وبما أوحى اليه ربه - تعالى - فلم يسأله صلى الله عليه وسلم أحد من العرب بأسرهم، قرويهم وبدويهم، عن معنى شيئ من ذلك كما كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مما لله فيه - سبحانه - أمر ونهي، وكما سألوه صلى الله عليه وسلم عن أحوال القيامة والجنة والنار، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيئ من الصفات الإلهية لنُقل بلا شك، كما نقلت الأحاديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم في أحكام الحلال والحرام وفي الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة، والملاحم والفتن، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث، معاجمها ومسانيدها، وجوامعها. ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شيئ مما وصف الرب - سبحانه - به نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات. نعم ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له - تعالى - صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام والعز، والعظمة، وساقوا الكلام سوقا واحدا. وهكذا أثبتوا - رضي الله عنهم - ما أطلقه الله

على نفسه الكريمة من الوجه ، واليد ونحو ذلك ، مع نفي مماثلة المخلوقين . فأثبتوا - رضي الله عنهم - بلا تشبيه ونزّهوا من غير تعطيل ، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيئ من ذلك ، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت . (١)

وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانا ، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسموها تأويلا ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا ولم يبدوا لشيئ منها إبطالا ولا ضربوا لها أمثالا ، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها ، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها ، بل تلقوها بالقبول والتسليم ، وقابلوها بالإيمان والتعظيم ، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرا واحدا وأجروها على سنن واحد ، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين وأقروا ببعضها ، وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه (٢)

ثم سار التابعون وتابعوهم - رحمهم الله - على سنن الصحابة - رضوان الله عليهم - حذو القذة بالقذة ، وحافظوا على سلامة المعتقد والمنهج ، مع حذر شديد من البدع ، والأقوال المحدثة . وفي مطلع هذه المرحلة طلع قرن الشيطان ، ونبتت نابتة الفتن في باب الإيمان بالله - تعالى - بظهور رؤوس الضلالة من أهل التعطيل والتمثيل . ومنهم الجعد بن درهم . هو أول من أحدث القول بنفي الصفات ، وأن الله ليس على العرش حقيقة ، وأن معنى استوى إستولى ، وأنه تعالى - لا يتكلم (٣) قال ابن كثير رحمه الله - قد كان الجعد بن درهم من أهل الشام ، وهو مؤدب مروان الحمار . وهو شيخ الجهم بن صفوان الذي تنسب إليه الطائفة الجهمية الذين يقولون : إن الله في كل مكان بذاته . تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا . وكان الجعد بن درهم قد تلقى المذهب عن رجل يقال له : أبان بن سمعان وأخذ أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن أعصم عن خاله لبيد بن أعصم اليهودي الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم . (٤)

(١) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات : ص: ٢١ .
(٢) منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة . المجلد الأول - ص: ١٣٩ .
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ج: ٥ - ص: ٢٠ .
(٤) البداية والنهاية : ج: ١٠ - ص: ١٩ .

ثم لم يلبث الجعد أن صلب سنة ١١٩ هـ .

ثم سار على نهجه الجهم بن صفوان : قال الذهبي : أبو محرز ، الراسبي مولاهم ، السمرقندي ، الكاتب ، المتكلم ، رأس الضلالة ، ورأس الجهمية ، كان صاحب ذكاء وجدال . . . . وكان ينكر الصفات ، وينزه الباري عنها بزعمه ، ويقول بخلق القرآن ، ويقول بأن الله في الأمكنة كلها .» (١) . وقد أخذ مقالته عن سلفه الجعد بن درهم ، فأذاعها ونشرها ، ولهذا صارت المعطلة تنسب إليه فيقال : « الجهمية » لا « الجعدية » . وكان قد خرج مع الحارث بن سريج على بني أمية ، فقتله سلم بن أحوز صاحب شرطة نصر بن سيار عام ١٢٨ هـ . وهذان كانا من طلائع نفاة الصفات أهل التعطيل .

وبمقابل هذا التطرف برز تطرف آخر في خراسان على يد : مقاتل بن سليمان البلخي : جاء في تهذيب التهذيب في ترجمته : « . . . . كان يقص في الجامع ، فوقعت العصبية بينه وبين جهم ، فوضع كل واحد منهما كتابا عن الآخر ينقض عليه . . . . وقال أبو حنيفة : أتانا من المشرق رأيان خبيثان : جهم معطل ومقاتل مشبه . - وعنه أيضا - : أفرط جهم في النفي ، حتى قال : إنه ليس بشيء ، وأفرط مقاتل في الإثبات ، حتى جعل الله - تعالى - مثل خلقه . . . . .

وقال ابن حبان : « كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم ، وكان مشبها يشبه الرب - سبحانه وتعالى - بالمخلوقين . . . » (٢) . فمات مقاتل سنة نيف وخمسين ومائة .

وعلى امتداد الأيام بدأ عصر المحنة بالقول بخلق القرآن : من عام ٢١٨ هـ إلى عام ٢٣٤ هـ . ويمثل هذا الحدث خطيرا في عقيدة الأمة ، لا لكونها بدعة جديدة خرج بها أهل التعطيل ، وإنما لاضطلاع الخلافة الإسلامية طوال أربعة عشر عاما بها وحملها الخاصة عليها ، وهو سبق ليس له نظير قبله في تاريخ خلفاء الأمة الإسلامية . وهذه المحنة تمثل ذروة جهود المعتزلة الذين إكتنفوا الخليفة العباسي المأمون ، وزينوا له باطلهم .

وكان من أبواب الشر التي فتحت في عهد المأمون ، كثرة تعريب كتب الأوائل من فلاسفة اليونان ، مما كان له أسوأ الأثر في تكدير صفو العقيدة وبلبلة الناس وشغلهم بالمنطق الإغريقي

---

(١) سير أعلام النبلاء ج : ٦ - ص ٢٦ نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص ٢٩ .

(٢) تهذيب التهذيب ج : ١٠ - ص : ٢٨٠ نقلا عن مذهب أهل التفويض ص ٣٦

عن الكتاب والسنة .

ثم سار المعتصم على طريقة المأمون بعد وفاته فانتشرت البدعة ، وصارت المنابر والحلق والقضاء حكرا عليهم . وضيق على أهل السنة والجماعة ونالهم العنت الشديد حتى جاء الله بالفرج في عهد الخليفة المتوكل رحمه الله عام ٢٣٢ هـ . ثم انقضى عصر المحنة بعد سنتين من خلافة المتوكل ، وأظهر المتوكل السنة ، وزجر عن القول بخلق القرآن ، وكتب بذلك إلى الأمصار ، واستقدم المحدثين إليه ، وأجزل صلاتهم ، وردوا أحاديث الرؤية والصفات . وجعل المتوكل رحمه الله - يتلطف بإمام أهل السنة أحمد بن حنبل - رحمه الله - تلطفا بالغا .....

وفي هذه الظروف بعد المحنة العصيبة ، وخوف انداس الحق انفسح المجال لأهل السنة أن يرفعوا صوتهم عاليا بمعتقدهم ، ومواجهة أهل البدع وأقوالهم بالنقض والرد ، وكشف عوارهم ، وبيان زيغهم ، فألفوا المصنفات الكثيرة الحاوية للسنن والآثار ، لاسيما في باب العقيدة .

وكان من أشهر الفرق المنحرفة عن الصراط المستقيم الذي سار عليه أهل السنة والجماعة ما يلي :

أولا : الجهمية .

ثانيا : المعتزلة .

ثالثا : الماتريدية .

رابعا : الأشاعرة أو السبعية .

وسنتحدث عن كل فرقة من هذه الفرق المشهورة بشيء من التفصيل إن شاء الله تعالى .

(١) الجهمية :-

الجهمية أحد الفرق الكلامية التي تنتسب إلى الإسلام . ولها آراء خاطئة في مفهوم الإيمان ، وفي صفات الله - تعالى - وأسمائه . وترجع في نسبتها إلى مؤسسها الجهم بن صفوان الترمذي ، الذي كان له ولأتباعه في فترة من الفترات شأن ، وقوة في الدولة الإسلامية حينا من الدهر ، وهو من أهل خراسان ، ظهر في المائة الثانية من الهجرة سنة ١٢٠ هـ ، ويكنى بأبي محرز ، وهو من الجبرية الخالصة ، وأول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وتعطيل الله عن صفاته . وكان الجهم كثير الجدال ، والخصومات والمناظرات ، إلا أنه لم يكن له بصر بعلم الحديث ، إذ شغله علم الكلام عن ذلك .

وأما الامام أحمد بن حنبل رحمه الله فقد قال عنه: « وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس الى المتشابه من القرآن والحديث، فضلوا وأضلوا بكلامهم بشرا كثيرا ».

قد قامت أفكار الجهم بن صفوان على البدع الكلامية، والآراء المخالفة لحقيقة العقيدة الإسلامية، وانتشرت في بقية خراسان، ثم تطورت فيما بعد. وانتشرت بين العامة والخاصة. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله- درجات الجهمية، ومدى تأثر الناس بهم. وقسمهم الى ثلاث درجات:

الدرجة الأولى: وهم الجهمية الخالية النافون لأسماء الله وصفاته، وإن سموه بشيء من الأسماء الحسنى قالوا: هو مجاز.

الدرجة الثانية: وهم المعتزلة ونحوهم، الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة. لكن ينفون صفاته.

الدرجة الثالثة: وهم قسم من الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية، ولكن فيهم نوع من التجهم الذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة، ولكنهم يردون طائفة من الأسماء، والصفات الخبرية وغير الخبرية، ويؤولونها.(١)

ويذكر شيخ الإسلام أصل مقالة التعطيل، وأنها ترجع في نهايتها إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالين، ويذكر ذلك في قوله « ثم أصل هذه المقالة - التعطيل للصفات - إنما هو مأخوذ من تلامذة اليهود والمشركين. وأول ما ظهرت هذه المقالة من الجعد بن درهم وأخذها عنه الجهم بن صفوان، وأظهرها، فنسبت مقالة الجهمية إليه. وقد قيل: أن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان من طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم. وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم. (٢) ولهذا كان التجسيم والتشبيه هو أظهر سمات الديانة اليهودية المحرفة التي ملئت بها التوراة من وصف الله تعالى بصفات البشر من الندم، والحزن، وعدم العلم بالمغيبات وغير ذلك من المعتقدات الباطلة.

---

(١) فرق معاصرة: ج: ٢ - ص: ٩٩٠.

(٢) الفتوى الحموية الكبرى. ص-١٢.

وللجهمية آراء وعقائد كثيرة. ومن أهم تلك الآراء مايلي

١- أن مذهبهم في التوحيد: هو إنكار جميع الأسماء والصفات لله - تعالى - ويجعلون أسماء الله من باب المجاز.

٢- القول بالجبر والإرجاء.

٣- إنكار كثير من أمور اليوم الآخر، مثل الصراط، والميزان، ورؤية الله - تعالى - وعذاب القبر والقول بفناء الجنة والنار.

٤- ومنها نفي أن يكون الله متكلما بكلام يليق بجلاله، والقول بأن القرآن مخلوق.

٥- وأن الإيمان هو المعرفة بالله.

٦- ونفي أن يكون الله تعالى في جهة العلو.

٧- والقول بأن الله قريب بذاته.

ولقد أقدم الجهمية على نفي الأسماء والصفات بمزاعم، من أهمها:

١. ان إثبات الصفات يقتضي أن يكون الله جسما؛ لأن الصفات لاتقوم إلا بالأجسام، لأنها أعراض والأعراض لاتقوم بنفسها.

٢. إرادة تنزيه الله - تعالى.

٣. أن وصف الله تعالى بتلك الصفات التي ذكرت في كتابه الكريم أو في سنة نبيه العظيم يقتضي مشابهة الله بخلقه، فينبغي نفي كل صفة نسبت إلى الله تعالى، وتوجد كذلك في المخلوقات لئلا يؤدي إلى تشبيه الله - تعالى - بزعمهم - بمخلوقاته التي تحمل اسم تلك الصفات.

والحكم على الجهمية:

يتورع السلف كثيرا عن تكفير أي جماعة أو شخص، ويرهبون إطلاق التكفير، فلا يتسرعوا فيه كما تفعل الفرق المبطلة في تكفير الناس أو في تكفير بعضهم بعضا أيضا، إلا أن السلف لايتورعون عن إطلاق كلمة الكفر على من جاءت النصوص بتكفيرهم أو بتسميتهم كفارا، عملا بالنصوص ووقوفا عند مفهومها الصحيح.

أما بالنسبة لتكفير الجهمية بخصوصهم، فقد ذهب كثير من علماء السلف إلى

تكفير الجهمية ، وإخراجهم من أهل القبلة ، ومن هؤلاء الإمام الدارمي أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي . وقال الإمام الدارمي « ونكفرهم أيضا بكفر مشهور » ثم ذكر من تلك قولهم بخلق القرآن . وتكذيبهم لما أخبر الله تعالى أنه يتكلم متى شاء وكلم موسى تكليما . وهؤلاء ينفون عنه صفة الكلام فيجعلونه بمنزلة الأصنام التي لا تتكلم ثم يكفرهم في عدم إثباتهم لله تعالى ما أثبته لنفسه من الصفات ؛ كالوجه والسمع والبصر والعلم والكلام . ويكفرهم في أنهم لا يعرفون أين الله - تعالى - ولا يصفونه بأين ، ولا يثبتون له مطلق الفوقية الثابتة بالنصوص الصريحة في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . كما أورد الدارمي جملة من أسماء الذين حكموا بكفر الجهمية صراحة ، ومنهم سلام بن أبي مطيع وحماد بن زيد وابن المبارك ووكيع ، ويحيى بن يحيى ومالك بن أنس . (١) .

(٢) المعتزلة :-

المعتزلة إسم يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام في القرن الثاني الهجري ما بين عام ١٠٥ ، وعام ١١٠هـ ، بزعامة رجل يسمى واصل بن عطاء الغزال . نشأت هذه الطائفة متأثرة بشتى الاتجاهات الموجودة في ذلك العصر ، وقد أصبحت فرقة كبيرة تفرعت عن الجهمية في معظم الآراء . ثم انتشرت في أكثر بلدان المسلمين ، انتشارا واسعا . وعن كثرتهم وانتشارهم يقول الشيخ جمال الدين القاسمي :

هذه الفرقة من أعظم الفرق رجالا ، وأكثرها تابعا . فإن شيعة العراق على الإطلاق معتزلة . وكذلك شيعة الأقطار الهندية والشامية والبلاد الفارسية ، فإنهم على مذهب المعتزلة في الأصول . ومن أسمائهم المشهورة : المعتزلة ، والجهمية ، والقدرية والثنوية ، والوعيدية ، والمعطلة . وإنما سموا بالمعطلة لموافقتهم الجهمية في نفي الصفات ، وتعطيلها ، وتأويل ما لا يتوافق مع مذهبهم من نصوص الكتاب والسنة .

وتقرر في مذهبهم أن التوحيد هو نفي جميع الصفات التي وصف الله بها نفسه المقدسة واستبدلوها بصفات يتنزه الله عن الاتصاف بها . وزعموا أنها هي الحق . وأن ذلك

(١) فرق معاصرة ؛ ج ؛ ٢ - ص: ١٠١٤

تكفير الجهمية ، وإخراجهم من أهل القبلة ، ومن هؤلاء الإمام الدارمي أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي . وقال الإمام الدارمي « ونكفرهم أيضا بكفر مشهور » ثم ذكر من تلك قولهم بخلق القرآن . وتكذيبهم لما أخبر الله تعالى أنه يتكلم متى شاء وكلم موسى تكليما . وهؤلاء ينفون عنه صفة الكلام فيجعلونه بمنزلة الأصنام التي لا تتكلم ثم يكفرهم في عدم إثباتهم لله تعالى ما أثبته لنفسه من الصفات ؛ كالوجه والسمع والبصر والعلم والكلام . ويكفرهم في أنهم لا يقرون أين الله - تعالى - ولا يصفونه بأين ، ولا يثبتون له مطلق الفوقية الثابتة بالنصوص الصريحة في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . كما أورد الدارمي جملة من أسماء الذين حكموا بكفر الجهمية صراحة ، ومنهم سلام بن أبي مطيع وحماد بن زيد وابن المبارك ووكيع ، ويحيى بن يحيى ومالك بن أنس . (١)

(٢) المعتزلة :-

المعتزلة إسم يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام في القرن الثاني الهجري ما بين عام ١٠٥ ، وعام ١١٠هـ ، بزعامة رجل يسمى واصل بن عطاء الغزال . نشأت هذه الطائفة متأثرة ببعض الاتجاهات الموجودة في ذلك العصر ، وقد أصبحت فرقة كبيرة تفرعت عن الجهمية في معظم الآراء . ثم انتشرت في أكثر بلدان المسلمين ، انتشارا واسعا . وعن كثرتهم وانتشارهم يقول الشيخ جمال الدين القاسمي :

هذه الفرقة من أعظم الفرق رجالا ، وأكثرها تابعا . فإن شيعة العراق على الإطلاق معتزلة . وكذلك شيعة الأقطار الهندية والشامية والبلاد الفارسية ، فإنهم على مذهب المعتزلة في الأصول . ومن أسمائهم المشهورة : المعتزلة ، والجهمية ، والقدرية والنفاة ، والوعيدية ، والمعطلة . وإنما سموا بالمعطلة لموافقتهم الجهمية في نفي الصفات ، وتعطيلها ، وتأويل ما لا يتوافق مع مذهبهم من نصوص الكتاب والسنة .

وتقرر في مذهبهم أن التوحيد هو نفي جميع الصفات التي وصف الله بها نفسه المقدسة واستبدلوها بصفات ينزه الله عن الاتصاف بها . وزعموا أنها هي الحق . وأن ذلك

(١) فرق معاصرة : ج : ٢ - ص : ١٠١٤

في الحقيقة إلحاد يؤدي إلى إنكار وجود الله تعالى. فقد وصفوه بصفات سلبية كلها على النفي المجرد مملوءة بالتناقض، والمستحيلات التي لا يمكن أن يوجد لها محل خارج الذهن لا تمت إلى توحيد الله بأي صلة، بل هي خيالات محضة، وكذب على الله بغير دليل، ولا أثارة من علم.

وأجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير، وليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا ذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا ملمسة ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض وليس ذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء وليس ذي جهات ولا ذي يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ولا يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان ولا تجوز له المماسة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن ..... إلى آخر تلك الأوهام التي ملئوا كتبهم بها وحشوا بها أذهان الناس ... (١)

ومن أهم عقائدهم أنه ذهب جمهورهم إلى أن الله في كل مكان بتدبيره. وذهب آخرون إلى أن الله - تعالى لا في مكان، بل هو على ما لم يزل عليه. وأجمعوا على أن الله تعالى لا يرى بالأبصار حيث ذهبوا إلى إنكار الكلام لله تعالى. ومن أهم ما يجب التنبيه عليه هو أن أبرز سمات هذه الطائفة في باب الأسماء والصفات تظهر فيما يلي:

١- إنكارهم الصفات وتعطيلها.

٢- أنهم بنوا آراءهم ومعتقداتهم على أصول خمسة لا يسمى الشخص معتزليا إلا إذا حققها واعتقد صحتها. وهي التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والقول بالمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد حرص المعتزلة على إنكار صفات الله تعالى بحجة أن إثباتها يستلزم تعدد القدماء، وهو شرك على حد زعمهم، لأن إثبات الصفات يوحي بجعل كل صفة إلها، والمخرج من ذلك هو نفي الصفات، وإرجاعها إلى ذات الباري - تعالى - فيقال: عالم بذاته قادر بذاته، الخ. وبذلك يتحقق التوحيد في نظرهم. وقد اتفق المعتزلة على أن الله غير خالق لأفعال العباد، وأن العباد هم الخالقون لأفعالهم مع أنهم يؤمنون

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية: ص: ١٢٦

بأن الله تعالى - عالم بكل ما يعلمه العباد، وأن الله تعالى هو الذي أعطاهم القدرة على الفعل أو الترك. وكانت لهم في هذا الباب شُبَه كثيرة وجدال عقلي. ومن تلك الشبه أن إثبات خلق الله لأفعال العباد فيه نسبة الظلم والجور إليه تعالى، والله منزّه عن ذلك ... ومنها آيات كثيرة في القرآن الكريم يستدلون بها، ومنها قول الله تعالى « ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت » (١) ومأخذهم من هذه الآية كلمة تفاوت. وقد أخطأوا المراد منها حيث فسرها القاضي عبد الجبار بقوله :

نفي الله التفاوت عن خلقه فلا يخلو : أما أن المراد بالتفاوت من جهة الخلقة أو من جهة الحكمة، ولا يجوز أن يكون المراد به التفاوت من جهة الخلقة، لأن في خلقه المخلوقات من التفاوت ما لا يخفى، فليس إلا أن المراد به التفاوت من جهة الحكمة على ما قلنا. إذا ثبت هذا لم يصح في أفعال العباد أن تكون من جهة الله تعالى - لاشتمالها على التفاوت وغيره.

ومما يجب على كل إنسان معرفة أن أفعال الله كلها حسنة، لا قبيح فيها إلا أن المعتزلة ارتكبوا مغالطات واضحة في صحيح النصوص. ذلك أن الظلم الذي نفاه الله عن نفسه، هو وضع الشيء في غير موضعه أو وضع سيئات شخص على آخر، أو أن ينقص من حسنات المحسن، وهذا ظلم بلا شك. والله منزه عنه. وكذلك سائر اعتقاداتهم فكلها باطلة بالنصوص الواردة الصحيحة. (٢)

(٣) الماتريدية :-

وتنتسب هذه الفرقة إلى أحد علماء القرن الثالث الهجري، وهو محمد بن محمد بن محمود المعروف بأبي منصور الماتريدي. وُلد في ماتريد، وهي من بلدان سمرقند فيما وراء النهر. ولا يحرف على وجه اليقين سنة مولده، وقد توفي سنة ٣٣٣ هـ على أرجح الأقوال (٣) وقد تلقى العلم في الثلث الأخير من القرن الثالث الهجري، أي في الوقت الذي كان المعتزلة ينالون

(١) سورة الملك : الآية : ٣

(٢) فرق معاصرة : ج : ٢ - ص : ١٠١٧

(٣) فرق معاصرة : ج : ٢ - ص : ١٠٨١

غضب الشعب واستنكاره جزاءً ما أنزلوا بالفقهاء والمحدثين في الثلث الأول من هذا القرن نفسه.

وقد ثبت قطعا أنه تلقى علوم الفقه الحنفي، والكلام على نصر بن يحيى البلخي المتوفى سنة ٢٦٨هـ (١)

ولقد كان لأبي منصور مناظرات ومجادلات عديدة مع المعتزلة في الأمور التي خالفهم فيها وقد اتحد في الهدف مع الأشعري في محاربة المعتزلة وكان معاصرا له. وقد وقف في وجه المعتزلة الذين كانوا فيما وراء النهر إلا أنه كان قريبا منهم في النظر إلى العقل، ولم يغل فيه غلوهم بل اعتبره مصدرا آخر إضافة إلى المصدر الأساسي وهو النقل، مع تقديم النقل على العقل عند الخلاف بينهم إلا أنه يعتبر معرفة الله واجبة بالعقل قبل ورود السمع. وأن الله تعالى يعاقبه على عدم هذه المعرفة.

وكان من أهم آراء الماتريدي أنهم أوردوا الأدلة العقلية والشرعية على الفساد وعلى وجوب النظر والاستدلال. كما تقول الأشاعرة. ويذهبون في نظرية المعرفة إلى لزوم النظر والاستدلال. وأنه لا سبيل إلى العلم إلا بالنظر. وهو قريب من آراء المعتزلة والفلاسفة في هذا. ويوافقون في الاعتقاد في أسماء الله السلف، ويرون أن أسماء الله توقيفية، فلا تطلق على الله أي إسم إلا ما جاء به السمع إلا أنه يؤخذ على الماتريدية أنهم لم يفرقوا بين باب الأخبار عن الله وبين باب التسمية فأدخلوا في أسمائه ما ليس منها كالصانع والقديم والشيئ، والسلف يخالفونهم في هذا. وقد عطل الماتريدية كثيرا من أسماء الله تعالى وأولوها. ومن آرائهم أن المؤمنين يرون ربهم والكفار لا يرونه. ويخالف الأشعري هنا في أن الماتريدي يرى أن الأدلة على إمكان رؤية الله عقلا غير ممكنة بينما يستدل عليها أبو الحسن الأشعري بالعقل. إلا أنهم خالفوا السلف، فنفوا المقابلة والجهة مطلقا. وذلك بسبب تنزيههم عن الله سمات الذات كما أن إثباتهم للرؤية ونفي الجهة والمقابلة فيه تناقض، فإن الله تعالى يرى من جهة العلو. ومن آرائهم أنهم يثبتون الإستواء على العرش، وبقية الصفات دون تأويل لها، ولا تشبيه أي في الصفات التي تثبت عند الماتريدية بالعقل لكنهم يؤولون ما عداها كما أنهم يعتقدون أن صفات الله لا هي هو ولا غيره وهو تناقض منهم. وكان من أهم المسائل التي خالفت فيها الماتريدية العقيدة الإسلامية. ذلك تأويل الصفات وتفويضها بينما السلف يثبتون جميع الصفات

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية: ص: ١٧٦

بلاتشبيه ولاتعطيل . (١) وكذلك فسرت إعتقاداتهم في الإيمان بالصفات الثابتة بالكتاب والسنة .

ووقع إختلاف أيضا بين الماتريدية والمعتزلة في مصدر التلقي ، هل هو العقل أو النقل؟ فذهب المعتزلة إلى أنه العقل وتوسط الماتريدية فقالوا بالعقل فيما يتعلق بالإلهيات والنبوات . وأما فيما يتعلق باليوم الآخر فمصدره السمع . وكذلك في أسماء الله تعالى . وذلك أن أسماء الله عند المعتزلة ثابتة ، ولكن بلا دلالة على الصفات : فقالوا سميع بلا سمع ، بصير بلا بصر... إلخ .... وعند الماتريدية هي ثابتة بدلالتها على الصفات الثابتة عندهم الا اسم « الله » - فليس له دلالة على شيئ من الصفات ، وقولهم باطل لامعنى له . وكذلك في الصفات أيضا فذلك أن المعتزلة نفوا جميع الصفات القائمة بذات الله تعالى ، بينما أثبت الماتريدية ثمان صفات ، العلم والقدرة ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام والتكوين ، ويبدو إختلافهم في القرآن فإن المعتزلة يعتقد أنه كلام الله محدث مخلوق . ولكن الماتريدية يعتقد أن كلام الله النفسي وأنه قديم أزلي غير مخلوق ، وكذلك نفت المعتزلة خلق الله لها ، وإرادته لها ، وإنها هي من العباد ، وأثبتت الماتريدية أنها خلق الله تعالى . وكسب من العباد لها ، وكذلك يخالف الماتريدية المعتزلة في كثير من الأمور الإعتقادية ، كما أن أهل السنة والجماعة يخالفهما جميعا في الإيمان بالصفات الإلهية الثابتة وغيرها ، ويتمخض عند النسبة إلى أهل السنة والجماعة أن فرقة الماتريدية لم تنهج منهج السلف فيما يتعلق بالأمور الاعتقادية . (٢)

(٤) الأشاعرة أو السبعية

ظهرت الأشعرية بعد أن تنفس الناس من سيطرة المعتزلة في القرن الثالث الهجري وهي في الأصل نسبة إلى أبي الحسن الأشعري ، ظهر بالبصرة ، وكان أول أمره على مذهب المعتزلة ثم تركه واستقل عنهم (٣) ولقد أصبح الإنتساب الى الأشعري هو ما عليه أكثر الناس في البلدان

---

(١) فرق معاصرة ج : ٢ - ص : ١٠٨٣

(٢) فرق معاصرة ج : ٢ - ص : ١٠٨٧

(٣) الإبانة : ص : ٣ طبقات الشافعية : ج : ٣ - ص : ٣٤٧

الإسلامية . وبعضهم على مذهبه الصحيح وآرائه التي استقر عليها أخيرا ، وبعضهم على جهل تام بذلك ، وبعضهم يتجاهل ويصر على مخالفته مع انتسابه إليه . وانتساب الأشاعرة إليه إنما هو بعد تركه للاعتزال ، وانتسابه إلى ابن كلاب . وهي المرحلة الثانية من المراحل التي مر بها الأشعري . ولم يدم فيها إذ رجع إلى مذهب السلف . ولكن بعض الأشاعرة ينتسبون اليه ، ولكن في مرحلته الثانية . ومن انتسب إليه في مرحلته الثالثة فقد وافق السلف .

أبو الحسن الأشعري هو علي بن إسماعيل الأشعري ينتسب إلى أبي موسى الأشعري . وهو أحد علماء القرن الثالث . ولد بالبصرة سنة ٢٥٠ هـ . وقيل سنة ٢٧٠ هـ . وتوفي سنة ٣٣٠ هـ . على أحد الأقوال . وتعمق أولا في مذهب المعتزلة . وتلمذ على أبي علي الجبائي محمد بن عبد الوهاب أحد مشاهير المعتزلة إلا أن الله أراد له الخروج عن مذهبهم ، والدخول في مذهب أهل السنة والجماعة . وأقام الإمام الأشعري على المعتزلة مدة أربعين سنة ، ثم تردد ورجع إلى مذهب ابن كلاب ، ثم مكث خمسة عشر يوما في بيته لا يخرج الى الناس ، وفي نهايتها خرج في يوم جمعة الى الجامع بالبصرة ، فصعد المنبر بعد صلاة الجمعة ، وقال مخاطبا من أمامه من جموع الناس أيها الناس : من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسي ، أنا فلان بن فلان ، كنت أقول بخلق القرآن وأن الله تعالى لا يرى بالأبصار ، وأن أفعال الشر أنا أفعلها ، وأنا تائب مقلع معتقد للرد على المعتزلة مخرج لفضائحهم . معاشر الناس : إنما تغيبت عنكم هذه المدة ؛ لأني فكرت فتكافأت عندي الأدلة ، ولم يترجح عندي شيء على شيء ، فاستهديت الله تعالى ، فهداني الى اعتقاد ما أودعته كتبي هذه ، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقده كما انخلعت من ثوبي هذا ، وانخلع من ثوب كان عليه .(١) ومما ينبغي لكل واحد أن يتنبه إلى تمويه المعرضين ممن يزعم أن الإمام الأشعري لم يتب عن الاعتزال ، وأن الإبانة مدسوسة عليه ، وكذب ليس له ما يسنده ، بل الصحيح الذي عليه عامة علماء السلف أن الأشعري رجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة ، وتاب من كل ما يخالفه كما صرح به في كتبه كالإبانة وغيرها من مؤلفاته النافعة .

وعلى هذا فإن الأشعري مر بثلاثة أحوال في عقيدته .

الحال الأول : حال الاعتزال .

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ص : ١٦٤ - طبقات الشافعية : ج : ٣ - ص : ٣٤٧

الحال الثاني : إثبات الصفات العقلية السبع : وهي الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع والبصر ، والكلام . تأويل الصفات الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك .

الحال الثالث : إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جريا على منوال السلف كما في الإبانة .

وفي كتابه الإبانة توضيح تام لعقيدته السلفية ومتابعته للإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة . ولقد انتسب الى الأشعري جماعة من المشاهير ، الا أنهم لم يكونوا على طريقة أبي الحسن الأشعري والمتقدمين من أصحابه في إثبات الصفات . ومن كبار أولئك الرجال - أبوبكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ هـ . والبيضاوي المتوفى سنة ٧٠١ هـ . والإمام الجويني المتوفى سنة ٤٣٨ هـ . والإمام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . (١)

موقف الأشاعرة من صفات الله .

وقف الأشاعرة بالنسبة للايمان بصفات الله تعالى موقفا مضطربا مملوءا بالتناقض .

ولم يتمكنوا من الدخول في المذهب السلفي كاملا : إذ وافقوا السلف في جانب ، وخالفوهم في جانب آخر .

ونفس المسلك هذا أيضا : تم مع مذهب المعتزلة فقد وافقوهم في جانب وخالفوهم في جانب آخر .

ومن هنا اختلفوا في صفات الله هل تؤول أم تفوض ؟ فافترقت الأشاعرة فرقتين ، فرقة تدعو الى تأويل الصفات ، وفرقة تدعو الى تفويضها . ومن هنا وقفوا بين خصمين ، فألزمهم السلف بإلزامات كثيرة تنقض ماذهبوا إليه بالنسبة للايمان بصفات الله تعالى كما ألزمهم المعتزلة أيضا ، وشنعوا عليهم .

وموقف الأشاعرة في باب الصفات

ذهب الأشاعرة إلى تقسيم الصفات الإلهية إلى : صفات نفسية راجعة إلى الذات ، اي إلى وجود الله تعالى ذاته ، وإلى صفات سلبية ، واختاروا لها خمسة أقسام : وهي وحدانية الله تعالى ، والبقاء ، والقدم ، ومخالفته عزوجل للحوادث ، وقيامه عزوجل بنفسه ؛ لأن كل صفة صنوا تسلب في أتباعها كل مايضادها أو كل مايليق بالله تعالى ، كما يقسمون الصفات كذلك إلى سبعة أقسام ، وهي : الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والكلام ، والسمع ، والبصر . وهذه الصفات يثبتونها لله تعالى صفات ذاتية لا تنفك عن الذات يؤمنون بها كما يليق

---

(١) فرق معاصرة ج : ٢ - ص : ١٠٦٢

بالله تعالى . ومن جهة أخرى تنقسم الصفات عندهم إلى صفات عقلية ، أي تثبت بالنص وبالعقل أيضا كالعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة والبقاء والحياة والقدرة والوجود والوحدانية وإلى صفات خبرية : وهي التي تثبت بالخبر - السمع - دون النظر إلى ثبوتها بالعقل كالاستواء والنزول واليدين والوجه .

وهذه الصفات تشمل : الصفات الفعلية الإختيارية المتعلقة بمشيئة الله تعالى كالنزول ، والإستواء ، والرضا ، والغضب ، والإتيان ، والمجيئ ، والفرح ، والسخط .

وقد ذهبت الكلابية و تبعهم الأشعرية الى نفي الصفات الفعلية عن الله تعالى ويؤولون ما ورد منها بزعم أنها لا يليق بالله لإشعارها بالأعراض التي لا تقوم إلا بالجسم . وكذلك المتأخرون من الأشاعرة ذهبوا إلى تأويل الصفات الخبرية ، ونفي معانيها الحقيقة ، وأنها مجازات ، فالإستواء بمعنى الإستيلاء ، واليد : القدرة أو النعمة ، والنزول : نزول الملائكة ، والوجه : الذات والعين : الحفظ . وزعموا أن إثبات هذه الصفات على ظاهرها يؤدي إلى التشبيه ، والتجسيم .

وهدى الله - تعالى - السلف فآمنوا بكل ما جاء عن الله سبحانه وتعالى ، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم ، فنفوا عنه كل ما نفاه ، وأثبتوا له كل ما أثبته ، بلا تنطع ولا تأويلات باطلة . وقد علموا أن كل ما أخبر الله به فليس فيه نقص بأي وجه من الوجوه ، فهو أعلم بنفسه (١) عافانا الله تعالى وأعاذنا من شبهات المبتدعين المنحرفين .

---

(١) فرق معاصرة : ج: ٢ - ص : ١٠٧٣

المبحث الثاني
إتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات:

شغل مبحث الأسماء والصفات حيزا كبيرا من التراث العقدي لأهل القبلة، وتشعبت إتجاهاته. ولم يكن الأمر كذلك في صدر الإسلام إبان عهد النبوة، وعهد الخلفاء الراشدين، ولكن الانفراق قد وقع بثقافات الأمم الضالة المجاورة، وحركة الترجمة التي نشطت في عهد الخليفة العباسي المأمون، والاختلافات السياسية، وغيرها من الأسباب التي أحدثت توجيهات عقدية متباينة لنصوص الكتاب والسنة.

وقد رصد بعض المحققين من المطلعين على المقالات والمذاهب، اتجاهات متمايزة، بواسطة التتبع والاستقراء. نثبتها هاهنا ثم نشتغل بتحليلها.

وقال المقريزي -رحمه الله- في كلامه على افتراق الناس في نصوص الصفات: (فصار للمسلمين في ذلك خمسة أقوال: أحدها: إعتقاد ما يفهم مثله من اللغة. وثانيها: السكوت عنها مطلقا. وثالثها: السكوت عنها بعد نفي إرادة الظاهر. ورابعها: حملها على المجاز. وخامسها: حملها على الإشتراك).(١)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: وجماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة: قسمان يقولان: تجري على ظواهرها، وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها، وقسمان: يسكتون.

أما الأولون فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء «المشبهة» ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق.

الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري ظاهر اسم العليم والقدير، والرب والإله، والموجود والذات ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله؛ فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق إما جوهر محدث، وإما عرض قائم به.

فالعلم والقدرة، والكلام والمشيئة، والرحمة والرضا، والغضب ونحو ذلك: في حق العبد أعراض؛ والوجه واليد والعين في حقه أجسام، فإذا كان الله موصوفا عند عامة أهل الإثبات

---

(١) الخطط المقريزية ج ٣ - ص ٣١٦ - نقلا عن مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات: ص ٧٥.

بأن له علما وقدرة ، وكلاما ومشيئة - وإن لم يكن ذلك عرضا ؛ يجوز عليه مايجوز على صفات المخلوقين جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساما ، يجوز عليها مايجوز على صفات المخلوقين.

.... وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها ؛ أعني الذين يقولون : ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط ، وأن الله لاصفة له ثبوتية ؛ بل صفاته إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منهما ، أو يثبتون بعض الصفات - وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر - أو يثبتون الأحوال دون الصفات ، ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث ، على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين . فهؤلاء قسمان :

قسم : يتأولونها ويعينون المراد مثل قولهم : استوى بمعنى استولى ؛ أو بمعنى علو المكانة والقدر ، أو بمعنى ظهور نوره للعرش ؛ أو بمعنى انتهاء الخلق إليه ؛ إلى غير ذلك من معاني المتكلمين .

وقسم : يقولون : الله أعلم بما أراد بها ؛ لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه.

وأما القسمان الواقفان :-

فقوم يقولون : يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله ؛ ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك . وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم .

وقوم : يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات . فهذه الأقسام الستة » لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها . (١)

ومن خلال المقارنة بين هذه النصوص نجد تطابقا في تحديد الإتجاهات . ونعرض لكل إتجاه منها بيان حقيقته ، وأصل شبهته .

أولا :- التمثيل

تعريف : قال في الصحاح :- (مثل : كلمة تسوية . يقال : هذا مثله ومَثَله كما يقال شبهه وشبَهه بمعنى ... ومثل الشيء أيضا : صفته ... ومثلت له كذا تمثيلا ، إذا صورت له مثاله بالكتابة وغيرها) (٢) والمراد بـ « التمثيل » في الصفات المبالغة في إثباتها

(١) مجموع فتاوى ج-٥ - ص: ١١٣ - ١١٧ .

(٢) الصحاح ج: ٥ - ص: ١٨١٦

إلى حد تسويتها بصفات المخلوقين . ويعبرعنه أحيانا بـ « التشبيه » و « التجسيم » .

فأما لفظ « التشبيه » فموجود في كلام بعضهم - أي السلف - وتفسيره بحسب . . . وأنهم أرادوا بالتشبيه تمثيل الله بخلقه)(١)

وأما لفظ « التجسيم » فلا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفيا ولا إثباتا)(٢) والأولى الإلتزام بالتعبير القرآني وهو « التمثيل » كما في قوله تعالى - ليس كمثله شيء »(٣)

وأول ظهوره في صدر الأمة على يد الرافضة الغلاة . قال البغدادي - رحمه الله - : (وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة)(٤) وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - : أول من قال: إن الله جسم هشام بن الحكم الرافضي.)(٥)

والتمثيل نوعان :

١- تمثيل المخلوق بالخالق : ومعناه إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الأفعال والحقوق والصفات .

٢- تمثيل الخالق بالمخلوق : ومعناه أن يثبت لله - تعالى - في ذاته أو صفاته من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق من ذلك .(٦)

وأصل شبهتهم أنه يزعم أهل التمثيل أن طريقتهم في نصوص الصفات هي مقتضى دلالة هذه النصوص، لأن الله إنما خاطب العباد بما يفهمون ، فيقول قائلهم لا نعقل علما ونزولا ويدا ووجها ..... الخ . إلا مثل ما يكون للمخلوقين .

والجواب عن هذه الشبهة أن العقل والسمع قد دلا على مباينة الخالق للمخلوق في جميع صفاته، فصفات الخالق تليق به ، وصفات المخلوق تليق به . فمن أدلة السمع على المباينة قوله تعالى به ليس كمثله شيء »(٧) ومن أدلة العقل : أن يقال : كيف يكون الخالق الكامل من جميع الوجوه الذي الكمال

---

(١) مجموع فتاوى . ج :- ٤ - ص : ١٥٣ .

(٢) مجموع فتاوى . ج : ٤ - ص : ١٥٢ .

(٣) سورة الشورى الآية : ١١ .

(٤) الفرق بين الفرق ص ٣٢٥ . نقلا عن مذاهب أهل التفويض: ص : ٨٠ .

(٥) مجموع فتاوى . ج : ٣ - ص : ١٨٦ .

(٦) عن فتح رب البرية بتلخيص الحموية . ص ١٥ نقلا عن مذهب أهل التفويض ص : ٨١ .

(٧) سورة الشورى الآية : ١١

من لوازم ذاته ، وهو معطي الكمال مشابهما للمخلوق الناقص الذي النقص من لوازم ذاته ، وهو مفتقر إلى من يكمله !!

فالله سبحانه وتعالى - خاطب العباد بما يفهمون من حيث أصل المعنى ، وهو القدر المشترك في الذهن لا في الخارج ، أما الحقائق والكيفيات فهو مما استأثر الله بعلمه .

• • •

ثانيا : التعطيل المحض

تعريفه : قال في الصحاح : (والعطل ... مصدر عطلت المرأة وتعطلت : إذا خلا جيدها من القلائد ، فهي عُطْلٌ بالضم ، وعاطل ، ومعطال .

وقد يستخدم العَطَل في الخلو من الشيء ، وإن كان أصله في الحُلِيّ ، يقال عَطِلَ الرجل من المال والأدب فهو عَطْلٌ وعَطَلٌ ، مثل عَسِرٍ وعُسُرٍ .

وقَوْسٌ عُطُلٌ أيضا : لا وتَرَ عليها . والأعطال من الإبل التي لا أرسانَ عليها . وتعطل الرجل : إذا بقي لا علم له . والاسم : العُطالة . والأعطال : الرجال الذين لا سلاح معهم . والتعطيل : التفريغ . وبئر معطلة : لبيود أهلها . والمعطّل : الموات من الأرض ، وإبل معطلة : لا راعي لها .)(١)

وقال الراغب الأصفهاني في المفردات : (... ويقال لمن يجعل العالم بزعمه فارغا عن صانع أتقنه ، وزينه ، معطّل)(٢)

ويظهر من خلال هذه المعاني والاستعمالات أن التعطيل يدور حول معاني الخلو والتفريغ ، وهو ذات المعنى المستعمل في الاصطلاح حيث إن المراد بتعطيل الباري نفي الصفات عنه ، وأن المراد بتعطيل نصوص الصفات تفريغها ، وإخلاؤها من دلالتها الحقيقية على ما تتضمنه من معان .

وهذا التعطيل المحض الذي قال بها الفلاسفة الدهرية ، والقرامطة بهراة ، وقال به أيضا الجهمية والمعتزلة ، مع نوع تخلف في دفع النصوص حيث يجعلون الصفات الثبوتية لله - عز وجل - من قبيل السلوب والإضافات ، وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - (وأصل النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة : أنهم يصفون الله بما لم يقم به ، بل بما قام بغيره ، أو بما يوجد ، ويقولون : هذه إضافات لا صفات)(٣)

---

(١) الصحاح : ج : ٥ - ص : ١٧٦٧ .

(٢) المفردات ص ٣٣٩ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص : ٩٥ .

(٣) مجموع فتاوى ج : ١٧ - ص : ١٤٨ .

والتعطيل إتجاه دخيل على المسلمين، حيث إنه أبعد المذاهب عن الشرع والعقل والفطرة، وقد كان الناس على المحجة البيضاء طوال عهد الصحابة إلى أواخر عصر التابعين «ولم يكن الناس إذ ذاك أحدثوا شيئا من نفي الصفات إلى أن ظهر الجعد بن درهم» ثم أصل مقالتهم - إنما هو مأخوذ من اليهود والمشركين وضلال الصابئين. ومن هنا يمكن القول أن التعطيل نهج اليهود إنتشر في أرض المشرق ثم لحقته رياح الفلسفة اليونانية حتى فسدت المعتقادهم.

والمعطلة: وهم الذين أنكروا ما سمى الله ووصف به نفسه إنكارا كليا أو جزئيا، وحرفوا من أجل ذلك نصوص الكتاب والسنة. فهم محرفون للنصوص معطلون للصفات. وانقسم هؤلاء إلى أربع طوائف:

الطائفة الاولى: الأشاعرة ومن ضاهاهم من الماتريدية وغيرهم.

الطائفة الثانية: المعتزلة ومن تبعهم من أصل الكلام وغيرهم.

الطائفة الثالثة: غلاة الجهمية، والقرامطة، والباطنية، ومن تبعهم.

الطائفة الرابعة: غلاة الغلاة من الفلاسفة، والجهمية، والقرامطة، والباطنية وغيرهم. (١)

ويمكن لنا معرفة أن كل طائفة من هؤلاء الطوائف الأربع واقعون في معاذير شديدة في تعطيل النصوص عن المراد بها وتحريفها الى معان غير مرادة بها. عافانا الله وأعاذنا من هذه الآراء الشنيعة.

وكذلك يمكن الرد على مقالة التعطيل كما يلي

الرد من حيث أن هذه المقالة مردودة ببداهة العقول السليمة والفطر المستقيمة والنصوص الصريحة.

قال شيخ الإسلام عن مقالات الجهمية: وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جدا ومشهورة وإنما يردونها بالتحريف.

الثاني: أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع؛ لأن إثبات ذات مجردة عن الصفات لا وجود لها في الخارج. وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع. فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله.

الثالث: أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها، وأهل الفطر السليمة كلها (٢)

---

(١) تقريب التدمرية ص: ٢٥

(٢) مجموع فتاوى ج: ٣ - ص: ٢٥٤.

RICHARD

وقال الإمام ابن تيمية -رحمه الله- (ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلا ، وهو - سبحانه وتعالى - ليس كمثله شيئ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله . فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات فإذا لم يكن في إثبات الذات مماثلة للذوات لم يكن في إثبات الصفات مماثلة له في ذلك) (١)

• • •

ثالثا : التحريف

تعريفه وحقيقته :

قال في الصحاح : (حَرْف كل شيئ : طرفه وشفيره وحده .... وتحريف الكلام عن مواضعه : تغييره) (٢)

وقال في « المفردات » : (وتحريف الشيئ إمالته ، كتحريف القلم ، وتحريف الكلام : أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين . قال عز وجل : « لا يحرفون الكلم عن مواضعه » (٣) و « من بعد مواضعه » (٤) و « قد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه » (٥) (٦)

فالتحريف في أصل الوضع يعني التغيير والإمالة . والتحريف في النصوص تغييرها لفظا أو معنى والميل بها عن وجهها وحقيقتها .

والتحريف أعم من التعطيل ، إذ هو تعطيل وزيادة . فالمحرف نفى المعنى الصحيح للنص أولا ، ثم استبدله بمعنى آخر ثانيا ، فصار كل محرف معطلا ولا عكس . ولذا جعل أهل السنة والجماعة التحريف قسيما للتعطيل في جانب النفي كما جعلوا التكييف قسيما للتمثيل في جانب الإثبات ، (فيصفون الله بما وصف به نفسه ، وبما وصف به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل) (٧)

---

(١) مجموع فتاوى . ج : ٣ - ص : ١٠٠ .

(٢) الصحاح . ج : ٤ - ص : ١٣٤٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ٤٦ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٤١ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٧٥ .

(٦) المفردات ص ١١٤ نقلا عن مذهب أهل التفويض ص : ١١٥ .

(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام . ج : ٥ - ص : ٢٦ .

والفرق بين التحريف والتأويل :

لقائل كان الإيمان بخبر الله ورسوله أصل هذا الدين ، لم يسع أحدا من أهل البدع المنتسبين الى الملة رد ألفاظ النصوص الثابتة المتواترة من كتاب وسنة مما يخالف أصل بدعتهم . ولكنهم سلكوا مسلكا آخر وهو رد معانيها الثابتة الصحيحة التي فهمها سلف هذه الأمة عن الله ورسوله ، واستبدالها بمعان محدثة إبتكروها لتوافق بدعتهم . وهذه حقيقة التحريف . الا أنهم تلطيفا لبشاعة مسلكهم هذا سموه بغير اسمه ، وزعموا أنه « تأويل » لا « تحريف » . حتى شاع هذا المصطلح وذاع المتأخرين ، وعد من طريقة أهل السنة والجماعة ، ووصف بـ « العلم و « الحكمة » حتى قيل : « طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم .

وقد وقع التحريف في بعض نصوص الصفات لطائفة من الصفاتية الذين يغلب عليهم الإثبات وموافقة السنة . ومن أشهر هذه الفرق : **الكلابية** : فإنهم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان . قال في المقالات : (فأما أصحاب عبد الله بن سعيد القطان فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السنة ، ويثبتون أن الباري لم يزل حيا ، عالما ، قادرا ، سميعا ، بصيرا ، عزيزا ، عظيما ، جليلا ، كبيرا ، كريما ، مريدا ، متكلما ، جوادا . ويثبتون العلم ، القدرة ، الحياة ، والسمع ، والبصر ، والعظمة ، والجلال والكبرياء ، والإرادة ، والكلام صفات لله - تعالى - .

ويقولون : إن أسماء الله وصفاته لا يقال : هي غيره ، ولا يقال إن عليه غيره كما قالت الجهمية . ولا يقال إن عليه هو هو كما قال بعض المعتزلة ، وكذلك قولهم في سائر الصفات . ولا يقولون : العلم هو القدرة . ولا يقولون : غير القدرة ...)(١) ويوافقون أهل السنة في غير هذه الأمور أيضا ، بل يخالفون في بعض الأشياء . وذلك عدم التفريق بين صفات الذات وصفات الفعل ، واعتبارها كلها أزلية ، وإنما حملهم على القول بأزلية صفات الفعل ، كالرضا ، والسخط ، الفرار من إثبات حلول الحوادث بذات الرب تعالى - وهم بذلك يوافقون المعتزلة ، ويخالفون أهل السنة ، وعدم إثباتهم الصفات الإختيارية المتعلقة بمشيئته يلجئهم إلى تحريفها عن معانيها الظاهرة . وأظهر مثال لذلك مقالتهم في القرآن وأنه صفة قائمة به ، ومعنى في نفسه ، وأن الحروف والأصوات التي سمعها الرسل أو الملائكة ، مخلوقة محدثة . ولأجل ذلك ذم السلف الكلابية ، وحذروا منهم ، بسبب هذا الأصل الإعتزالي .(٢)

---

(١) مقالات الاسلاميين : ج١ - ص : ٣٥٠ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل : ج٢ - ص ٧٧ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص : ١٢٧ .

ومن تلك الفرق الأشعرية ، هم أتباع أبي الحسن الأشعري : سار الأشعري - نفسه بعد رجوعه عن الإعتزال على طريقة ابن كلاب ، فأثبت الصفات العليا لله - تعالى - ، سوى الإختيارية منها ، إستصحابا لمنع حلول الحوادث ، مما اضطره إلى اعتبارها أزلية غير متعلقة بمشيئته ، أو تأويلها بالفعل المحدث . أما الصفات الخبرية فقد أثبتها دون تأويل.

وسبب تحريفهم للصفات الخبرية هو ذات السبب الذي حمل الكلابية على تحريفها ، وهو شبهة حلول الحوادث بذات الله - تعالى.

ومنهم أيضا الماتريدية ، هم أتباع منصور الماتريدي ، السمرقندي عاصر أبو منصور الماتريدي . أبا الحسن الأشعري ، ولكنهما لم يلتقيا . ومع ذلك فقد اتفق الرجلان في المنهج ، وعرفا بخصومة المعتزلة والتصنيف ضدهم ، وتطابقت آراؤهما أو كادت في كثير من المسائل العقدية والكلامية .

وبالجملة فإن الماتريدي أكثر إغراقا في التأويل من الأشعري ، ولكون الأخير يثبت الصفات الخبرية دون تحريف ، وإن اتفقا في تحريف الصفات الإختيارية .

رابعا : التوقف

حقيقته :

يلجأ بعض الناس بسبب القصور في العلم والبصيرة أو بسبب الورع إلى التوقف في الأمور المشتبهات عليه . ويعرفون باسم : « الواقفة » و « الواقفية » . وهو مسلك معروف في الأصول والفروع ، ولهذا يطلق هذا اللقب على فرق عدة إختارت التوقف بين أمرين متعارضين لم يستعصيا عليه الجمع ولا الترجيح .

ولئن ساغ هذا المسلك في بعض المسائل الفرعية بعد استفراغ الجهد في البحث والتحري للصواب ، فإنه غير سائغ في أمر الإعتقاد الذي بينه الله غاية البيان لما ينطوي عليه من الشك والتردد وعدم الجزم المنافي لليقين ، الذي هو عمدة الإعتقاد .(١)

وقد جعل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - التوقف على ضربين :

---

(١) مذهب أهل التفويض : ص : ١٣٣ .

أ- فقوم يقولون : يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله : ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك . وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم .

ب - وقوم يمسكون في هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات .(١)

والفرق بين القولين أن توقف الطائفة الأولى قائم على الحكم بجواز الأمرين : الإثبات ، والنفي لكن دون ميل إلى أحدهما . وتوقف الطائفة الثانية قائم على عدم الحكم بشيء أبدا . فتوقف الأولى من جهة الإيجاب وتوقف الثانية من جهة السلب . وكلاهما توقف .(٢)

وأهل شبهتهم :

مدار شبهة الواقفة - سواء ... ممن يجوزون النفي أو الإثبات ، أو من يسكتون عنهما معا - راجع الى اعتقادهم أن ليس في النصوص ما يقطع بأحد الأمرين ، ومن ثم ساغ لهم أن يرتضوا الشك والحيرة في هذا الأمر الجلل ، بل ربما استحسنوا ذلك وطلبوه ، بل قد نسبوا اليه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (زدني فيك تحيرا) . وهو كذب باتفاق أهل العلم بحديثه صلى الله عليه وسلم .(٣)

وإن هذا المسلك مخالف لما أنزل الله القرآن من أجله ، وهو التدبر والذكرى ، كما قال تعالى ﴿ كتب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب ﴾(٤) ومن جوز الأمرين ، أو أعرض ، لم يشتغل بأجل مقاصد القرآن .

وإن هذا المسلك مخالف لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان من اعتقاد الإثبات مع التنزيه ، ولم يحفظ عن أحد من السلف التوقف في هذه المسألة .

وهذه أبرز الإتجاهات لدى أهل القبلة حيال نصوص الصفات ، وبقي اتجاهان بارزان متمايزان لم نتحدث عنهما في هذا المقام : وسنتحدث عنهما :

أحدهما : إتجاه الاثبات مع التنزيه وهو مذهب السلف أهل السنة والجماعة .

الثاني : اتجاه المفوضة أهل التجهيل ، واتجاه المأولة مع التفصيل في البابين .

---

(١) مجموع فتاوى : ج : ٥ - ص : ١١٧ .
(٢) مذهب أهل التفويض : ص : ١٣٤ .
(٣) مجموع فتاوى : ج : ٥ - ص : ١٧٩ .
(٤) سورة ص : الآية : ٢٩ .

الباب الأول

حقيقة التفويض ونشأته

ويحتوي على فصلين

الفصل الأول : حقيقة التفويض

ويتضمن ثلاثه مباحث

المبحث الأول : التفويض لغة واصطلاحا .

المبحث الثاني : التفويض في نصوص الصفات .

المبحث الثالث : ظهور مذهب التفويض ونشأته والاسباب التي أدت إليها .

الفصل الثاني : شبهات أهل التفويض ومناقشتها

ويتضمن ثلاثة مباحث

المبحث الأول : إستدلالهم بالقرآن في المحكم والمتشابه .

المبحث الثاني : مناقشة شبهات المفوضة في الاستدلال .

المبحث الثالث : عبارات السلف التي احتج بها المفوضة .

الباب الأول

حقيقة التفويض ونشأته .

الفصل الأول

حقيقة التفويض .

المبحث الأول :

التفويض : لغة واصطلاحا :

ورد استعمال مادة « فوض » ومشتقاتها في اللغة على عدة معان :

١ - الرد إلى الشيء والتحكيم فيه والتوكيل :

قال الجوهري (فوض اليه الأمر : أي رده اليه . والتفويض في النكاح : التزويج بلامهر)(١)

وقال الزبيدي في شرح القاموس : (فوض اليه الأمر » تفويضا « رده اليه » وجعله الحاكم فيه. ومنه قوله - تعالى - (وأفوض أمري الى الله)(٢)

وقال النووي (قال أهل اللغة : فوض اليه الأمر أي وكله ورده اليه)(٣) ثم ذكر تحقيقا للرافعي خلاصته : (التفويض : جعلك الأمر الى غيرك)(٤) وقد ورد في الكتاب والسنة بهذا المعنى ، كما قال - تعالى - في شأن مؤمن آل فرعون : (وأفوض أمري الى الله)(٥) قال الامام الطبري في تفسيره : (يقول : وأسلم أمري الى الله ، وأجعله اليه وأتوكل عليه ، فإنه الكافي من توكل عليه)(٦) وقال الراغب في المفردات : (وأفوض أمري الى الله : أرده اليه)(٧)

وجاء في السنة في حديث الفاتحة : (فإذا قال : مالك يوم الدين . قال : فوض الي عبدي) رواه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وفي رواية مسلم : (وإذا قال : مالك يوم الدين قال : مجدني عبدي. وقال مرة : فوض الي عبدي)(٨) وقال في حديث دعاء النوم الذي علمه البراء بن عازب - رضي الله عنه - (وفوضت أمري اليك)(٩)

---

(١) الصحاح : ج : ٣ - ص : ١٠٩٩ .

(٢) تاج العروس : ج : ٥ - ص : ٧١ .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات : ج : ١ - ص : ٧٥، ٧٦ .

(٤) تهذيب الأسماء واللغات : ج : ١ - ص : ٧٥، ٧٦ .

(٥) سورة غافر : الآية ٤٤ .

(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج: ٢٤ - ص: ٧٠ نقلا عن مذاهب أهل التفويض . ن : ص: ١٤٤ .

(٧) معجم مفردات ألفاظ القرآن نقلا عن المصدر السابق .

(٨) صحيح مسلم كتاب الصلاة باب رقم ١١.

(٩) رواه البخاري : الوضوء ٧٥ .

٢- التساوي : قال الجوهري : وقوم فوضى : متساوون لا رئيس لهم . قال الأخوه الأودي

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ✱ ولا سراة اذا جهالهم سادوا .(١)

٣- الاختلاط : قال الجوهري (ونعامٌ فوضى : مختلط بعضهم ببعض)(٢)

- وقال في شرح القاموس : (وأمرهم فوضى بينهم » وفيضى مختلط)(٣)

٤- الاشتراك ، والمساواة : قال الجوهري : (ويقال أموالهم فوضى بينهم : أي هم شركاء فيها . وفيفوضى مثله ، يمد ويقصر . وتفاوض الشريكان في المال : اذا اشتركا فيه أجمع ، وهي شركة المفاوضة)(٤)

٥- المجاراة : قال الجوهري : (وفاوضه في أمره : جاراه)(٥) وكذا قال في القاموس .

٦- التفرق : قال في شرح القاموس : (الناس فوضى أي متفرقون قاله الليث . قال : وهو جماعة الفائض ، ولا يفرد كما يفرد الواحد من المتفرقين . والوحش فوضى أي متفرقة تتردد)(٦)

واصطلاح الفرق بالمعنى الأعم :

ليس للتفويض حقيقة شرعية زائدة أو مخالفة « للحقيقة اللغوية » شأن بعض الألفاظ ذات الدلالات الشرعية واللغوية والعرفية المتنوعة ، كالصلاة والزكاة والصوم والحج ..... ونحوها .

بل إن النصوص الشرعية التي تضمنت مادة « فوض » كما مر اقتصرنا على أحد الاستعمالات اللغوية وهو الرد والتوكيل والتحكيم .

وكذلك الحال في كلام أهل العلم في الاعتقاد ، وأمثلة ذلك كثيرة ومنها ما قاله ابن جرير الطبري - رحمه الله - في ذكر الحوادث التي اختلفت فيها الأمة : (... ثم القول في أعمال العباد طاعتها ومعاصيها وهل هي بقضاء الله وقدره أم الأمر في ذلك إليهم مفوض)(٧) فجعل التفويض قسيما لقضاء الله وقدره ، فدل على أن المراد مقابله ، وهو أن يكون موكولا إلى العباد مردودا إليهم . وعكس ذلك عند ابن قتيبة ، فقد جعل المفوض بإزاء القدري .

---

(١) الصحاح : ج : ٣ - ص : ١٠٩٩ .

(٢) الصحاح : ج : ٣ - ص : ١٠٩٩ .

(٣) تاج العروس : ج : ٥ - ص : ٧١ نقلا من مذهب أهل التفويض : ص : ١٤٦ .

(٤) الصحاح : ج : ٣ - ص : ١٠٩٩ .

(٥) الصحاح : ج : ٣ - ص ١٠٩٩ .

(٦) تاج العروس ج : ٥ - ص : ٧١ نقلا من مذهب أهل التفويض - ص : ١٤٧ .

(٧) صريح السنة ص : ١٧ نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص ١٤٩

RICHARD

وأما إطلاق لفظ « التفويض » إصطلاحا على اتجاه أو فرقة فلم أعثر عليه إلا على فرقة « المفوضة » أو « التفويضية » من الرافضة .

وقد عدها الأشعري رحمه الله من أصناف غلاة الرافضة فقال (والصنف الخامس من أصناف الغالية يزعمون أن الله عز وجل وكل الأمور وفوضها إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه أقدره على خلق الدنيا . فخلقها ودبرها ، وأن الله سبحانه وتعالى لم يخلق من ذلك شيئا .... ويزعمون أن الأئمة ينسخون ويضبط عليهم الملائكة ، وهذه الفرقة شر من المجوس الذين زعموا أن الإله خلق الشيطان ، ثم إن الشيطان خلق الشرور . وشر من النصارى الذين سموا عيسى عليه السلام مدبرا ثانيا ، فهي عد مفوضة الرافضة من فرق الإسلام ، فهو بهذا نزلة من عد المجوس والنصارى من فرق الإسلام . (١)

وقد يراد التفويض بحقيقته اللغوية دون لفظه ، فيكون بمعنى « التوقف » ، كقول أبي حنيفة - رحمه الله - في شأن عثمان وعلي رضي الله عنهما - : (وأن ترد أمر عثمان وعلي إلى الله عز وجل) (٢)

(١) الفرق بين الفرق : ص : ٢٥١ . نقلا عن مذهب أهل التفويض ص : ١٥٠ .

(٢) مجموع فتاوى : ج : ٥ - ص : ٤٦ .

RICHARD

المبحث الثاني
التفويض في نصوص الصفات

تقدم الكلام في أن ليس للتفويض حقيقة شرعية زائدة على حقيقته اللغوية، وأما "التفويض" في نصوص الصفات من الناحية العرفية الاصطلاحية الشائعة فيعني على وجه التحديد عند القائلين به: (صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه الى الله تعالى - بأن يقول: الله أعلم بمراده.)(١) وذلك في نصوص الصفات الخبرية التي توهم تشبيها بصفات المخلوقين. وهو بذلك يوافق الحقيقة اللغوية لكلمة التفويض في رد العلم بمعاني نصوص الصفات الى الله، ويناقض تلك الحقيقة بالجزم والقطع بأن معاني تلك النصوص ليست على ظواهرها. والتفويض - عند القائلين به والمجوزين له - ليس منهجا مطردا ذا صفة شمولية تتناول جميع نصوص الصفات، كاتجاه التمثيل والتعطيل مثلا. وإنما هو معالجة موضوعية لطائفة من النصوص التي يستقل السمع بإثباتها دون العقل، وتوهم لدى البعض مشابهة المخلوقين، فيسمونها: متشابه الصفات، أو «الآيات الموهمة للتشبيه»، أو «مشكل الحديث»، ونحو ذلك، حتى أنها أفردت بالتأليف، والكلام على تأويلها بالعديد من المصنفات.

وللمتكلمين تقسيمات متنوعة للصفات: فمنهم من يقسمها إلى قسمين: نفسية ومعنوية ومنهم من يجعلها ثلاثة أقسام: ذاتية ومعنوية وفعلية، ومنهم من يجعلها أربعا: نفسية، وسلبية، وصفات معان، وصفات معنوية، ومنهم من يحيط بذلك فيجعلها ستة أقسام: نفسية، وصفة معنى، وصفة معنوية، وصفة فعلية، وصفة سلبية، وصفة جامعة(٢) ومع اختلافهم في أصل التقسيم، وفي إلحاق بعض الصفات ببعض الأقسام دون بعض، لكنهم متفقون على أن الصفات السمعية الموهمة للتشبيه - على زعمهم - ليست على ظاهرها فيسلكون حيالها أحد مسلكين: التأويل أو التفويض. أما ما حكم العقل بإثباته - كصفات المعاني السبع - فإنهم يثبتونه، بالمعنى الذي دل عليه اللفظ.

---

(٢) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات الشنقيطي ص١٢. نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ١٥٣

(١) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد ص: ١٢٧. نقلا عن مذهب أهل التفويض ص: ١٥٢.

وأركان التفويض :

التفويض ينبني على ركنيين :

الأول : اعتقاد أن ظواهر نصوص الصفات السمعية يقتضي التشبيه، حيث لا يعقل لها معنى معلوم الا ما هو معهود في الأذهان من صفات المخلوقين. وبالتالي فإنه يتعين نفيه ومنعه. وهذه مقدمة مشتركة بين مذهب التفويض والتأويل.

الثاني : أن المعاني المرادة من هذه النصوص مجهولة للخلق، لا سبيل للعلم بها، بل هي مما استأثر الله بعلمه. ولا يمكن تعيين المراد بها لعدم ورود النص التوقيفي بذلك. وهنا يفترق مذهب التفويض مع مذهب التأويل الذي يجوز الاجتهاد في تعيين معان مجازية للصفات السمعية.

فصارت نتيجة مذهب التفويض هي الجهل المطبق بمعاني النصوص، ولذا سماهم أهل السنة « أهل التجهيل » . فقال ابن القيم رحمه الله عن أقسام الناس في نصوص الوحي : (والصنف الثالث : أصحاب التجهيل : الذين قالوا : نصوص الصفات ألفاظا لا تعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها. ولكن نقرأها ألفاظا لا معاني لها. ونعلم أن لها تأويلا لا يعلمه إلا الله. وهي عندنا بمنزلة : (كهيعص) (مريم ١) . و « حم ٥ عسق » (الشورى ١، ٢) و (المص : الأعراف ١) . فلو ورد علينا منها ما ورد لم نعتقد فيه تمثيلا ولا تشبيها، ولم نعرف معناه، وننكر على من تأول، ونكل علمه الى الله) (١)

وأنواع التفويض :

نبّه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى نوعين من التفويض فقال : (وهؤلاء أهل التمثيل والتجهيل الذين حقيقة قولهم : إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء. ثم هؤلاء منهم من يقول : المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم. ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

ومنهم من يقول : بل تجري على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص : ١١٢ .

إلا الله. فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلا يخالف ظاهرها، وقالوا - مع هذا - إنما تحمل على ظاهرها وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتابه « ذم التأويل » (١)

وكلا النوعين تفويض للعلم بالمعنى، والفرق بينهما أن الأولين يعتقدون بأن ظواهر النصوص مقتضية للتشبيه، فيبادرون بنفيها، ويحيلون على معنى مجهول لا يعلمه إلا الله.

والآخرين يعتقدون بأن الظواهر لا تقتضي التشبيه، ويحكمون بوجوب إجرائها على ظواهرها، لكن دون أن يبينوا المعنى الواجب فهمه من تلك الظواهر، بل يحيلون إلى معنى مجهول لا يعلمه إلا الله. وهذا وجه تناقضهم.

نسبة التفويض إلى السلف:

من الأخطاء الفاحشة في تاريخ العقيدة الإسلامية نسبة القول بالتفويض إلى مذهب السلف الصالح وتوارث هذه الفكرة الخاطئة جيلا بعد جيل، إلى وقتنا الحاضر حتى صارت لدى كثير من الناس من المسلمات التي لا يتطرق إليها الجدل. وليس الكلام هنا عن نشأة هذا الخطأ، بل المقصود سياق بعض النصوص التي تعزو حقيقة (التفويض) منسوبا إلى السلف بإزاء مذهب (التأويل) منسوبا إلى الخلف، بوصفهما مذهبين لأهل السنة يسوغ الأخذ بأي منهما دون حرج. حتى صار هذا التقسيم سنة ثابتة يأخذها اللاحق عن السابق.

كما قال الإمام النووي - رحمه الله - في شرح صحيح مسلم - عند شرح حديث الرؤية (اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم: أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله وعظمته مع اعتقادنا الجازم بأن الله - تعالى - ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق. وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها. وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله. بأن يكون عارفا بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: ج: ١ - ص: ١٥ - نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ١٥٧.

(٢) شرح صحيح مسلم: ج: ٣ - ص: ١٨.

وقال الإمام بدر الدين بن جماعة - رحمه الله - بعد ذكر افتراق الأمة وظهور أهل البدع : (فاحتاج أهل الحق الى الرد على ما ابتدعوه . وإقامة الحجج على ما تقولوه ، وانقسموا قسمين :

أحدهما : أهل التأويل : وهم الذين تجردوا للرد على المبتدعة من المجسمة والمعطلة ونحوهم ، من المعتزلة والمشبهة والخوارج . لما أظهر كل منهم بدعته ودعا اليها . فقام أهل الحق بنصرته ، ودفع عنه الدافع بإبطال بدعته ، وردوا تلك الآيات المحتملة والأحاديث الى ما يليق بجلال الله من المعاني ، بلسان العرب ، وأدلة العقل والنقل ، ليحق الله الحق بكلماته ويبطل الباطل بحجبه ودلالاته

والقسم الثاني : القائلون بالقول المعروف بقول السلف : وهو القطع بأن ما يليق بجلال الله تعالى - غير مراد ، والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله تعالى - اذا كان اللفظ محتملا لمعاني تليق بجلال الله - تعالى - .

فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله - من صفات المحدثين غير مراد وكل منهما على حق . وقد رجح قوم من الأكابر الأعلام قول السلف لأنه أسلم ، وقوم منهم قول أهل التأويل . للحاجة اليه والله أعلم) (١)

وقال عبد السلام بن إبراهيم اللقاني - رحمه الله - في شرح « جوهرة التوحيد » لوالده عند قوله :

وكل نص أوهم التشبيها * أوله أو فوض ورم تنزيها .

« وكل نص » أي لفظ ناص ورد في كتاب أو سنة صحيحة « أوهم التشبيها » باعتبار ظاهر دلالته أي أوقع في الوهم صحة القول به « أوله » وجوبا بأن تحمله على خلاف ظاهره ..... « او فوض » علم المعنى المراد من ذلك النص تفصيلا اليه - تعالى - « ورم تنزيها » اي اقصد واعتقد مع تفويض علم ذلك المعنى « تنزيها » له تعالى عما لا يليق به . فالسلف ينزهونه - سبحانه وتعالى عما يوهمه ذلك الظاهر من المعنى المحال . ويفوضون علم حقيقته على التفصيل اليه - تعالى - مع اعتقاد أن هذه النصوص من عنده تعالى .

فظهر مما قررنا اتفاق السلف والخلف على تنزيهه تعالى عن المعنى المحال الذي دل عليه ذلك الظاهر وعلى تأويله وإخراجه عن ظاهره المحال . وعلى الإيمان بانه من عند الله تعالى - جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم لكنهم اختلفوا في تعيين محمل له معنى صحيح ، وعدم تعيينه) (٢)

وقال محمد بن عبد العظيم الزرقاني - رحمه الله - وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد

---

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص : ٩٢ - ٩٣ - نقلا عن مذهب أهل التفويض ص : ١٦٠ .

(٢) اتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد : ص ١٣١ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص ١٦١ .

وقع على ثلاثة مذاهب :-

المذهب الأول : مذهب السلف ويسمى مذهب « المفوضة » وهو تفويض معاني هذه المتشابهات الى الله وحده ، بعد تنزيهه - تعالى - عن ظواهرها المستحيلة . . .

المذهب الثاني : مذهب الخلف ، ويسمى مذهب « المؤولة » وهم فريقان :

- فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعيين ، ثابتة له - تعالى - زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعيين ، وينسب هذا الى أبي الحسن الأشعري .
- وفريق يؤولها بمعان نعلمها على التعيين ، فيحمل اللفظ الذي استحال ظاهره من هذه المتشابهات على معنى يسوغ لغةً ، ويليق بالله عقلا وشرعا . وينسب هذا الرأي إلى ابن برهان وجماعة من المتأخرين . . .

المذهب الثالث : مذهب المتوسطين . وقد نقل السيوطي هذا المذهب فقال : وتوسط ابن دقيق العيد . فقال : اذا كان التأويل قريبا من لسان العرب لم ينكر أو بعيدا توقفنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه . . . . . .

من خلال النصوص السابقة ، يمكن تلخيص مفردات هذه الفكرة بالنقاط التالية :

١- السلف والخلف متفقون على أن ظواهر الصفات السمعية تقتضي التشبيه .

٢- السلف والخلف متفقون على ضرورة تأويل هذه الظواهر

٣- تأويل السلف (تأويل إجمالي) يعني السكوت ، وتفويض العلم بمعاني هذه الصفات الى الله ، وترك تعيين المعاني المحتملة ، ولذلك فمذهبهم أسلم .

٤- تأويل الخلف (تأويل تفصيلي) يعني تعيين معان واثقة بالله يحتملها اللفظ لو كان أهلا لذلك ، للحاجة الى ذلك خوف وقوع العامة في التشبيه ، ولذلك فمذهبهم أعلم وأحكم .

٥- (التأويل) و (التفويض) انما يتعلق بالصفات السمعية التي توهم التشبيه فقط . (١)

وسنتحدث عن مناقشة هذا الخطأ العقدي ، إن شاء الله تعالى .

وأن هؤلاء المؤولون إنما يعللون معنى تأويلهم أفشى تهم . ولو كانوا يفقهون مراد السلف بالحق الى التعريف . والقول على الله بلا علم . ولكنهم ظنوا أن السلف يفوضون العلم بالمعنى ، فلم يشف غلتهم ، فقالوا بالتأويل . ومن ثم يصدق عليهم أنهم : شبهوا أولا ، ففوضوا ثانيا ، فعرفوا ثالثا :

---

(١) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات : ص : ١٥٨ .

المبحث الثالث

ظهور مذهب التفويض ونشأته والأسباب التي أدت اليها .

أولا : نشأته :

يصعب ذكر نشأة القول بالتفويض، تحديدا للبداية ، لكن يمكن أن نقول ان التفويض نشأ في سلوك الكلابية التي كانت تهدف الى التوفيق و التوسط بين منهج السلف وبين منهج العقلي المتحرف الذي اعتنقه المتكلمون . وقد يخرج من هذا السلوك مذهبان كبيران منتسبان الى السنة، هما: مذهب الأشعرية ، ومذهب الماتريدية .

ومن الخصائص المشتركة بين هذين المذهبين :

أولا : قوة انتسابهم لمؤسسيهما للسلف ، وعداوتهما للجهمية والمعتزلة ، ومخالفتهما لهما في مختلف أبواب الاعتقاد كنفي الصفات .

ثانيا : تأثرهما بالأصول العقلية الكلامية المؤدية الى تأويل الصفات الاختيارية والخبرية .

ومع تباين الوجهتين :- الاثبات والتأويل ، واستحالة التوفيق بينهما ، مع اضطرار القوم الى تصويب السلف وتصويب طريقتهم نشأ القول بأن مذهب السلف هو « التفويض » حتى لا يتصادم الاتجاهان في محل واحد ، فنسبوا السلف الى الإمرار والكف عن فهم مراد النصوص والإكتفاء باقرار الألفاظ . وادعوا لأنفسهم النظر والتحقيق والفهم .

فالتفويض إذا فكرة لجأ اليها أهل التأويل - التحريف - ليخففوا من درجة التعارض بين مذهب الاثبات ومذهب التحريف ، فوجدوا في التفويض مخرجا من التعارض الظاهر بين نصوص الاثبات الصريحة والأصول العقلية التي ظنوها قطعية . فينجلي من هذا نشأة مذهب التفويض ونسبتها الى السلف .

ثانيا : الأسباب التي أدت إلى ظهور مذهب التفويض :

وهنا يمكن إجمالها بما يلي :

١- الفهم الخاطئ لمذهب السلف :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - (فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذوهم على طريقة السلف : إنما أتوا من حيث ظنوا : أن طريقة السلف هي مجرد الايمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك ، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم :

(ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني) (١) ، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصورة عن حقائقها بأنواع المجازات وفنون اللغات . فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي معهودنا نبذ الإسلام وراء الظهر . وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف : فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف .) (٢)

ولا ريب أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره . فلما لم يتصوروا مذهب السلف على حقيقته ، ولم يعرفوا معاملتهم للصفات الإلهية بظنونه ذلك الظن فلم يعجبهم ، فراحوا يبحثون عن البدائل .

ولقد تسبب لحدوث هذا الفهم الخاطئ لطريقة السلف ، بعض العبارات المنقولة عنهم في شأن نصوص الصفات . ومن ذلك ما ورد عن السلف - رحمهم الله - من الأمر بالسكوت والكف والإمرار . وكذلك ما ورد عنهم من نفي المعنى والنهي عن تفسيرها ، والاقتصار على قراءتها . وقد أرادوا بذلك معنى حقًا ، وأراد غيرهم بها معنى باطلا كما نتحدث عنها إن شاء الله - تعالى - .

٢- الأصول العقلية المستمدة من الفلسفة اليونانية :

وذلك بالأثر السيئ الذي خلفته حركة تعريب كتب الفلسفة والمنطق اليوناني على المسلمين مما أدى إلى وجود طائفة "المتكلمين" وهم الذين يعتمدون في إثبات العقائد الدينية على المقدمات العقلية زاعمين التوفيق بينها وبين النصوص الشرعية .

ومن تلك الأصول التي اعتمدها متكلمو الأشاعرة ، وتوارثوها في كتبهم ، وبنوا عليها بعض اعتقاداتهم في نفي بعض الصفات ، ومن ثم تأويلها أو تفويضها :

١- القول بنفي حلول الحوادث ليتوصلوا إلى نفي الصفات الفعلية كالاستواء والنزول .

٢- القول بنفي الجسمية ليتوصلوا إلى نفي الصفات الخبرية كالوجه واليدين .

٣- والقول بنفي التحيز والجهة ليتوصلوا إلى نفي العلو والفوقية . (٣)

---

(١) سورة البقرة : الآية ٧٨ .

(٢) مجموع فتاوى : ج : ٥ - ص: ٩، ١٠ .

(٣) مذهب أهل التفويض : ص : ١٧٧ .

٣- دعوى الخوف على عقائد العوام :

تعد هذه المسألة من أكبر الأسباب التي أدت إلى تمكن التفويض من الناس، ونشره وإلزام قطاع كبير من المسلمين - وهم العوام - باعتناقه وتقليده.

وأهل الفطرة السليمة، والنفوس المستقيمة ميالون بطبعهم وجبلتهم الأصلية إلى الإثبات مع التنزيه. ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفرق تلاوة الآي والأخبار بين فئات المسلمين. بل كان الخطاب العام مشتركا. ولم يكن ثمة ما يخص أحدا دون أحد في المعتقد.

ولكن المنحرفين الصارفين لغيرهم عن مقتضى الفطرة هولوا الأمر على الجمهور، ودعوهم إلى عدم الغوص عن عواقب وهمية بأن هم تلقوا الأخبار والنصوص وفق ما تدل عليه، وألزموهم بمذهب التفويض. والكف عن تدبر مراد الشارع في أمس قمنية يحتاجون إليها. وما حملهم على ذلك إلا علمهم أن الجمهور يأبى تأويلاتهم الباطلة وتحريفاتهم المتكلفة. وهكذا خالفوا الحق في المنهج.

وقال الإمام الغزالي بعد أن ساق آية الاستواء وحديث النزول : الكلام على الظواهر الواردة في هذا الباب طويل، ولكن نذكر منهجا في هذين الظاهرين يرشد ما عداهما، وهو أنا نقول : الناس في هذا فريقان : عوام وعلماء، والذي نراه اللائق بعوام الخلق أن لا يحامل بهم في هذه التأويلات، بل ننزع من عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث. الخ... (١)

ويمكن أن نقول في هذا المقام : أن تقسيم الناس في أمر الاعتقاد إلى عوام وعلماء لا مستند له من شرع الله ولا من هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالنبي خاطب الناس كافة عربيهم وعجميهم، متعلمهم وأميهم، بحقائق واحدة، وعقيدة واحدة كما قال تعالى -﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾ (٢)

بل لا يعلم التفريق في حقيقة الخطاب الا عند الفرق الباطنية التي تعتقد بأن « الظاهر » للعوام و« الباطن » للخواص. وإنما يسوغ التفريق في أسلوب الخطاب وبيانه مع وحدة المعنى والحقيقة مراعاة الأمي الجاهل وضعيف الإدراك ونحوه... وهذه الأسباب أدت إلى ظهور مذهب التفويض بين الأمة.

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٣٦. نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص : ١٨٠.

(٢) سورة الأعراف : الآية : ١٥٨

الفصل الثاني

شبهات أهل التفويض ومناقشتها (وفيه ثلاثة مباحث)

ما من صاحب بدعة يدعي الحق إلا يستند على جملة من الشبهات الباطلة - يزعم أنها أدلة - يلبس بها على غيره، كما ليس عليه الشيطان بها من قبل.

وقد عظمت البلية بهؤلاء المفوضة من جهة انتسابهم للسلف، وانتحالهم بعض مقالتهم، وشوبها بباطلهم. فهم في الجملة يبدون للناس مناوئين لأهل الكلام المذموم، محذورين من سلوك سبيلهم. لكن لا لينقلوا الناس من طرف التعطيل ليقفوا بهم عند الوسط العدل الذي هو الإثبات مع التنزيه. وإنما ليلقوا بهم في غياهب الظلمات، حيث لا علم ولا يقين ولا فهم ولا تدبير. ومن الأسف حقًا هو احتجاجهم بنصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف، وتحميلها ما لا تحتمل، وتوجيهها حسبما يوافق بدعتهم، مما أدى إلى اغترار كثير من الناس بهم، حتى والتباس الأمر عليهم حتى ظنوا وتخيلوا أنهم على طريقة السلف. وسنتحدث عن شبهاتهم بإذن الله تعالى.

المبحث الأول

استدلالهم بالقرآن في المحكم والمتشابه

لقد كانت آية آل عمران التي هي أصل في بيان منشأ البدع، والتحذير منها، وبيان واجب المؤمنين الراسخين في العلم حيال المتشابهات، هي محل فتنة هؤلاء القوم، ومنطلق زيغهم باتباع المتشابه، أما أهل التفويض فأتوا من حيث ينبغي أن يأمنوا، وأخذوا من حيث لم يحتسبوا، فجانبوا الصواب في فهم منهج الصواب المتمثل في هذه الآية الكريمة: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات. فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾(١)

وسيجري الكلام عن شبهتهم من مقالة من وقع له شيء من التفويض، ثم مناقشتها من خلال ردود أهل السنة عليها.

---

(١) سورة آل عمران: الآية: ٧.

قال القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء في كتابه « إبطال التأويلات لآيات الصفات » :

(فصل : في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها من وجوه : **أحدها** : أن آي الكتاب قسمان ؛ محكم تأويله تنزيله ، يفهم المراد منه بظاهره ، وقسم هو متشابه لا يعلم تأويله الا الله ، ولا يوقف على معناه بلغة العرب ، بدليل قوله تعالى : (وما يعلم تأويله الا الله) وقوله (والراسخون في العلم يقولون آمنا به) فالواو هنا للاستئناف وليست عاطفة .

وكذلك أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم جارية هذا المجرى ، ومنزلة على هذا التنزيل ؛ منها المبين المستقل في بيانه بنفسه ، ومنها ما لا يوقف على معناه بلغة العرب)(١)

ويمكن من هذا العرض استنباط المقدمات التي انتجت مقالة التفويض وهي :

١- نصوص الصفات من قسم المتشابه الذي لا يعلم تأويله الا الله .

٢- المحكم ما أريد به ظاهره ، والمتشابه ما لا يوقف على معناه بلغة العرب .

٣- التأويل المذكور في الآية - الذي لا يعلمه الا الله - هو صرف اللفظ عن ظاهره الى معنى يخالف الظاهر . (التحريف) .

فتكون النتيجة : أنه لا يجوز الإشتغال بتأويلها وتفسيرها لامتناع الوقوف على معناها بلغة العرب ، فهي مما استأثر الله بعلمه ، فالسبيل فيها التفويض المحض .

وهنا يستدعي تحرير الكلام في بعض الألفاظ المشتركة التي أسس عليها المغلوطة مقالتهم منها : المراد بـ « المحكم » و « المتشابه » .

المحكم والمتشابه :-

اختلفت عبارات المفسرين في تعريف المحكم والمتشابه من الآيات ، حتى قال الإمام الخطابي رحمه الله عن آية آل عمران : (هذه الآية مشكلة جدا ، وأقاويل المتأولين فيها مختلفة)(٢) ونكتفي بعرض ما أورده إمام المفسرين ابن جرير الطبري - رحمه الله - مختصرا عند ذكره هذه الآية : (فأما المحكمات فإنهن اللواتي قد أحكمن بالبيان والتفصيل ، وأثبتت حججهن وأدلتهن على ما جعلن أدلة عليه ، من حلال وحرام ووعد ووعيد وثواب وعقاب ، وأمر وزجر ، وخبر ومثل ، وعظة وعبر ، وما أشبه ذلك .

---

(١) إبطال التأويلات ص: ٥٩ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص ٢٩٦ .

(٢) أعلام الحديث : ج : ٣ - ص : ١٨٢٤ . نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص : ٢٩٨ .

ثم وصف الله جل وعلا هؤلاء الآيات المحكمات بأنهن أم الكتاب ، يعني بذلك أنهن أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود ، وسائر ما بالخلق إليه حاجة من أمر دينهم ، وما كلفوا من الفرائض من عاجلهم وآجلهم ، وإنما سماهن أم الكتاب لأنهن معظم الكتاب ، وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه .....

وأما قوله «متشابهات» فإن معناه متشابهات في التلاوة ، مختلفات في المعنى ، كما قال جل ثناؤه : (وأتوا به متشابها)(١) يعني في المنظر مختلفا في المطعم ...

وقد اختلف أهل التأويل في تأويل قوله تعالى « منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات » وما المحكم من آي الكتاب ؟ وما المتشابه منه ؟

فقال بعضهم : المحكمات من آي القرآن ..... المعمول بهن وهن الناسخات ، او المثبتات الأحكام . والمتشابهات من آيه : المتروك العمل بهن ، المنسوخات ....

وقال آخرون : المحكمات من آي الكتاب : ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه ، والمتشابه منها : ما أشبه بعضه بعضا في المعاني وإن اختلفت ألفاظه ...

وقال آخرون : المحكمات من آي الكتاب : مالم يحتمل من التأويل غير وجه واحد ، والمتشابه منه : ما احتمل من التأويل أوجها ...

وقال آخرون : معنى المحكم : ما أحكم الله فيه من آي القرآن ، وقصص الانبياء ورسلهم الذين أرسلوا إليهم ، فخصله بيان ذلك لمحمد وأمته . والمتشابه : هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور ، فمقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، ومقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني ....

وقال آخرون : بل المحكم من آي القرآن : ماعرف العلماء تأويله ، وفهموا معناه وتفسيره . والمتشابه : مالم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه ، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم ووقت طلوع الشمس من مغربها ، وقيام الساعة ، وفناء الدنيا ، وما أشبه ذلك ، فإن ذلك لا يعلمه أحد ...)(٢)

فهذه خمسة أقوال مأثورة عن السلف في بيان المحكم والمتشابه . وقبل بيان وجه الأحكام والتشابه في هذه الأمور نتعرف على معنى « الأحكام » والتشابه » من حيث هما ومن حيث استعمالهما في القرآن

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥ .

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج ٣ - ص : ١٧٠ - نقلا عن مذهب أهل التفويض ، ص : ٢٣٠ .

RICHARD

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (إن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه. وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه. فينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه. قال تعالى « الر كتاب أحكمت ءايته ثم فصلت » (١) فأخبر أنه أحكم آياته كلها. وقال تعالى : « الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني » (٢) فأخبر أنه كله متشابه ..... والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان. فقد سماه الله حكيما بقوله « الر تلك ءايت الكتاب الحكيم » (٣).

وأما التشابه الذي يعمه فهو ضد الإختلاف المنفي عنه في قوله « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » (٤) وهو الاختلاف المذكور في قوله « إنكم لفي قول مختلف ٥ يؤفك عنه من أفك » (٥) فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضا ...

ثم نعود بعد ذلك الى بيان أقوال السلف المأثورة - كما قال ابن جرير الطبري رحمه الله - بعد تحرير المراد بـ المحكم والمتشابه.

أولا :- تعلقهما بالنسخ :-

قال شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين : المحكم هو الناسخ، والمتشابه المنسوخ. أرادوا والله أعلم قوله : « فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله ءايته » والنسخ هنا : رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الله .....) (٦)

ثانيا :- تعلقهما بالحلال والحرام :-
وبالأخبار والقصص والأمثال :

الإحكام متعلق بالأمر والنهي لأنه فعل أو ترك ليس إلا. والتشابه متعلق بالأخبار والوعد والوعيد والقصص لأنه اعتقاد يتصور فيه الزيغ والانحراف. قال شيخ الاسلام - رحمه الله - : (ولهذا في الآثار : العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه ». لأن المقصود في الخبر الإيمان، وذلك لأن المخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه، بخلاف الأمر والنهي ولهذا قال بعض العلماء : المتشابه : الأمثال والوعد

---

(١) سورة هود الآية : ١.
(٢) سورة الزمر : الآية : ٢٣.
(٣) سورة يونس : الآية : ١.
(٤) سورة النساء الآية : ٨٢.
(٥) سورة الذاريات : الآيتان : ٨، ٩.
(٦) الإكليل في المتشابه والتأويل ص : ٥ - نقلا عن مذهب اهل التفويض : ص : ٢٣٣.

RICHARD

والوعيد والمحكم الأمر والنهي ، فإنه متميز غير مشتبه بغيره ، فإنه أمور تفعلها قد علمناها بالوقوع، وأمور نتركها لابد أن نتصورها.» (١)

ثالثا :- تعلقهما باحتمال النص للمعاني :-

فالمحكم ما كان نصا فاصلا في معناه ، لايحتمل غيره ، والمتشابه ما تجاذبته التأويلات المختلفة.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (وتارة يكون الإحكام في التأويل والمعنى ، وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لاتشتبه بغيرها. وفي مقابلة المحكمات : الآيات المتشابهات التي تشبه هنا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين) (٢) فهذه الاحتمالات للمعاني المتنافرة هي الموجبة للتشابه الخاص . وتمييز الحقيقة المقصودة من غيرها هو الإحكام الخاص .

رابعا :- تعلقهما بحقائق المعاني الغيبية :-

وهو موضوع القصيد في هذا المبحث . فقد قال أصحاب هذا القول - فيما حكاه الطبري رحمه الله - (المحكم من آي القرآن : ماعرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره . والمتشابه : مالم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه) (٣) وهذا تمييز دقيق ، وتفريق واضح بين الإحكام والتشابه في الأمور الغيبية . فتعلق الإحكام بها يكون من جهة التفسير بالمعنى اللغوي من حيث أصل الوضع . والتشابه يتعلق بها من حيث الحقائق والكيفيات التي هي عليها في نفس الأمر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :- (وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لايعلم وقته وقدره وصفته إلا الله ، فإن الله يقول « فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين » (٤) . ويقول : أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » (٥) . وقال ابن عباس : « ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء » (٦) فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمرا ولبنا وماء وحريرا وفضة وغير ذلك. ونحن نعلم قطعا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه ، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله : « وأتوا به متشابها » على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله . فأشبه اسم تلك الحقائق

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ٥ - نقلا عن مذهب أهل التفويض ص: ٣٠٣ . (٥) رواه البخاري كتاب التوحيد.
(٢) الإكليل في المتشابه والتأويل ص: ١٣ - نقلا عن مذهب أهل التفويض ص: ٣٠٤ . (٦) رواه ابن جرير جامع البيان:
(٣) جامع البيان ج ٣ - ص ١٧٤ - نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ٣٠٦ . - ج ١ - ص ١٧٤ نقلا عن المصدر السابق .
(٤) سورة السجدة : الآية : ١٧ .

أسماء هذه الحقائق ، كما أشبهت الحقائق من بعض الوجوه . نحن نعلمها إذ خوطبنا بتلك الأسماء، من جهة القدر المشترك بينهما ، ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا ، ولا سبيل الى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه) (١)

وبهذا البيان الجلي يتبين متعلق الإحكام ومتعلق التشابه في نصوص الصفات أيضا . فبان الإحكام فيها راجع إلى معرفة معانيها ، وفهم مرادها ، وثمرة ذلك التدبر والتفكر . والتشابه فيها راجع إلى استحالة ادراك كيفياتها وهيئاتها على ماهي عليه في الواقع . ولهذا جمع الله بين الأمرين في قوله تعالى : « ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير » (٢)

وبذلك يتبين خطأ المقدمة الأولى التي بني عليها أهل التفويض مذهبهم ؛ من أن المتشابه لا يوقف على معناه بلغة العرب ، وأن آيات الصفات من ذلك المتشابه .

وقد عقب ابن جرير - رحمه الله - بعد ذكر الأقوال في معنى المحكم والمتشابه بقوله : (وذلك أن جميع ما أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم فإنما أنزله عليه بيانا له ولأمته وهدى للعالمين وغير جائز أن يكون فيه مالا حاجة بهم اليه ، ولا أن يكون فيه مابهم إليه حاجة ثم لا يكون بهم إلى علم تأويله سبيل . فإذا كان كذلك ، فكل ما فيه لخلقه إليه الحاجة . وإن كان في بعضه مابهم عن بعض معانيه الغنى ، وان اضطرقه الحاجة اليه في معان كثيرة .....

فإذا كان المتشابه هو ماوصفنا ، فكل ما عداه فمحكم ، لأنه لن يخلو من أن يكون محكما بمعنى واحد لا تأويل له غير تأويل واحد ، وقد استغنى بسماعه عن بيان مبينه ، أو يكون محكما وإن كان ذا وجوه وتأويلات وتصرف في معان كثيرة . فالدلالة على المعنى المراد منه إما من بيان الله تعالى ذكره عنه ، أو بيان رسوله لأمته ، ولن يذهب علم ذلك عن علماء الأمة لما قد بينا) (٣)

لقد أبطل شيخ الإسلام - رحمه الله - إدخال أسماء الله وصفاته في المتشابه ، أو اعتقاد أنه هو المتشابه بأمرين :

الأول : براءة السلف قاطبة من هذا الاعتقاد ، بل الثابت المنقول عنهم هو إثبات المعاني .

---

(١) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ١٠ - ١١ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص : ٣٠٧ .

(٢) سورة الشورى : الآية ١١ .

(٣) جامع البيان ج : ٣ - ص : ١٧٥ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص : ٣٠٩ .

الثاني : أن التشابه الذي يطلقه بعض السلف على بعض ما يستدل به الجهمية إنما هو تشابه المعاني الذي لا يختص بباب الصفات والعلم بالمعنى المراد ممكن بل متحقق ، والمنفي العلم بتأويله لا العلم بمعناه .

وخلاصة هذا المبحث : أن إطلاق القول بأن معاني أسماء الله وصفاته من المتشابه ، أو هي المتشابه ، باطل ، لم يصدر عن أحد من السلف . لكن قد يقع تشابه نسبي إضافي خاص لبعض الناس في هذا الباب فيزول بالإحكام الخاص الذي يعلمه الراسخون في العلم . أما حقائق هذه المعاني وكيفياتها ، فلا ريب أنه مما استأثر الله بعلمه ، وحجب إدراك كنهه عن خلقه ، فلا سبيل لأحد إلى العلم به .

المبحث الثاني

مناقشة شبهات المفوضة في الاستدلال بالقرآن :

لقد تبين من سياقات المفوضة أنهم لا يفرقون بين التأويل بالمعنى الاصطلاحي المذموم، وبين "التأويل" الذي عبر به بعض السلف عن التفسير وبيان المعنى، ويسوقون الكلام في ذمهما سوقا واحدا.

وسوف نقوم بالمناقشة والرد والبيان مع توجيه النظر الى قضية التفويض، وعدم التشاغل بالجوانب الأخرى مع نقل كلام القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء من كتابه « إبطال التأويلات ».

١ فإن قيل : من أصحابنا من قال : لا متشابه في القرآن الا والراسخون في العلم يعلمون تأويله، والواو هنا للعطف على قوله : « إلا الله » وقد ذكر ابن قتيبة في كتابه المسمى بـ « المشكل » فسقط هذا الدليل. قيل هذا قول يخالف إجماع الصحابة.

قال أبو بكر الأنباري في كتاب « الرد على أهل الإلحاد » قد ذهب إلى هذا الذي أنكره - يعني ابن قتيبة - جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، منهم أبي وابن مسعود وابن عباس، ففي قراءة عبد الله : « إن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون » . وفي قراءة أبي : « ويقول الراسخون في العلم ». وعن ابن عباس أنه كان يقرأ : « ويقول الراسخون في العلم ». وكان الفراء وأبو عبيد يقولان : الراسخون مستأنفون والله هو المتفرد بعلم التأويل. قال سمعت أبا العباس يقول : الوقف على قوله : « وما يعلم تأويله إلا الله » والابتداء : « والراسخون في العلم يقولون آمنا به ».

والجواب عن هذه الشبهة ننقل أولا كلام ابن قتيبة في مشكل القرآن، فقد قال : (ولسنا ممن يزعم : أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى. ولم ينزل الله شيئا من القرآن الا لينفع به عباده، ويدل به على معنى أراده. فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره للزمنا للطاعن مقال، وتعلق علينا بعلة. وهل يجوز لأحد أن يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف المتشابه ؟! واذا جاز أن يعرفه مع قوله تعالى : (وما يعلم تأويله إلا الله) جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته ؛ فقد علم عليا التفسير، ودعا لابن عباس فقال : « اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين »(١) وروى

---

(١) رواه أحمد ج : ١ - ص : ٢٦٤ .

عبد الرزاق - وذكر سنده - عن ابن عباس أنه قال: قد كان القرآن أعلم إلا أربعا: غسلين، وحنانا، والأواه، والرقيم » وكان هذا قول ابن عباس في وقت، ثم علم ذلك بعد) (١)

فتبين من هذا النقل التأويل الذي أراده ابن قتيبة - رحمه الله - وأشبهه للراسخين في العلم وهو العلم بمدلولات الألفاظ ومعانيها من حيث اللغة ... وصدق رحمه الله - فإن الله ما أنزل شيئا الا لينتفع به عباده، ويدل به على معنى أراده. واذا فُقد العلم بالمعنى فُقد النفع.

وأما دعوى إجماع الصحابة على مخالفة القول بعلم الراسخين بالتأويل فدعوى مردودة بالنقل وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - (... قول القائل: إن أكثر السلف على هذا قول بلا علم. فإنه لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه) (٢)

٢ - ثم قال أبو يعلى - رحمه الله -: (ولأن الله قال « والراسخون في العلم يقولون آمنا به) ومعناه: صدقنا به، لأن الإيمان هو التصديق، ولم يقل: والراسخون في العلم يعلمون به، فلم يقتض العطف المشاركة في العلم، كقول القائل: ما يعلم ما في هذا البيت الا زيد وعمر يقول: آمنا به معناه أنه مصدق له، ولا يقتضي مشاركته في العلم) (٣)

والجواب عن هذه الشبهة أن يقال: إن الإيمان نتيجة للعلم، ولا يتصور إيمان بلا علم. فلما علموا معنى ما أخبر الله تعالى به آمنوا بذلك ووكلوا علم كيفيته وكنهه إلى الله تعالى.

والإيمان أعم من العلم، وليس مرادفا له، لا لغة ولا شرعا. ولذا كان حد الإيمان عند أهل السنة والجماعة أنه قول وعمل واعتقاد. وأما المثال الذي ذكره فليس فيه طائل لأنه استشهاد بمحل النزاع.

٣- ثم قال أبو يعلى: (ولأنه لو كانت الواو عطفا على اسم الله، لكان تقديره: الله والراسخون الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به، ولا يجوز إضافة هذا القول الى الله) (٤)

---

١. رواه أحمد ج: ١ - ص: ٢٦٤.

٢. مجموع فتاوى: ج: ١٧ - ص: ٤٠٦.

٣. إبطال التأويلات: ج: ١ - ص: ٦٣. نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ٣٢٩.

٤. إبطال التأويلات: ج: ١ - ص: ٦٥ - نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ٣٣٥.

والجواب أن هذا ليس بلازم ، والسياق نفسه يحيل هذا التقدير لأنه من جملة مقولتهم: «كل من عند ربنا» ، وجائز أن يعود الضمير على آخر المتعاطفات ، فلا محذور .

٤- ثم نقل أبو يعلى عن الخطابي - رحمهما - حجة أخرى وهي أنه : (لا يجوز أن ينفي الله عز وجل - شيئا عن الخلق ويثبته لنفسه ، فيكون له في ذلك شريك ، ألا ترى إلى قوله : (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) (١) ، وقوله: (لا يجليها لوقتها إلا هو) (٢) وقوله: (كل شيء هالك إلا وجهه) (٣) ، فكان هذا كله مما استأثر الله سبحانه به لا يشركه فيه غيره كذلك ها هنا)(٤)

والجواب هاهنا ظاهر ، فإن القائلين بالوصل لا يسلمون أصلا بأن الآية دالة على نفي ذلك العلم عن الخلق واختصاصه بالله ، كما هو الحال في الآيات التي مثل بها الخطابي - رحمه الله - بل يرون أن الله تعالى أشركهم بعلم معاني الألفاظ ، كما أشركهم هم وملائكته بالعلم بوحدانيته بعدها بآيات في قوله: (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم)(٥) ولو كان الأمر كما يقول الخطابي رحمه الله - لصار إثبات العلم بالتأويل للراسخين شرك بالله تعالى في صفة اختص به .

وبالجملة فالعلم الذي يثبت للراسخين هو علم المعاني والدلالات ، والعلم الذي تفرد به الله هو علم الكيفيات .

٥- ثم ذكر اعتراضا آخر وأجاب عنه بـ (فإن قيل : فما وجدنا أحدا من المفسرين وقف على تفسير شيء من القرآن ، بل عنوا في تفسيره كله حتى فسروا الحروف المقطعة في أوائل السور مثل الم ، وحم ، وص ، وق ، وقيل هذا وقف على السلف ، لأن الأجلاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمتقدمين في العلم كانوا يسألون عن الآية من القرآن فلا يجيبون عنها ويقولون : ما نعرف تأويلها ، منهم: أبو بكر وعمر وابن عباس)(٦) وما أجاب به أبو يعلى - رحمه الله - ليس فيه ما يؤبى ، ما ذهب إليه من التفويض .

وغاية ما فيه أن السلف من الصحابة والتابعين كانوا يتورعون عن القول على الله بلا علم في مواضع معينة لا علم لهم فيها ، وهذا هو الواجب على كل مؤمن ، وليس المراد أنهم يكفون عن النظر والتدبر في معاني كتاب الله - وحاشاهم - أو أنهم يمتنعون عن التفسير مطلقا .

---

(١) سورة النمل: الآية ٦٥ .
(٢) سورة الأعراف الآية ١٨٧ .
(٣) سورة القصص الآية ٨٨ .
(٤) إبطال التأويلات ص ١/٦٤ نقلا عن مذاهب أهل التفويض ص: ٣٣٤ .
(٥) سورة آل عمران: الآية ١٨ .
(٦) إبطال التأويلات: ١/٦٦ نقلا عن مذاهب أهل التفويض: ص: ٣٣٩ .

وقد أعاد أبو يعلى إلى هذا المعنى بعد قليل فقال: (دليل آخر على إبطال التأويل: ودلالة: أن من حمل اللفظ على ظاهره حمله على حقيقته، ومن تأوله عدل به عن حقيقته الى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز الى صفاته)[1]. وأهل السنة يوافقون المفوضة على منع المجاز، لكن الحمل على الحقيقة عند هؤلاء المفوضة معناه الحمل على الكيفية والهيئة التي هو عليها في الخارج. ومن ثم فاعتبار دلالة حمل له على الظاهر "تناقض بيّن". وإنما يستقيم القول بحمله على ظاهره لمن عد الظاهر هو المعنى المشترك بين الموجودات المعهود في الأذهان دون أن يستلزم اتفاقا في الحقائق والكيفيات.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في الكلام على المفوضة: (... ثم كثير منهم يذمون ويبطلون تأويلات أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وغيرهما، وهذا جيد؛ لكن قد يقولون: تجري على ظواهرها، وما يعلم تأويلها الا الله. فإن عنوا بظواهرها: ما يظهر منها من المعاني: كان هذا مناقضا لقولهم إن لها تأويلا يخالف ظاهرها لا يعلمه إلا الله. وإن عنوا بظواهرها مجرد الألفاظ: كان معنى كلامهم أنه يتكلم بهذه الألفاظ ولها باطن يخالف ما ظهر منها، وهو التأويل، ودلالة لا يعلمه الا الله. وفيهم من يريد بإجرائها على ظواهرها هذا المعنى، وفيهم من يريد الأول ...)[2]

ومثل هذه الشبهات كثيرة عندهم هي التي أوقعهم في الضلال. وهذه الشبهات العميقة في قلوبهم أدتهم إلى تفويض المعاني الظاهرة الى الله، أي تفويض الصفات جميعا بلا تدبر معناها الذي يسر الله تعالى للعباد فهمه أم أدت الى تأويلها إلى معان باطلة حسبما خطر في أذهانهم الفاسدة. أعاذنا الله تعالى من هذا الاعتقاد.

---

(١) إبطال التأويلات ج ١ - ص: ٧٤.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ج: ١٧ - ص: ٣٥٩.

RICHARD

المبحث الثالث

عبارات السلف التي احتج بها المفوضة

لم يكن الجيل الأول في الاسلام من الصحابة والتابعين يتجاوزون القرآن والحديث قولا واعتقادا وعملا، بل كانوا ينفرون من كل قول محدث، ويقتصرون على الرواية ويجدون فيها الغنية والكفاية عما سواها، ولا يخلطون مصنفاتهم الحديثية بأقوالهم إلا لماما. إذ كانوا أبر الناس قلوبا، وأصدقهم ألسنة، وأقلهم تكلفا.

وحين ابتُليت الأمة بالتفرق وخاضت الناس في الكلام المذموم وصاروا يسألون عن المتشابه، صدر عن أئمة السلف ما يزيل اللبس من عبارات توفيقية، ومصنفات في مقارعة أهل الكلام ونقض شبههم. وشمل ذلك جميع أبواب الدين والإيمان. وكان نصيب باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته وافرا، وتراثهم فيه ظاهرا مما كان له الأثر الحميد في نفوس معاصريهم خاصة، والأمة بعدهم عامة، في بيان الفهم السلفي للنصوص، وتأصيل منهج الاستدلال لديهم.

ومع تقادم الزمن وانقطاع السند بين السلف وبعض الخلف، وغلبة الجهل والهوى، وانحراف منهج التلقي لدى طوائف من الأمة نحو المصادر الصابئية والكلامية الدخيلة آل الأمر الى قيادات علمية بينها وبين فقه السلف حجاب. ولم يأخذوا النصوص فيستخرجوا منها كلاما جميلا يوافق كلام السلف.

ووقفوا أمام عبارات السلف كما وقفوا من قبل أمام نصوص الوحيين متحيرين - فتارة ينكرون، وتارة يحرفون. وثالثة يفهمون الأمور على غير وجهها. ومن أخطر هذه المواجهات والانحرافات فهمهم الخاطئ لطريقة السلف في أسماء الله وصفاته، حيث توهموا - أن طريقتهم التفويض القائم على الجهل بأسماء الله وصفاته معنى ولفظا.

وألقى الشيطان عليهم اللبس في هذه الشبهة بمأثورات صحيحة عن السلف، أريد بها حق وأرادوا بها باطلا. أرادها قائلوها تعظيم النصوص وإثباتها. وأراد المفوضة عكس ذلك؛ من تعطيل النصوص وصرفها عن حقائقها، جهلا منهم بملابسات إطلاقاتها، وغايات معانيها.

وساعدهم تركيب بعض العبارات التي صدرت عن سلف هذه الأمة. وباستقراء بعض كتب السنة المشهورة التي تحكي مذهب السلف وجدت أن ما يتعلق به المفوضة من عبارات السلف، ويوهمون بها مقصودهم تدور على الأمور التالية.

١ - إمرار النصوص.

٢ - نفي المعاني عن النصوص.

٣- نفي تفسير النصوص .

٤- السكوت .

٥- التفويض .

وسنورد فيما يلي أمثلة من الأقوال المأثورة عن أئمة السلف في العبارات السابقة ، ونبين حقيقة مرادهم منها - إن شاء الله - تعالى .

أولا : أثر عن جمع من السلف قولهم في نصوص الصفات : «أمروها كما جاءت» ، مزعم المفوضة أن طريقة السلف هي « الإمرار » ، دون « الإقرار » ، ومن تلك النصوص :-

١- ما رواه اللالكائي عن الوليد بن مسلم . قال : (سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا : أمروها بلا كيف) (١)

٢- وفي أخرى : (فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف) (٢) .

٣- ورواه الدارقطني عن الوليد بن مسلم أيضا بلفظ : (أمضوها بلا كيف) (٣)

فهذه العبارة المحكمة : « أمروها كما جاءت بلا كيف » المروية عن جمع من الأئمة الأعلام حجة على أهل التجهيل « المفوضة » لا لهم . فقد تضمنت الرد على طرفي الضلال في باب أسماء الله وصفاته فقولهم « أمروها كما جاءت » رد على المعطلة النفاة . وقولهم « بلا كيف » رد على الممثلة . كما أنها دالة على الإثبات والإقرار من وجوه بينها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - بقوله : (... فقول ربيعة ومالك : الإستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب) موافق لقول الباقين : أمروها كما جاءت بلا كيف . فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة .

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه - على ما يليق بالله - لما قالوا : الإستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ولما قالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف ، فإن الإستواء حينئذ لا يكون معلوما بل مجهولا بمنزلة حروف المعجم .

وأيضا : فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى ، وإنما يحتاج الى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات . وهكذا دلت العبارة ذاتها على امتناع المعنى الباطل الذي أراد نفاة الصفات عموما ، والمفوضة خصوصا حملها عليها . بل دلت على تعين إرادة المعنى الحقيقي الذي تضمنته النصوص . وإن مراد السلف بـ « الإمرار » هو الإثبات والإقرار ، وليس التفويض والتجهيل

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/٥٠٣ - نقلا عن مذهب اهل التفويض ، ص ٣٥٨ .

(٢) كتاب الصفات ص ٤٤ نقلا عن المصدر السابق ، ص ٣٥٩ . (٣) شرح أصول اعتقاد اهل السنة ٣/٤٣١ نقلا عن المصدر السابق ص ٣٥٩

RICHARD

استعمالهم لوصف التعبير وتشبيه في غير أحاديث الصفات مما يقطع المرأة أن مرادهم حقيقة المعنى الذي دل عليه اللفظ .

ثانيا :- نفي المعاني عن النصوص :-

روى الخلال بسنده عن حنبل قال : (سألت أبا عبدالله عن الأحاديث التي تروى « إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة الى السماء الدنيا » « وإن الله يرى » و « إن الله يضع قدمه » وما أشبهه ؟ فقال أبو عبدالله : نؤمن بها ونصدق بها ، ولا كيف ولا معنى » (١) ففي هذا النص نفي صريح للمعنى ! ، ولذلك حكاه بعض المتأخرين الناسبين السلف الى مذهب التفويض وعلق عليه بقوله (وأنت ترى هؤلاء وغير هؤلاء من السلف يأبون الخوض في معاني أحاديث الصفات ، وذلك هو من مذهب السلف الصالح ، وأما من خاض وسلك مسلك المشبهة فليس من مذهب السلف على شيء ، واتفق السلف والخلف على تنزيه الله عن مشابهة صفات الخلق . وليس هناك الا التنزيه مع التفويض أو التنزيه مع التأويل عند أهل الحق سلفا وخلفا .

والشاهد أن المبتدعة اتخذوا من هذه الجملة دليلا على أن السلف يفوضون المعاني ولا يثبتونها لكنه استدلال باطل، بلا ريب . فانه مراد الامام أحمد رحمه الله - نفي المعاني الباطلة التي ابتكرها المبتدعة لصرف النصوص وتحريفها عن معانيها الأصلية ، وأطلقوا على تحريفهم ذاك اسم « التأويل » وقد كان ذلك راجيا في عهده بين الجهمية وغيرهم .

وجملة القول أن ما ورد عن السلف - رحمهم الله - في نفي المعنى لا يخلوعن حالين :

أحدهما : أن يكون المراد نفي المعاني المبتدعة المحرفة التي يسميها أصحابها « تأويلا »

ثانيهما : أن يكون المراد نفي التكييف .

ثالثا : نفي التفسير عن النصوص :

ورد عن السلف نصوص كثيرة في منع تفسير نصوص الصفات والاقتصار على القراءة ، وأن قراءتها تفسيرها . ومن ذلك :

١- ما رواه اللالكائي عن محمد بن الحسن - رحمه الله - قال : (اتفق الفقهاء كلهم من المشرق الى

(١) عن ذم التأويل لابن قدامة ص ٢٢ - نقلا من مذهب أهل التفويض ص ٣٤ .

المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه. فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وفارق الجماعة. فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أثبتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا. فمن قال بقولهم فقد فارق الجماعة لأنه قد وصفه بصفة لا شيء (١)

وفي رواية له عنه: (إن هذه الأحاديث قد رواها الثقات، فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها).

ومثل هذه الآثار عن أئمة السلف المتقدمين والمتأخرين كثيرة في منع التفسير والنهي عنه والاقتصار على القراءة في الدلالة على التفسير، فتوهم المفوضة. وأوهموا أن المراد بذلك عندهم ستر باب العلم بالله - تعالى. وفهم مراده. والحق الذي لا مرية فيه أن السلف أرادوا بـ التفسير في هذه الآثار أحد معنيين: التعريف المعنوي بالتفاسير المبتدعة التي ادعاها الجهمية وفروجهم. أو التكييف الذي يحاول أهل التمثيل تحقيقها.

رابعا: السكوت :-

أثر عن بعض السلف السكوت في نصوص الصفات فمن ذلك:

ما رواه اللالكائي بسنده عن أبي عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - وقد سأل عن أحاديث الصفات قال: (ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا، ونحن لا نفسر منها شيئا، نصدق بها ونسكت) (٢)

وما رواه أيضا عن محمد بن الحسن - وفيه (فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أثبتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا) (٣)

وقد زعم المفوضة، أو من رأى أن التفويض هو منهج السلف، أن هذه النصوص الدالة على عدم إثبات السلف لمعاني النصوص وانكفافهم عن بيان مراد الله بها، وتجهيل الأمة بذلك. وإن السكوت الذي يدعون إليه ليس «السكوت المطلق» الذي يدعيه أهل التجهيل، بل هو سكوت مقيد بأمرين:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج: ٣ - ص: ٤٣٢ - نقلا عن مذاهب أهل التفويض: ص: ٣٧٠.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ج ٣ - ص: ٥٢٦ - نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ٣٨١.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ج ٣ - ص: ٤٣٢ - نقلا عن مذاهب أهل التفويض: ص ٣٨٢.

أحدهما : أنه سكوت بعد التصديق بالنص ، والإفتاء بما دل عليه . كما دل عليه قول أبي عبيد : (فصدق بها ونسكت) ، وقول محمد بن الحسن : (ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا) .

الثاني : أنه سكوت عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان من مقالات أهل البدع وتفسيراتهم الضالة المنحرفة . كما دل عليه قول أبي عبيد : (ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا ، ونحن لا نفسر منها شيئا) وقول الإمام مالك : (أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان) .

فتبين من هذا موافقة هذه الآثار لبقية الآثار المروية عن السلف وتناسبها وانسجامها فالبيان محقق ، والإعراض عن الأقوال المبتدعة **هو أحسن وسيلة لإماتتها** .

خامسا :- التفويض :

من الألفاظ التي تعلق بها المفوضة لإثبات دعواهم الباطلة في أن السلف يفوضون معاني نصوص الصفات ، ورود الكلمة ذاتها في كلام السلف : فمن ذلك :

- قول الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة : (... وأرجأ ما غاب عنه من الأمور الى الله ، وفوض أمره إلى الله) (١)

وقال الموفق بن قدامة المقدسي رحمه الله - في وصف طريقة الراسخين في العلم : (... فيلزم حينئذ أن يكون الراسخون مخالفين للزائغين في ترك اتباع المتشابه ، مفوضين إلى الله تعالى - بقولهم (**آمنا به كل من عند ربنا**) تاركين لابتغاء تأويله) (٢) ثم قال : (إن قولهم : (آمنا به كل من عند ربنا) كلام يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه ، لعلمهم بأنه من عند ربهم ، كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده) (٣)

فما هو التفويض الذي عناه السلف في هذه النصوص وغيرها ؟

بتتبع هذه النصوص وأمثالها في سياقاتها المتنوعة وجدت أن « التفويض » في باب الصفات يعني به من أطلقه من السلف الصالح أحد الأمرين :

---

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، ابن الجوزي ص ٢١٤ - ٢١٥ - نقلا عن مذهب أهل التفويض ، ص : ٣٨٧ .

(٢) ذم التأويل ص : ٣٨ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص ٣٨٨ .

(٣) ذم التأويل ص : ٣٨ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص : ٣٨٨ .

أحدهما : تفويض عام ، وهو تفويضنا كيفية صفات الباري - جل وعلا ، ورد علم كنهها وماهيتها إليه - سبحانه - ، ولهذا اشتد نكيرهم على من سأل عن الكيفية أو خطأها نفيا أو اثباتا .

الثاني : تفويض خاص بنصوص معينة اشتبهت اشتباها خاصا على شخص معين ، فالواجب عليه تفويض معنى ذلك النص الى الله حتى يتبين له .

الباب الثاني

حقيقة التأويل

ويحتوي على فصلين

الفصل الأول : حقيقة التأويل

ويتضمن ثلاثة مباحث

المبحث الأول : معنى التأويل لغة واصطلاحا

المبحث الثاني: شبهات أهل التأويل ومناقشتها

المبحث الثالث : استدلالهم بالعقل والنقل .

الفصل الثاني : توهم التعارض بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية ومايسلكون من الطريق .

ويحتوي على مبحثين

المبحث الأول : سبب توهم التعارض والحكم عليه

المبحث الثاني : المسلكان المأخوذان تجاه الأدلة النقلية عند التعارض

المبحث الأول
معاني التأويل

معنى التأويل لغة : قال في الصحاح :- التأويل : تفسير ما يؤول اليه الشيئ . وقد أوّلته وتأوّلته ، تأوّلاً بمعنى . ومنه قول الأعشى :

على أنها كانت تأوّلُ حُبّها تأولُ رِبْعِيّ السقاب فأصحبا .

قال أبوعبيدة : يعني تأول حبها ، أي تفسيره ومرجعه ، أي أنه كان صغيرا في قلبه فلم يزل ينبت حتى أصبح فصار قديما كهذا السقْب الصغير ، لم يزل يشب حتى صار كبيرا مثل أمه ، وصار له ابن يصحبه ...) (١) وقال الراغب في مفردات القرآن : (أول : التأويل من الأول من الأول أي الرجوع الى الأصل . ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه ، وذلك هو رد الشيئ الى الغاية المرادة منه .. علما كان أو فعلا ، ففي العلم نحو : « وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم » - والتفسير هو تفعيل من آل يؤول الى كذا إذا صار اليه . فالتأويل : التصيير وأولته تأويلا إذ صيرته اليه . قال وتأويل وهو مطاع أولته .) (٢)

ومعنى التأويل في كلام الله ورسوله :-

تسمى العاقبة تأويلا ، لأن الأمر يصير إليها . قال الله تعالى « فإن تنازعتم في شيئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) (٣)

وتسمى حقيقة الشيئ المخبر به تأويلا لأن الأمر ينتهي اليه . ومنه قوله تعالى « هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جائت رسل ربنا بالحق) (٤)

ويسمى تعبير الرؤيا تأويلها باعتبارين فإنه تفسير لها وهو عاقبتها وما تؤول اليه . وقال يوسف لأبيه (يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل) (٥) اي حقيقتها ومصيرها إلى هاهنا .اهـ.

---

(١) الصحاح : ج : ٤ - ص : ١٦٢٧ .
(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص : ٣٩ .
(٣) سورة النساء : الآية : ٥٩ .
(٤) سورة الأعراف : الآية : ٥٣ .
(٥) سورة يوسف الآية : ١٠٠

فالتأويل في كتاب الله تعالى المراد منه حقيقة المعنى الذي يؤول اللفظ إليه، وهي الحقيقة الموجودة في الخارج. فإن الكلام نوعان: خبر وطلب. فتأويل الخبر هو الحقيقة.

وتأويل الوعيد والوعد هو نفس الموعود والمتوعد به، وتأويل ما أخبر الله به عن صفاته العلى وأفعاله نفس ما هو عليه سبحانه، وما هو موصوف به من الصفات العلى، وتأويل الأمر هو نفس الأفعال المأمور بها. قالت عائشة رضي الله عنها «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك» يتأول القرآن. فهذا التأويل هو فعل نفس المأمور به. فهذه هو التأويل في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم» (١)

التأويل في اصطلاح العلماء:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:- (... إن لفظ «التأويل» قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا في ثلاثة معان:-

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله: أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها، وهل هذا محمود أو مذموم، وحق أو باطل؟

والثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن. كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير: واختلف علماء التأويل: وصاحب إمام المفسرين- قال الثوري: «إذا جاؤك التفسير عن مجاهد فحسبك». وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم- فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به: معرفة تفسيره.

الثالث: من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. كما قال تعالى- : (هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) (٢). فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد: هو ما أخبر الله- تعالى- به فيه، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك. كما قال الله في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته: (وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل) (٣). فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ص: ٣٩. (٣) سورة يوسف: الآية: ١٠٠.
(٢) سورة الأعراف: الآية: ٥٣.

RICHARD

فالتأويل الثاني : هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله . وهذا التأويل الثالث : هو عين ما هو موجود في الخارج . ومنه قول عائشة - رضي الله عنها - (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي . يتأول القرآن »(١) ، تعني قوله - تعالى - ﴿ فسبح بحمد ربك واستغفره ﴾(٢) وقول سفيان بن عيينة : « السنة هي تأويل الأمر والنهي » ، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر ، والكلام : خبر وأمر .....) (٣)

وقد تضمن هذا السياق تقرير الحقائق التالية :

١- بيان معاني التأويل المستعملة وهي :

(أ) صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح الى الإحتمال المرجوح لدليل يقترن به ، وهو اصطلاح المتأخرين .

(ب) التفسير ، وهو اصطلاح المفسرين .

(ج) الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، وهو عين ما يوجد في الخارج ، وهو المعنى المراد في النصوص الشرعية .

٢- تأويل على كلام بحسبه :

(أ) تأويل الخبر : عين المخبر به اذا وقع .

(ب) تأويل الأمر : نفس الفعل المأمور به .

٣- التأويل المتعلق بالأمر والنهي لا بد من معرفة وإدراك حقيقته لأنه مناط التكليف ، بخلاف تأويل الخبر فلا سبيل إلى إدراك حقيقته إلا بوقوعه وتحققه .

والقسم الثالث من أقسام التأويل (وهو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام) هو الذي لا يعلمه إلا الله ، وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها ، وهو الكيف مجهول . فالاستواء معلوم بعلم معناه ، ويفسر ويترجم بلغة أخرى ، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم . وأما « كيفية » ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى (٤)

---

(١) رواه مسلم ، كتاب الصلاة : ج: ١ - ص: ٣٥٠ . - وأبوداود : كتاب الصلاة : ج ١ - ص: ٥٤٦ .

(٢) سورة النصر : الآية : ٣ .

(٣) الرسالة التدمرية ص: ٩١ - نقلا عن مذاهب أهل التفويض ص: ٣١٧ .

(٤) الفتوى الحموية الكبرى . ص: ٢٢ .

ونحن نعلم معنى الإستواء أنه العلو والإستقرار ، وهذا هو التأويل المعلوم لنا ، لكننا نجهل كيفيته وحقيقته التي هو عليها وهذا هو التأويل المجهول لنا . وكذلك نعلم معاني ما أخبرنا الله به من أسمائه وصفاته ، ونميز الفرق بين هذه المعاني . فنعلم معنى الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ونحو ذلك ، ونعلم أن الحياة ليست هي العلم ، وأن العلم ليس هو القدرة ، وأن القدرة ليست هي السمع ، وأن السمع ليس هو البصر ، وهكذا بقية الصفات والأسماء ، لكننا نجهل حقائق هذه المعاني وكنهها التي هي عليه بالنسبة إلى الله عزوجل .

والتحقيق في القسم الأول (صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح الى الاحتمال المرجوح لدليل يدل عليه) أنه إن دل عليه دليل صحيح فهو حق محمود يعمل به ويكون من المعنى الأول للتأويل وهو التفسير ، لأن تفسير الكلام تأويله إلى ما أراده المتكلم به سواء كان على ظاهره أو على خلاف ظاهره ، ما دمنا نعلم أنه مراد المتكلم .

مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾ (١) فإن الله - تعالى يخوف عباده باتيان أمره المستقبل ، وليس يخبرهم بأمر أتى وانقضى بدليل قوله ﴿ فلا تستعجلوه ﴾ ومنه قوله تعالى : ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ (٢) فإن ظاهر اللفظ إذا فرغت من القراءة والمراد إذا أردت أن تقرأ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعيذ إذا أراد أن يقرأ لا إذا فرغ من القراءة .

وإن لم يدل عليه دليل صحيح كان باطلا مذموما ، وجديرا بأن يسمى تحريفا لا تأويلا .

مثال ذلك قوله تعالى ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ (٣) فإن ظاهره أن الله تعالى علا على العرش علوا خاصا يليق بالله عزوجل ، وهذا هو المراد ، فتأويله إلى أن معناه : استولى ، وملك تأويل باطل مذموم ، وتحريف للكلم عن مواضعه ، لأنه ليس عليه دليل صحيح . والله أعلم .

(١) سورة النحل : الآية : ١ .

(٢) سورة النحل : الآية : ٩٨ .

(٣) سورة طه : الآية : ٥ .

المبحث الثاني.
شبهات أهل التأويل ومناقشتها

يتعذر بالتأويل كل مبطل تجبره صراحة النصوص في الإثبات ، سواء كان من أهل التعطيل الكلي كالجهمية والمعتزلة ، أو كان من أهل التعطيل الجزئي كالمتكلمين من الأشاعرة والماتريدية والكلابية وغيرهم من نظار المثبتة .

وقد أشار شيخ الإسلام -رحمه الله- الى اتفاق منابع التأويل . وان ما يتأوله أصحاب التعطيل الجزئي إنما تلقفوه عمن سبقهم من أصحاب التعطيل المحض ، فقال : (هذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل اكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب التأويلات" ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء . مثل أبي علي الجبائي ، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني ، وأبي الحسين البصري وأبي حامد الغزالي ، وغيرهم - هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه . وإن كان يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضا . ولهم كلام حسن في أشياء) (١)

ومن هذا النص يتبين أن من وقع في التأويل المذموم على ضربين :

١- من اتخذه منهجا ثابتا ، وقاعدة مطردة يعامل بها النصوص ، كبشر المريسي ، والنفاة نفيا مطلقا .

٢- من اضطرب قوله في ذلك ولم يسر على قاعدة مطردة ، بل وقع له تأويل ، ورد تأويل ، وهو حال كثير من (الصفاتية) من الأشاعرة وغيرهم .

ولكنهم يتفق كل منهم في تبرير تأويلاتهم بعلة علية تحمل علامات بطلانها في ثنايا ها (فيقولون : إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل ، ولكن قصد بها معاني ، ولم يبين لهم تلك المعاني ، ولا دلهم عليها ، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم ، ثم يعتمدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها . ومقصوده امتحانهم ، وتكليفهم ، وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه ، ويعرف الحق من غير جهته ، وهذا قول المتكلمة والجهمية ، والمعتزلة ومن دخل معهم في شيئ من ذلك .) (٢)

والجواب عن هذه الشبهة

١ أن هذا المسلك قائم على أن أسماء الله وصفاته مجاز لا حقيقة ، (ولو كانت أسماء الله وصفاته

---

(١) مجموع فتاوى مع الهرفا : ج : ٥ - ص : ٢٣ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ج : ٥ - ص : ٣٢ - ٣٣ .

مجازا يصح نفيها عنه على الإطلاق لكان يجوز أن الله ليس بحي، ولا عليم، ولا قدير، ولا سميع، ولا بصير، ولا يحبهم، ولا يحبونه، ولا استوى على العرش، ونحو ذلك. ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفي على ما أثبته الله - تعالى - من الأسماء الحسنى والصفات. بل هذا جحد للخالق وتمثيل له بالمعدومات.) (١) وهم يقرون أن علامة المجاز صحة نفيه عند الإطلاق.

٢- إن المعاني التي ادعاها أهل التأويل المذموم معان مجازية باعترافهم وليست هي المعاني التي دلت عليها ظواهر الألفاظ، (فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله - سبحانه - وحقيقتها المفهومة منها: إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز عاني الحقيقة، لابد فيه من أربعة أشياء:

أحدها:- أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي، لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلها، فلابد أن يكون ذلك المعنى المجازي ما يراد به اللفظ، وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له وإن لم يكن له أصل في اللغة.

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته الى مجازه، وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة، وفي معنى بطريق المجاز، لم يجز حمله على المجازي بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء، ثم إن ادعى وجوب صرفه عن الحقيقة فلابد له من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف. وإن ادعى ظهور صرفه عن الحقيقة فلابد من دليل مرجح للحمل على المجاز.

الثالث: أنه لابد من أن يسلم ذلك الدليل - الصارف عن معارض؛ وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها، ثم إن كان هذا الدليل نصا قاطعا لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهرا فلابد من الترجيح.

الرابع: أن الرسول صلى الله عليه وسلم اذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره وهذه حقيقته فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه، سواء عينه أو لم يعينه، لاسيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد، والعلم دون عمل الجوارح، فانه - سبحانه

(١) مجموع فتاوى: ج: ٥ - ص: ١٩٧ - ١٩٦.

وتعالى جعل القرآن نورا وهدى ... وبيانا للناس وشفاءً لما في الصدور ، وأرسل الرسل ليبين للناس ما نزل إليهم ، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل. ثم هذا الرسول الأمي العربي بُعث بأفصح اللغات ، وأبين الألسنة والعبارات ، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علما ، وأفصحهم للأمة وأبينهم للسنة ، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره ، إلا وقد نصب دليلا يمنع من حمله على ظاهره ؛ إما أن يكون عقليا ظاهرا ، مثل قوله : (وأوتيت من كل شيئ)(١) ، فإن كل أحد يعلم بعقله أن المراد أوتيت من جنس ما يؤتى ، مثلها ، وكذلك : (خلق كل شيئ)(٢) يعلم المستمع أن الخالق لا يدخل في هذا العموم ، أو سمعيا ظاهرا ، مثل الدلالات في الكتاب والسنة التي تصرف بعض الظواهر .....)(٣)

والموجب لتأويل النصوص عندهم هو أنها تشعر وتوهم إثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح . فلذلك يوردون على أهل السنة والجماعة إيرادين :-

الأول : يبينون فيه أن تلك النصوص موهمة للتشبيه فوجب تأويلها .

الثاني : وهو مسلك إلزام وهو كما قال الجويني : « وهما يجب الإعتناء به معارضة الحشوية بآيات يوافقون على تأويلها ، حتى إذا سلكوا مسلك التأويل عوّرنا بذلك السبيل فيما فيه التنازع »(٤)

والجواب عن ذلك هو :

إن الإيراد الأول لا حاجة إلى الرد عليه هنا ، إذ الموجب لهذا التأويل ، أنهم أرادوا بيان المستحيل في حق الله - تعالى - ذكروا أن هذه المخالفة للحوادث المماثلة للحوادث ، وحصروا المماثلة في عشر صور : الجسم ، والجوهر ، والعرض ، والمكان ، والجهة والتحيز ، والتقييد بالزمان ، وحلول الحوادث به ، والصغر والكبر ، والأعراض ، فقالوا بوجوب نفي هذه الصفات عن الله تعالى ، فقاموا بالتأويل .

وإن النصوص التي أولوها هي إما نص وإما ظاهر راجح . وكلاهما لا يحتمل التأويل باتفاق - ولكنهم يتكلفونه تكلفا يصيره تحريفا لا تأويلا سائغا .

---

(١) سورة النمل : الآية : ٢٣ .

(٢) سورة الزمر : الآية : ٦٢ .

(٣) مجموع فتاوى : ج : ٦ - ص : ٣٦٠ - ٣٦٢ .

(٤) الإرشاد : ص ١٥٠ - نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة : ج : ٢ - ص : ٦٠٢ .

وأما الإيراد الثاني : فهو الإلزام والمعارضة :

والجواب عن ذلك :

المثال الأول : قال الجويني (فمما يعارضون به قوله تعالى : (وهو معكم أينما كنتم) (١) فإن راموا إجراء ذلك على الظاهر حلوا عقد إصرارهم في جعل الإستواء على العرش على الكون عليه ، والتزموا فضائح لا يبوء بها عاقل ، وإن حملوا قوله : (وهو معكم أينما كنتم) (١) وقوله : (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم) (٢) على الإحاطة بالخفيات فقد تسوغوا التأويل » (٣)

يفهم من كلام الجويني - في إلزامه القائلين بظاهر الآية - أنه فهم من المعية ما ينافي الإستواء ويقتضي المخالطة والحلول . والجواب عن ذلك من أوجه :-

الوجه الأول :- لا يلزم من إثبات المعية الحقيقية أن يكون الله مختلطا بخلقه . وذلك : أن الله تعالى جمع بين الاستواء والمعية في آية واحدة فقال : « هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير) (٤) فوجب التصديق بخبر الله تعالى .

والوجه الثاني : إن المعية في اللغة مطلق المصاحبة - فمن هو القدر المشترك في موارد المعية - فإنها قد تقتضي النصر والتأييد كما في قوله تعالى : (إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) (٥) وقد تقتضي العلم كما في آية الحديد - وآية المجادلة . فالأولى أفادت علو الله على خلقه ، وعلمه بعباده وبصره بعملهم ، والثانية أفادت علم الله تعالى بعباده ، فإن الله بدأها بالعلم وختمها به . فقال الله تعالى : (ألم أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم) (٦)

فإذا ... كذلك وعلم أن الإستواء على العرش وعلو الله تعالى على خلقه ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والفطرة تبين حمل المعية على المعنى السابق دون مخالطة أو حلول) (٧) وقد أجمع أهل السنة والجماعة على هذا الأمر .

---

(١) سورة الحديد الآية : ٤ .
(٢) سورة المجادلة الآية : ٧ .
(٣) الإرشاد للجويني ص : ١٥٠ نقلا من منهج أهل السنة والجماعة : ج : ٢ - ص : ٦٠٣
(٤) سورة الحديد الآية : ٤ .
(٥) سورة التوبة الآية : ٤٠ .
(٦) سورة المجادلة الآية : ٧ .
(٧) مجموع فتاوى ج : ٥ - ص : ١٠٢ .

ثم إن قولهم :- إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم، فقول متناقض يتضح بثلاثة أوجه:

من الرد :-

الوجه الأول : تعليلهم لطريقة السلف في كونها أسلم بأنهم أولوا تأويلا إجماليا باعتقادهم أن ظاهرها غير مراد إلا أنهم أمسكوا عن تحديد المراد بالكف عن التأويل ! ، فكلام خطأ على السلف فهم قد اعتقدوا ظاهرها الشرعي كما تقدم النقل عنهم . وفي قولهم : إن السلف كفوا عن التأويل يفيد أن المتكلمين خرقوا هذا الاجماع ، وهذا هو الذي دفع الجويني آخرا الى الإقرار والرجوع إلى طريقة السلف وهي الكف عن التأويل، فكيف والسلف فيهم الصحابة الذين ورثوا العلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم . !

الوجه الثاني : قولهم: إن طريقة السلف أسلم يستلزم أن تكون أعلم وأحكم ، فالسلامة لا تكون الا بالعلم والحكمة ، فلو انتفيا لم تكن سلامة . فمن أراد السلامة لزمه أن يعلم أسبابها وأن يسلك تلك الأسباب بحكمة .

الوجه الثالث :- وقولهم إن طريقة الخلف أعلم وأحكم لها فيها من مزيد الإيضاح ، فكلام خطأ أيضا إذ لم يعرف في طريقة المتكلمين إلا الشك والحيرة والاضطراب والتناقض ، وما فيها من صواب فقد دل عليه الشرع بأيسر سبيل وأوضحه ، مع أن هذه العبارة فيما قدح في طريقة السلف بأنها لم تكن واضحة تماما حتى جاء هؤلاء المتكلمون فأوضحوا الطريق . فهل يوجد قدح أبلغ من هذا؟ !

والقول الحق : إن طريقة السلف هي الأسلم والأعلم والأحكم .

(وإذا تأول المتأول المحبة والرحمة والرضا والغضب بالإرادة . وقيل له: يلزمك في الإرادة ما لزمك في هذه الصفات . وإذا تأول الوجه بالذات لزمه في الذات ما يلزمه في الوجه ، فإن لفظ الذات يقع على القديم والمحدث . وإذا تأول لفظ اليد بالقدرة يوصف بها الخالق والمخلوق، وإذا تأول السمع والبصر بالعلم : لزمه ما فر منه في العلم . وإذا تأول الفوقية بفوقية القهر لزمه فيها ما فر منه من فوقية الذات . فإن القاهر من اتصف بالقوة والغلبة . ولا يعقل هنا إلا جسما، فإن أثبته العقل غير جسم لم يعجز عن إثبات فوقية الذات لغير جسم ، وكذلك من تأول الأصبع بالقدرة فإن القدرة أيضا صفة تائمة بالموصوف عرض من أعراضه . ففر من صفة الى صفة ، وكذلك من تأول الضحك بالرضا بالإرادة ، إنما فر من صفة إلى صفة ، فهلا أقر النصوص على ما هي عليه ولم يتشكك

حرمتها ؟ فإن المتأول إما أن يذكر معنى ثبوتيا أو يتأول اللفظ بما هو عدم محض . فإن تأول بمعنى ثبوتي كان لزمه فيه نظير ما فر منه . والله أعلم . (١)

لقد وقف السلف من الصحابة الكرام الى وقتنا الحاضر إزاء هذه الصفات موقفا واضحا جليا لا لبس فيه ، يتخلص في كلمات يسيرة ومعان واضحة إلا وهو الإيمان التام بكل ما وصف الله به نفسه ووصفه به نبيه صلى الله عليه وسلم كما جاءت به النصوص من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف . يقولون عن كل صفة : الصفة معلومة ، والكيف مجهول ، والسؤال عنها بدعة . ولم يتنطعوا تقطع المشبهة ولم يسلكوا مسالك المعطلة لأنهم على معرفة تامة ، أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات . فلا يصفون ذاتا غير مدركة الماهية بصفات تكيفها ، لأن هذا هو القول على الله بغير علم . (٢)

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة : ص : ٥٥ .

(٢) فرق معاصرة : ج : ٢ - ص : ٩٩٤ .

RICHARD

المبحث الثالث

استدلالهم بالعقل والنقل

يولي أهل التأويل لدليل العقل اهتماما كبيرا . فهو إما أن يكون المستقل في إثبات الشيئ ، وإما أن يكون شرطا . ويتضح ذلك في أمرين كليين ذكرهما أهل التأويل :

الأول : قالوا : بعض المسائل لا يصح الاستدلال لها إلا بدليل العقل ، وهي التي تتوقف عليها الرسالة كالقدرة والعلم والإرادة ... فلو استدل فيها بدليل النقل لابتداء لحصل الدور .

الثاني : وقالوا: بعض المسائل لا يصح الاستدلال لها إلا بدليل النقل ، ولكن بشرط عدم المعارض العقلي . ولكن يلاحظ ... أن هذا الشرط الذي شرطوه : لم يلتزموه في المسائل التي أدلتها عقلية محضة بدعوى أن انتفاء المعارض في الدليل العقلي معلوم ببداهة وضرورة ! (١)

وخلاصة الأمر : إن الأدلة العقلية لها أعلا المنازل عند الأشاعرة ، ومثل هذا يعد مخاطرة شديدة ، يوقع في المهاوي والإشكالات والاعتراض على الشرع !

أنواع الأدلة العقلية :- منها

قياس الغائب على الشاهد :

هذا النوع من القياس وإن كان قد رده أهل التأويل في إثبات الصفات إلا أن الملاحظ استخدامهم له في النفي . فقد صرح الإيجي في كلامه عن المسالك المزيفة بضعف هذا القياس ، فقال : المقصد الخامس : وههنا طريقان ضعيفان :

الأول : قالوا ما لا دليل عليه فيجب نفيه .

الثاني : قياس الغائب على الشاهد ، ولا بد من إثبات علة مشتركة ، وهو مشكل لجواز كون خصوصية الأصل شرطا ، أو الفرع مانعا ... إلخ . (٢)

إلا أنه يلاحظ استخدامهم له في نفي ما ثبت لله جل وعلا من الصفات . ومن أمثلة ذلك قولهم:

(١) قولهم في نفي الصوت عن الله جل وعلا - إذ قد لاحظوا أن الأصوات في الشاهد تحتاج إلى مخارج من الحلق واللسان والشفاة ، ولا بد من الاصطكاك ليحدث الصوت - قالوا : فإذا ثبت هذا ، فإنه إن أثبت لله صوت لزم وجود هذه المخارج (٣) ! فهذا قياس باطل . هداهم الله إلى سبيل الرشاد .

---

(١) منهج أهل السنة والجماعة : ج: ٢ - ص: ٥٦٠ .

(٢) المواقف في علم الكلام للجويني ص: ٣٧ - نقلا من منهج أهل السنة : ص: ٥٦١ .

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي ص: ٢٧٣ . نقلا من منهج أهل السنة والجماعة ص: ٥٦١ .

٢- قولهم في نفي الإستواء : إنه لو كان مستويا على العرش لكان محتاجا إليه ، لأنهم لم يعقلوا في الشاهد إلا هذا الاستواء الذي يكون المستوي فيه محتاجا الى ما يستوي فيه .

والأمثلة كثيرة جدا في النفي كلها دالة على تناقضهم في هذا الدليل .

قياس الشمول :

وهذا القياس يستخدم لإثبات حكم لجزئي معين لوجود مشترك علي متناول له ولغيره . ويستخدم فيه أداة «كل» الدالة على العموم والشمول .

وقد استخدموا هذا القياس في الإثبات وفي النفي .

ففي الإثبات كقولهم لإثبات صفة الإرادة : « الله صانع للعالم بالاختيار ، وكل من كان كذلك تجب له الإرادة فالله تجب له الإرادة .

ومثاله في النفي : كل ما كان بجهة جازت عليه الحركة والسكون ، وكل ما جازت عليه الحركة والسكون حادث ، فإذا كان الله في جهة كان حادثا - وهو محال[1] - في حقه . أعاذنا الله من هذا الفهم الفاطئ .

وأما الأدلة النقلية عندهم فإنهم يفرقون بين ما يجوز الاستدلال به من الأدلة النقلية السمعية وما لا يجوز ، فإن ما يستدل له بالأدلة النقلية ينقسم الى قسمين :

قسم : يجوز أن يحتج له بالأدلة النقلية المتواترة والآحادية . وهذا في الاسماء الحسنى فإنهم عدوها توقيفية ، ويتوقف جواز إطلاقها عليه تعالى - على ورودها في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة اواجماع - لأنه غير خارج عنها .

وقسم يحتج له بالأدلة القطعية وهي الكتاب والسنة المتواترة على سبيل التأكيد للدليل العقلي - وذلك في صفات : الحياة والقدرة والإرادة والعلم - على خلاف بينهم في صفة الكلام . ولا يحتج بدليل السنة الآحادي مطلقا في باب العقيدة كلها - ما عدا ما تقدم في الأسماء الحسنى . (٢)

وما ذكروه من صحة الاحتجاج بالأدلة السمعية كلها على الأسماء الحسنى فكلام صحيح . وأما كلامهم بأن بعض الصفات لا يحتج لها بالأدلة السمعية فمبني على أن الأدلة السمعية خبرية فقط لا تشتمل على الأدلة والبراهين العقلية . وهذا خطأ جلي . وأما ردهم للاحتجاج بخبر الآحاد فخطأ . ولا فرق بين الأحاديث المتواترة والآحاد الصحيحة في الاحتجاج بهما للامور الدينية . ولا فرق بين المسائل الفقهية والمسائل العقدية . وإن تفريقهم في العقيدة فقط عمل من وقع في ضلال مبين . لا عمل من سلك مسالك السلف .

---

(١) منهج أهل السنة والجماعة ج ٢ - ص : ٥٧٣ .

(٢) المصدر السابق : ج ٢ - ص : ٥٧٦

الفصل الثاني - المبحث الأول

توهم التعارض بين الأدلة العقلية والنقلية.

المسألة الأولى : سبب توهم التعارض :

هذا السبب يرجع إلى ما توهموه من إفادة ظاهر الأدلة النقلية للتجسيم والتحيز .

المسألة الثانية : الحكم عند حدوث التعارض المتوهم :-

والإمام الرازي قاتون بحثي في هذا الموضوع فقال في كتابه «أساس التقديس»

« الفصل الثاني والثلاثون : في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فكيف يكون الحال فيها ؟ : إعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيئ ، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة [1] ثم ذكرها.... .

وقبل أن يذكر الاحتمالات الأربعة، يناقش فيما جاء به من مسائل في هذه المقدمة . فلا شك أن هذه المقدمة مبنية على أنه يمكن وقوع التعارض بين الأدلة العقلية والنقلية فجوابه : إنا لا نسلم وقوع تعارض بين البراهين العقلية الصريحة والبراهين النقلية الصحيحة - إذ أنه تنزيل من عزيز حكيم ، وقد أتم كلماته صدقا وعدلا ، فيبقى بعد هذا احتمال التعارض راجعا إما إلى توهم غير الصريح من المعقول صريحا ، أو من عدم فهم النص إن كان صحيحا [2]

وقد ذكر الإمام الشاطبي خمسة أوجه تدل على أن الأدلة الشرعية لا تناقي قضايا العقول :

الأول: أن الأدلة السمعية لو ناقت قضايا العقول لم تكن أدلة للعباد لا على الأحكام الإلهية ولا على الأحكام التكليفية . وقد علم باتفاق العقلاء أن الأدلة الشرعية إنما نصبت لتتلقاها عقول المكلفين فيعملوا بمقتضاها . فلو ناقتها لما تلقتها فضلا عن أن تعمل بمقتضاها.

الثاني :- إنه لو فرض أن الأدلة الشرعية مناقية لقضايا العقول ومعارضة لها لكان الكفار أول من ردها به . وقد علم بالاتفاق أنهم ما وجدوا ما يقدحون به مع شدة حرصهم على الطعن في هذا الدين ، وإنما لجأوا إلى سب الرسول صلى الله عليه وسلم ، واتهامه بأنه ساحر أو مجنون ونعوذ بالله - فلما لم يوجد منهم ما يقدح في دلالة الأدلة الشرعية دل على أنهم عقلوها وعرفوا جريانها على مقتضى العقول .

الثالث : إنه لو فرض وقوع التناقي والتعارض بين الأدلة الشرعية وقضايا العقول للزم سقوط

---

(١) أساس التقديس : ص : ١٧٢ . نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة : ص : ٥٨١ .

(٢) درء التعارض ج ١ : ص ١٧٣ - نقلا عن منهج أهل السنة : ص ٥٨٢ .

التكليف عن جميع الناس - وبيان ذلك : أن الاستقراء دل على أن التكليف يعتبر فيه تمكن العقل من التصديق بالأدلة الصحيحة ، ويوضحه أن الشرع لم يلزم تكليف المعتوه والصبي والنائم - لعدم وجود مقتضى التصديق - وهو العقل - ويساويه كذلك لو كانت الأدلة غير صحيحة ، فلزوم تكليف العاقل بما يلزم تكليف غير العاقل بأدلة صحيحة ، إلا أنه لا يمكنه الحكم عليها بالتصديق - وبهذا يظهر أن تكليف العاقل بما لا يصدقه أشد من تكليف من لا يتمكن من الحكم بالصدق أو عدمه .

الرابع : إن الأدلة الشرعية لو خالفت قضايا العقول لكان الأمر بالتصديق بها تكليفا بما لا يطاق ، إذ العقل لا يصدق بما لم يكن صدقا وما لا يتصوره ، فلما كان ذلك باطلا لزم ألا تخالف الأدلة الشرعية قضايا العقول .

الخامس : إن الاستقراء دل على أن الأدلة الشرعية جارية على مقتضى العقول بحيث تصديقوها العقول الراجحة وتنقاد لها .

ثم قال الرازي مبينا للأحوال الأربعة :

« إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال ، وأما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال ، وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية - وذلك باطل - لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وظهور المعجزات على محمد صلى الله عليه وسلم ، ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهما غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة ، فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معا وأنه باطل ، ولما بطلت الأقسام الثلاثة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية »(١)

ولكن المقارنة التي قام بها الإمام الرازي غير صحيحة حيث إنه قابل بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية ، والصواب أن تكون المقابلة بين الأدلة الشرعية وبين الأدلة البدعية .

وبيان ذلك : أن الدليل الشرعي قسمان :- قسم شرعي سمعي عقلي ، بمعنى أن المستدل عليه أثبته الشرع . ودل عليه بأدلة عقلية ، وهذا القسم هو أكثر الأدلة النقلية

---

(١) أساس التقديس ص: ١٧٢-١٧٣ . نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة : ج:٢ - ص: ٥٩١ .

RICHARD

المشتملة على الأمثال المضروبة وغيرها في القرآن والسنة الدالة على توحيد الله تعالى وصدق رسله وعلى المعاد - ويدخل فيه ما أباحه الشرع ونبه عليه . (١)

وقسم شرعي سمعي ، بمعنى أن الشيء المستدل عليه في هذا القسم « لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق . فإنه إذا أخبر بما لا يُعلم إلا بخبره كان ذلك شرعيا سمعيا » (٢)

فعلى هذا التقسيم لم يبق دليل صحيح إلا ودخل في هذا التقسيم ، ثم يبقى ما عداه بدعيًا - وبالله التوفيق .

ومن أقوالهم أن القدح في الدليل العقلي قدح فيه وفي النقلي فيقول متناقض أيضا ، إذ أنه يلزم كذلك من القدح في الدليل النقلي القدح في الدليل العقلي - فإن العقل قد شهد بصحة السمع ، فإذا طعن فيه ثانية كان ذلك دليلا على الطعن في شهادته بصحته أولا .

وإذا قيل : إن صحة النقلي مشروطة بتصحيح العقلي له أو معلقة به ، فقول مآله إلى الكفر - والعياذ بالله - إذ هو يساوي القول : بأن الإنسان يؤمن بالرسول صلى الله عليه وسلم مالم يظهر له ما يناقض العقل ! - وهذا بطلانه من الارتياب والشك الموجب لكفر صاحبه . (٣)

والله هو الولي التوفيق . والهادي الى سواء السبيل

(١) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الاسلام : ج ١ : ص ١٩٨ نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة : ج ٢ : ص ٥٩٢ .

(٢) المصدر السابق ج ١ - ص : ١٩٩ . نقلا عن منهج أهل السنة : ج ٢ - ص : ٥٩٣ .

(٣) المصدر السابق : ج ١ - ص : ١٨٦ - ١٨٩ - نقلا عن منهج أهل السنة : ج ٢ - ص : ٥٩٥ .

المبحث الثاني

المسلكان المأخوذان تجاه الأدلة النقلية عند التعارض .

وكان لأهل التأويل مسلكان فيها : الأول التفويض والثاني : التأويل .

قال اللقاني : وكل نص أوهم التشبيها ✻ أوّله أو فوض ورمْ تنزيها . (١)

المسلك الأول : مسلك التفويض :

ويعنون بذلك : تفويض المعنى المراد من النص الموهم للتشبيه - على حد زعمهم - وهذا التفويض إنما يكون بعد التأويل الإجمالي - وهو : (صرف اللفظ عن ظاهره » ويدل لذلك قول صاحب الجوهرة « ورم تنزيها » بأن تعتقد أن ظاهره غير مراد ، ثم تكف عن بيان المعنى المراد ، قالوا : وهذه هي طريقة السلف وهي أسلم . ولهم حجتان في ذلك :-

الأولى قوله تعالى :- « وما يعلم تأويله إلا الله » على قراءة الوقف على اسم الجلالة . والثانية : اتفاق السلف على أنها تمر كما جاءت كما في قول الإمام مالك رحمه الله - الاستواء معلوم والكيف مجهول .... » .

ولكن هذا المسلك مبني على أمرين : الأول : دعوى أن الإتفاق حاصل على عدم إرادة الظاهر ، إذ الظاهر يوهم التشبيه ! - والثانية : آية آل عمران دالة على صحة التفويض - وهو الإمساك عن المعنى المراد .

و المسلك الثاني : مسلك التأويل :- والمراد به : حمل اللفظ على خلاف ظاهره إلى معنى آخر مراد . فعلى هذا يجتمع التفويض والتأويل عندهم في صرف الظاهر ، ويفترقان في أن التأويل يتم فيه تحديد المعنى المراد ، وأما التفويض فلا يتم فيه هذا التحديد . و إنما يفوض علمه إلى الله تعالى ، فعلى هذا فهو تأويل إجمالي ، والأول تفصيلي .

ثم وصفوا طريقة التأويل - وهي طريقة المتأخرين - بأنها أعلم وأحكم ، لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم وهي الأرجح . وأما طريقة السلف - وهي التفويض - فأسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له - تعالى - (وقد تقدم الجواب عن شبهاتهم .)

والموجب لتأويل النصوص عندهم هو أنها تشعر وتوهم إثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح (٢) كما تقدم في مبحثه وافرا .

---

(١) جوهرة التوحيد مع شرحها : ص : ٩١ .

(٢) منهج أهل السنة والجماعة : ج : ٢ - ص : ٦٠٢ .

الباب الثالث

لوازم مذهبي التفويض والتأويل وأدلة بطلانهما

ويحتوي على فصلين

الفصل الاول : اللوازم الباطلة التي تلزم على هذين المذهبين

الفصل الثاني : أدلة بطلان المذهبين

ويتضمن ثلاثة مباحث

المبحث الأول : أدلة بطلانهما سمعا

المبحث الثاني : أدلة بطلانهما عقلا

المبحث الثالث : تناقض المذهبين

الفصل الأول

اللوازم الباطلة التي تلزم على هذين المذهبين

من القضايا العقلية المقررة أن فساد اللازم دليل على فساد الملزوم ، وأن الفرع تابع للأصل ، ولما كان هذان المذهبان فاسدين في أصلهما ومبناهما ، ترتب عليه نتائج فاسدة بإجماع تجعل الخصم أمام طريقين لا ثالث لهما . وهما إما الإلتزام باللازم الفاسد مخافظة على الملزوم ، فيقع القائل به في الكفر أو الشناعة البالغة . وأما رفض ذلك اللازم والبراءة منه فيستدعي ذلك رفض الملزوم والبراءة منه . وهذه الطريقة من أحسن طرق المناظرة وأقواها . وقد كان السلف يعتمدون عليها ويستعملونها في إبطال حجج الخصوم .

والقول بهما أي التفويض والتأويل في باب صفات الله تعالى - يستلزم عدة لوازم باطلة ، منها :

أولا : القدح في حكمة الرب - عزوجل - :

حيث أنزل كلاما لا يتمكن المخاطبون به من فهمه ومعرفة معناه ومراد المتكلم به ، فأي فائدة لهم فيه ؟! والحكمة : وضع الأمور في مواضعها الصحيحة ، وليس من الحكمة أن يوجه المرأ كلاما خبرا كان أو طلبا ، لمن لا يفهم مراده ، فضلا عن أن يكون الفهم ممتنع عليه أصلا ولا سبيل إليه . بل ذلك سفه وعبث ينزه الله - تعالى - عنه .

والمقصود هاهنا أن توجيه الخطاب لمن ليست لديه الأهلية لفهمه منافٍ للحكمة ، وليس المراد أن الكلام في حد ذاته لا معنى له ، فهذا لا يتصور صدوره من مسلم ، بل يعلم بالضرورة تنزه الله عنه . وإنما وقع الخلاف من المتأخرين في المرتبة الأولى ، وهي إمكان توجيه الخطاب إلى العباد المتضمن معنىً لائقا بالله لكن لا يفهمه المخاطبون ، ويكون حظهم منه التعبد بتلاوة ألفاظه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية « وإنما وضع هذه المسألة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات ، وآيات القدر وغير ذلك ، فلقبوها : (هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه ، وما تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم ؟ فيجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية (١) ، بأن الله يمتحن عباده بما شاء . ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك إلى تأويلاتهم الفاسدة التي هي تحريف الكلم عن مواضعه ، والغالب على كلا الطائفتين الخطأ ، أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل له : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني)(٢) وهؤلاء معتدون بمنزلة

---

(١) آية آل عمران : ٧ . (٢) سورة البقرة : الآية : ٧٨ .

الدين : (يحرفون الكلم عن مواضعه). (١)

ومن المتأخرين من وضع المسألة بلقب شنيع فقال : « هل يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعني به شيئا خلافا للحشوية ». وهنا لم يقله مسلم أن الله يتكلم بما لا معنى له . وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه ؟ وبين نفي المعنى عند المتكلم ، ونفي الفهم عند المخاطب بَوْنٌ عظيم) (٢)

والحق أن انتفاء الفهم من المخاطبين بالنص منافٍ لمراد الله وحكمته بإرسال الرسل . فقد قال - تعالى - : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) (٣) ، وقال : (ما فرطنا في الكتاب من شيئ). (٤)

وأما قصر الحكمة في إنزال هذه الآيات لمجرد التعبد بتلاوة حروفها ، فهي دعوى تحتاج إلى دليل أولا ، ثم إنها مخالفة للأدلة ثانيا ، ثم إن ثمرة التلاوة هي التفكر والتدبر ثالثا . وقد ذم الله من هذا شأنه فقال : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني وإن هم إلا يظنون) (٥) ، فإذا كان هذا حال من لم يحقق « العلم بالكتاب » وكان حظه « الظن » فكيف بمن لا يعلم الكتاب أصلا . ثم كيف يظن بالله - تعالى - أنه أراد من عباده ذلك ؟! إنه لمن أعظم القدح بحكمة الرب - جل وعلا - . وهذا لازم لأهل هذا الاعتقاد .

ثانيا : الوقوع في التعطيل المحض :

وذلك أن من يثبت ألفاظ الصفات دون ما دلت عليه من المعاني . يكون معطلا لتلك الصفات التي أثبتوها الله لنفسه . ولا فرق حينئذ بينه وبين المعتزلة الذين يجعلون أسماء الله الحسنى أعلاما لا أوصافا . حيث يزعمون أن تلك الأسماء بمنزلة الألفاظ المترادفة . فأي فرق بالنسبة للعبد بين الطريقين .

[فإن معرفة هذا أصل الدين ، وأساس الهداية ، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب ، وحصلته النفوس ، وأدركته العقول) (٦) . و(لأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة

---

(١) سورة المائدة : الآية : ١٣ .

(٢) الإكليل في المتشابه والتأويل : ص: ١٧ - نقلا من مذهب أهل التفويض : ص : ٥٠٥ .

(٣) سورة إبراهيم : الآية : ٤ .

(٤) سورة الأنعام : الآية : ٣٨ .

(٥) سورة البقرة : الآية : ٧٨ .

(٦) مجموع الفتاوى ابن تيمية ج : ٥ - ص : ٨ .

في العبادة ، يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه ... وليست النفوس الصحيحة إلى شيئ أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر ، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدانية) (١).

ولا ريب أن لازم هذا المذهب الحرمان من هذه المعاني الشريفة .

ثالثا - الطعن في القرآن :

وصفه الله - سبحانه وتعالى - كتابه الكريم بجملة أوصاف منها :

- « الفرقان » قال تعالى - (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا) (٢)

« البرهان والنور قال تعالى - (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا) (٣)

« الهدى » و « الشفاء » و « الرحمة » و « الموعظة » : قال تعالى : (يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين) (٤)

« مفصل » قال تعالى : (كتب فصلت آياته قرءانا عربيا لقوم يعلمون) (٥)

« وبيان » قال تعالى : (هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) (٦)

وهذه أسماء وأوصاف للقرآن الكريم تقتضي اقتضاء تاما أنه في أعلى المقامات من البيان والوضوح. وانتفاء اللبس والجهل فيه دون استثناء . فمن زعم أن في القرآن ما لا سبيل إلى فهمه ولا حيلة لبلوغ مراد المتكلم به ، فقد طعن في القرآن طعنا بليغا . وشكك في مقاصده ، ووظائفه بحاجة الأمة إليه ، لاسيما في هذا الباب العظيم ، باب العلم بالله - تعالى .

فكيف يكون فرقانا ما لا يحصل به التفريق بين العلم والجهل والحق والباطل ؟ .

وكيف يكون برهانا ما لا تقوم به حجة ، ويبقى الأمر معه ملتبسا مشتبها ؟

وكيف يكون نورا وقارئه يتخبط في ظلمات التجهيل والتردد ؟

وكيف يكون هدى وشفاء وموعظة ورحمة ولا حظ لقارئه منه إلا الألفاظ الخالية من الدلالة ! ؟

---

١ مجموع فتاوى - ج: ٥ - ص: ٨ .

٢ سورة الفرقان : الآية - ١ .

٣ سورة النساء الآية - ١٧٤ .

٤ سورة يونس الآية : ٥٧ .

٥ سورة فصلت : الآية : ٣ .

(٦) سورة آل عمران : الآية : ١٣٨ .

فالحاصل أنه يلزم على مذهب التفويض والتأويل أن يكون هذا القرآن الذي أنزله الله هدى وشفاء ونورا وتبيانا، سبب حيرة وضلال وقلق وتردد، وهذا من أمحل المحال. وأن الكتاب المجيد لم يبين الحق في هذه المسألة المهمة، وترك الناس حيارى لا يعتقدون شيئا معلوما وذلك غاية الامتناع.

رابعا: معارضة النصوص الدالة على الاثبات، واعتقاد أن ظواهرها تدل على مالا يليق به سبحانه:-

إن من نتائج القول بالتفويض والتأويل معارضة دلالة النصوص الدالة الشرعية في باب الاثبات. وهي نصوص صحيحة صريحة بعضها متواتر. والمفوض قد شارك غيره من المعطلة بالاعتقاد بأن ظواهر تلك النصوص تدل على التمثيل. كما أن أهل التأويل أيضا كذلك. حتى قال بعض المتجرئين من أهل التحريف: (ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية. فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أداه ذلك للكفر. لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) (١) عياذا بالله من استزلال الشيطان

وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقد وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد اليه لم يبين به الحق ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئا أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه. وهذا علم بما يُعلم الاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والالحاد) (٢)

وأما أهل التحريف (التأويل) فحرفوا الكلم عن مواضعه، واخترعوا المعاني المجازية فحملوا النصوص عليها. وأما أهل التجهيل «المفوضة» فأحالوا المعاني مجهولات لا يعلمها بزعمهم إلا الله. وبقيت دلالة النصوص في الإثبات تزعجهم، فيمنعونها ويشقون بدلالتها. وقد قال تعالى - لنبيه صلى الله عليه وسلم: (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى). (٣)

خامسا: تجهيل النبي صلى الله عليه وسلم والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين:

وهذا لازم لا محيد لأهل التفويض والتأويل عنه، إذ هو مقتضى مذهبهم، حيث استدلوا بقوله-

---

(١) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ج: ٣ - ص: ١٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ج: ١ - ص: ٢٠٢. نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ٥١٠.

(٣) سورة طه: الآية: ٢.

RICHARD

تعالى - : (وما يعلم تأويله إلا الله) (١) على نفي العلم بالمعنى ، فكانت النتيجة أن النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال عنه ربه : (يأيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا) (٢) جاهلا - عند هذين المذهبين - بما وصف الله به نفسه ، لا يعلم معنى ما أنزل إليه ، فكيف يتأتى له البيان الذي من أجله أنزل إليه الذكر ، كما قال - تعالى - عنه : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) . (٣) وقال أيضا : (وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) . (٤) قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : (فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ، ولا الملائكة ، ولا السابقون الأولون ، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن ، أو كثير مما وصف الله به نفسه ، لا يعلم الأنبياء معناه ، بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه . وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة ، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة ، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة .

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء ، إذ كان الله أنزل القرآن ، وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس ، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين ، وأن يبين للناس ما نزل إليهم ، وأمر بتدبر القرآن وعقله ، ومع هذا فأشرف ما فيه - وهو ما أخبر به الرب عن صفاته ، أو عن كونه خالقا لكل شيء ، وهو على كل شيء عليم أو عن كونه أمر ونهى ووعد وتوعد ، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر - لا يعلم أحد معناه ، فلا يعقل ولا يتدبر ، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم ، ولا بلّغ البلاغ المبين .

وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع : الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي ، وليس في النصوص ما يناقض ذلك ، لأن تلك النصوص متشابهة لا يعلم أحد معناه ، وما لا يعلم أحد معناه ، لا يجوز أن يستدل به .

فيبقى هذا الكلام سدا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء ، وفتحا لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء ، لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية ، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون ، فضلا عن أن يبينوا مراده م . فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد) (٥)

---

(١) سورة آل عمران : الآية ٧ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية ٤٥ .

(٣) سورة النحل : الآية ٤٤ .

(٤) سورة النحل : الآية ٦٤ .

(٥) درء تعارض العقل والنقل ج ١ - ص ٢٠٤ - ٢٠٥ نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص ٥١٢ .

ومن لازم كونه صلى الله عليه وسلم لا يعلم معاني نصوص الصفات أن يكون أصحابه رضوان الله عليهم والأمة من بعدهم لا علم لهم في هذا الباب الشريف الذي هو أصل الدين ويكفي هذا الأمر دليلا على فساد الملزوم.

سادسا: مخالفة طريقة السابقين الأولين وسبيل المؤمنين من سلف هذه الأمة

هذا والذي قبله لازمان متلازمان، فإن أصل التجهيل لما رموا سلف هذه الأمة بالجهل في هذا الباب ولما زعم أيضا أهل التأويل أن إثبات الصفات لله تعالى يوجبه التشبيه بالمخلوق ويوجب التجسيم، غفلوا عما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان وحادوا عن طريقهم في التحقيق والتدبر والفهم. قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن) (١)

وقد أدوا هذا العلم إلى من بعدهم من التابعين، كما تحملوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال مسروق - رحمه الله - (كان عبد الله يقرأ علينا السورة ثم يحدثنا فيها ويفسرها عامة النهار) (٢)

فهذه سبيل المؤمنين وقد توعد الله تعالى من خالفهم بقوله: (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) (٣)

(١) جامع البيان ج: ١ - ص: ٣٥ - نقلا من مذهب أهل التفويض: ص: ٥١٤.

(٢) جامع البيان: ج ١ - ص: ٣٦ - نقلا من مذهب أهل التفويض: ص: ٥١٤.

(٣) سورة النساء، الآية: ١١٥.

RICHARD

الفصل الثانى

أدلة بطلان هذين المذهبين سمعا وعقلا

المبحث الأول

أدلة بطلانهما سمعا :-

لقد تكفّل الله - تعالى - بحفظ كتابه الكريم . فقال - تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (١) وحفظه يشمل حفظ لفظه من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان . وهذا بحمد الله مشهور معلوم لا يتطرق الشك فى ثبوته ولا يجرى من حروف المصحف . كما يشمل حفظ معانيه ، وذلك بأن يحفظ الله للأمة مراده مما أنزل على يد علمائها الربانيين ، فينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

ومن صور حفظه ، وأسرار صونه ، أن أودع الله فيه من الأدلة ما يقطع به الطريق على من رام العدول به عن وجهه . فإذا هم مبطل بالاستدلال بآية من آياته على بدعته ، ظلما وعدوانا وتمويها وتلبيسا تعرضت له آية أخرى تنقض شبهته ، وترد الحق إلى نصابه . بل إن الراسخين فى العلم ليستخرجون مما استدل به على باطله دليلا عليه .

وكذلك الحال فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد حفظها الله لفظا ومعنى ، بأهل العلم والفقه والرواية فى كل جيل ، فيميزون صحيحها من سقيمها . ويوجهون دلالتها ، فتسير الأدلة جنبا إلى جنب ، لا تعارض بينها ولا اختلاف . فقد خرجت من مشكاة واحدة

وبدعة التفويض والتأويل بدعتان خطيرتان عريضتان تأتيان على نصوص الصفات .

وقد تضمنت النصوص الشرعية السمعية ما يقضي على هاتين البدعتين من أصولهما ، وتنوعت دلالة الكتاب والسنة فى ذلك تنوعا كثيرا . فمن ذلك :

أولا : النصوص الدالة على البيان :-

قال - تعالى - : (هذا بيان للناس) (٢) (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين) (٣) (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) (٤) (ثم إن علينا بيانه) (٥)

---

(١) سورة الحجر الآية : ٩ .
(٢) سورة آل عمران الآية : ١٣٨ .
(٣) سورة المائدة الآية : ١٥ .
(٤) سورة النحل الآية : ٤٤ .
(٥) سورة القيامة الآية : ١٩ .

قال في الصحاح : (والبيان : الفصاحة واللسن ... والبيان : ما يتبين به الشيئ من الدلالة وغيرها . وبان الشيئ بيانا : اتضح فهو بين) (١)

وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم غايةً في الفصاحة والبلاغة وحسن البيان ، ولم يستثن الله - تعالى - شيئا من كتابه لم يتحقق فيه وصف البيان . كما أن نبيه صلى الله عليه وسلم وصف ربه بكلام مبين لم يستشكله أحدٌ من أصحابه . وهذا يدل على بطلان دعوى التفويض والتأويل .

ثانيا : النصوص الدالة على تعقل القرآن بوصفه عربيا :-

قال - تعالى - : (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) (٢) قال ابن كثير - رحمه الله - (وذلك لأن لغة العرب أفصح اللغات وأبينها وأوسعها وأكثرها تأدية للمعاني التي تقوم بالنفوس) (٣) وقال تعالى - : (إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) (٤) فجعل كونه عربيا علة وسببا لتعقله . قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله - : (فبين أنه أنزله عربيا بأن يعقلوا ، والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه) (٥)

ومن تعقله أن تحصل به النذارة . قال تعالى : (نزل به الروح الأمين ٥ على قلبك لتكون من المنذرين ٥ بلسان عربي مبين ٥) (٥) وقال :- (وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه فريق في الجنة وفريق في السعير) (٦)

فهذه الآيات الكريمات تدل دلالة قطعية على اختيار الله - تعالى - للغة العربية بسبب ما أودع فيها من الخصائص البيانية في الدلالة على المعاني المرادة لتكون وعاء لكلام الله - تعالى - يعقله أهل هذه اللسان جريا على ما هو معهود في لغتهم وتخاطبهم وأساليبهم وتراكيبهم المختلفة .

ولم يزل سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين يرجعون إلى ديوان العرب ، وأمثالهم ولغات قبائلهم في التعرف على مدلول كلمة خفيت على بعضهم . وجملة القول أن الله تعالى امتن على عباده بجعله عربيا ليعقلوه ويتفهموه فتحصل لهم بذلك النذارة والتقوى والعلم والذكرى . ولم يستثن

---

(١) الصحاح للجوهري ج : ٥ - ص : ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ .
(٢) سورة يوسف الآية : ٢ .
(٣) تفسير القرآن العظيم : ج : ٢ - ص : ١٤٣٨ .
(٤) سورة الزخرف ، الآية :- ٣ .
(٥) مجموع فتاوى : ج : ٥ - ص : ١٥٨ .
(٦) سورة الشعراء : الآيات : ١٩٣ - ١٩٥ .

منه شيئا .

وهذا الوصف رد بليغ على دعاة التفويض الذين جعلوا بعض كلام الله المنزل باللسان العربي المبين بمنزلة الألفاظ الأعجمية ، والحروف المعجمية التي لا يدرك منها إلا الصورة والصوت والرسم فقط . أما ما تضمنته من معان شريفة وأوصاف جليلة فلا حظ لهم فيها .

وكذلك من عجيب أمر المتأولين فإنهم فهموا من النصوص الباطل الذي لا يجوز إرادته ثم أخرجوها عن معناها الحق المراد منها فأساءوا الظن بها ، وإنما ذهب بهم إلى هذه الغاية اعتمادهم على العقل الفاسد أمام النقل الصحيح بلا تدبر ولا تعقل .

ثالثا :- النصوص الدالة على تيسير القرآن :-

قال تعالى - (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر)(١) قال ابن جرير - رحمه الله - (ولقد سهلنا القرآن بيناه وفصلناه للذكر لمن أراد أن يتذكر ويعتبر ويتعظ وهوناه) (٢) ولو كان في القرآن ألفاظ غير مدركة المعنى بيسر وسهولة لما حصل به الذكر والاتعاظ . فكيف بمن زعم بأن فيه ما لا يدرك معناه أصلا ، ولا سبيل إليه عقلا ونقلا . بل ذلك لموجبين الحصر المعنى لها أخيرهما في كتابه . قال ابن القيم - رحمه الله - عن القرآن : (وأخبر أنه يسره للذكر ، وتيسيره للذكر يتضمن أنواعا من التيسير : إحداها : تيسير ألفاظه للحفظ . الثاني : تيسير معانيه للفهم . الثالث : تيسير أوامره ونواهيه للامتثال . ومعلوم أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب لم يكن ميسرا له . بل كان معسرا عليه . فيمكن إذا أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني ، أو يدل على خلافه ، فهذا من أشد التعسير ، وهو ضد التيسير) (٣)

وفي كلام الإمام ابن القيم - رحمه الله - بيان واضح لبطلان هذين المذهبين ، فأما أهل التفويض فلا يتدبرون آيات الصفات ، وغيرها ، من القرآن رغم أن الله - تعالى - يسره كما يقول في كلامه . وكذلك أهل التأويل فهموا من النصوص الصحيحة ما لا يدل عليه من المعاني ، فأولوا بكثرة جعلهم وسفاهتهم .

---

(١) سورة القمر : الآيات : ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠ .

(٢) جامع البيان ج : ٢٧ - ص : ٩٦ . نقلا عن مذهب أهل التفويض : ص : ٥٢١ .

(٣) الصواعق المرسلة : ص : ٣٣٢ .

رابعا :- تواتر النصوص على إثبات جنس الصفات عموما وعلى إثبات صفة معينة خصوصا :-

النصوص متواترة على إثبات جنس الصفات تواترًا يتعذر حصره. كما أنها صريحة في الدلالة على المراد. وصور الاثبات اللائق بالله - تعالى -. كما أن بعض الصفات تواترت الأدلة في إثباتها على حقيقتها التي لا تحتمل غيرها. مثال ذلك صفة العلو :- علو الذات لله - تعالى - حتى حكى شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله - عن بعض أصحاب الشافعي الأخبار أن في القرآن - وحده دون السنة - ألف دليل أو أزيد على إثبات العلو والفوقية لله - تعالى - على عباده (١) وإذا ثبت هذا في صفة معينة وأن المراد الحقيقة فغيرها من الصفات مثلها، لأن القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

وهؤلاء المفوضة وأهل التأويل لا يحققون العلم بمعاني ما أخبر الله به عن نفسه وأثبته لذاته الكريمة إثباتا متواترا بحجة عدم العلم بما يؤول إليه. فخلطوا تلازما بين العلم بالمعنى، وإدراك الكيفية وهو تلازم ليس بلازم. وقد فرق الله بين صنفي الأمريين في كتابه فقال: (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله). قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله - (أي: كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله. فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتهم تأويله. وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله. فإن الإحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام. وإتيان تأويله نفس وقوع المخبر به. وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به. فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير القرآن، ومعرفة المخبر به هي معرفة تأويله) (٢)

وهذه هي طريقة أهل التفويض والتأويل التي حملتهما على تجميد هذه النصوص المتواترة في الاثبات. وتحريفها عن مواضعها.

(١) مجموع فتاوى ج: ٥ - ص: ١٢١.

(٢) الإكليل في المتشابه والتأويل: ص: ١٤ - ١٥ - نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ٥٢٨.

المبحث الثانى

أدلة بطلانهما عقلا :-

النصوص الشرعية تبطل هذين المذهبين ، وترفضهما لكونهما منهجين غريبين على المنهج الإيماني الواضح الصريح السالم من الشبهات والشهوات يعكس دلالة النقل الصحيح . فقد تساندت الأدلة العقلية على إبطالهما ، ونقض أسسهما ومقدماتهما . ومن ذلك :

- استحالة كونه صلى الله عليه وسلم ترك تعليم أمته أسماء الله وصفاته .

أن أمر الأساس في مذهب أهل التجهيل هو منع العلم بدلالة أسماء الله وصفاته . كما أن أهل التأويل أخطؤوا في فهم النصوص الدالة على أسماء الله وصفاته . ولما كان العلم بذلك إنما ينال عن طريقه صلى الله عليه وسلم بوصفه رسول رب العالمين ، ومعلم الأمة الأول . فقد درجوا على القول بأنه صلى الله عليه وسلم قد ترك هذا الباب دون بيان ، واكتفى بإبلاغ الأمة لفظ القرآن ، وحدث ما حدث به من صفات الباري جل وعلا - دون أن يفهم الناس بأن مراده بذلك الإثبات . بل هي نصوص تلقتها الأمة منه كما تلقت أعداد الركعات في الصلوات ، وأنصبة الزكاة ونحوها . ثم إن أصحابه رضوان الله عليهم لم يثبتوا لها معنى معلوما ، كما أنهم - بزعمهم - لم يسألوا عنها لاعتقادهم بأنه لا سبيل إلى ذلك أصلا .

وقد سلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - مسلكا عقليا في إبطال هذه الدعوى بذكر جملة من « المحالات العقلية » التي تحيل هذه الدعوى . ويقول : (من المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور ، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة ، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة ، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم ، وأتم عليهم نعمته ، أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسا مشتبها ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا ، وما يجوز عليه ، وما يمتنع عليه ...

ومن المحال أيضا أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة[1] ، وقال « تركتكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك »[2]

وقال فيما صح عنه أيضا : « ما بعث الله من نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم » وقال أبو ذر :- لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) الخراءة - بالكسر والمد - التغلي والقعود للحاجة .

(٢) رواه ابن ماجه في المقدمة ج : ١ - ص : ٤ ، ١٦ .

وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علما » (١) وقال عمر بن الخطاب :- « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاما فذكر بدء الخلق : حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم ، حفظ ذلك من حفظه ، ونسيه من نسيه » (٢)

ومحالٌ مع تعليمهم كل شيئ لهم فيه منفعة في الدين ، أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم ، في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف .

وإلى هذا الحد ثبت امتناع كونه صلى الله عليه وسلم ترك تعليم أمته أسماء الله وصفاته ، فكيف لم يقع هذا العلم للامة ؟ إن الواسطة بين الرسول صلى الله عليه وسلم والقرون المتعاقبة من أمته هم أصحابه رضوان الله عليهم ، فليعد السؤال جذعا : هل يمكن أن يكون الصحابة رضوان الله عليهم قصروا في هذا الباب ؟ يجيب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - متابعا :

(ثم إذا كان قد وقع ذلك منه ، فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب ، زائدين فيه أو ناقصين عنه .

ثم من المحال أيضا أن تكون القرون الفاضلة - القرن الذي بعث فيه النبي صلى الله عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين ، لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول ، وإما اعتقاد نقيض الحق . وقول خلاف الصدق ، وكلاهما ممتنع) (٣) .....

فقد أثبت الشيخ رحمه الله - بطريقة السبر والتقسيم انتفاء كل احتمال صارف لكون الصحابة رضوان الله عليهم قد حققوا العلم والتعليم في هذا الباب . فهم رضوان الله عليهم :

١- ليسوا ساكتين عن الحق لأن السكوت يقع لأحد سببين :

(أ) الجهل (ب) كتمان العلم . وكلاهما ممتنع في حقهم كما قد بيّن .

٢- ليسوا قائلين بالباطل : لأن القول بالباطل يقع لأحد سببين :

(أ) الجهل بالحق . (ب) إرادة ضلال الخلق . وكلاهما ممتنع في حق الصحابة .

فلم يبق إلا أن يكونوا قائلين بالحق ، وهو المطلوب . (٤)

● ● ●

---

(١) رواه أحمد : ج : ٥ - ص : ١٥٣ .

(٢) رواه البخاري ، كتاب بدء الخلق : ج : ٤ - ص : ٧٣ .

(٣) مجموع الفتاوى : ج : ٥ - ص : ٧ - ٨ .

(٤) منح رب البرية بتخليص الحموية : ص : ٨ ، ٩ - نقلا عن مناهب أهل التفويض : ص : ٥٣٣ .

المبحث الثالث
تناقض المذهبين

إن أقوى أدلة فساد مقالة من المقالات ، تناقضها ، ومعارضة أولها لآخرها . كما أن "التناسب" من أقوى القرائن على صحة المقالة . ولهذا قال تعالى - عن كتابه المجيد : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ (١) ووجه تناقض المذهبين تضمن مقالتهم لقضيتين متناقضتين :

إحداهما : أن نصوص الصفات تجري على ظاهرها ، وتأويلها عن ظاهرها باطل .

الثانية : أن لها تأويلا لا يعلمه إلا الله .

وقد نبّه على هذا التناقض شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - وتلميذه ابن القيم - رحمه الله - في مواضع متعددة من كتبهم منها : قول شيخ الإسلام (وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقا ، ويحتجون بقوله - تعالى - : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ (٢) ، قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد ، أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شيء . وهذا مع أنه باطل فهو متناقض . لأنا إذا لم نفهم منه شيئا لم يجز أن نقول : له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه لإمكان أن يكون له معنى صحيح ، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فإنه لا ظاهر له على قولهم ، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر . فلا يكون تأويلا ، ولا يجوز نفي دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير ، فإن تلك المعاني التي دلت عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المراد فلأن لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى . لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به) (٣) .

- (ثم كثير من هؤلاء يقولون : تجري على ظاهرها ، فظاهرها مراد مع قولهم : إن لها تأويلا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله . وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة : من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم) (٤)

- (... ومنهم من يقول : بل تجري على ظاهرها وتحمل على ظاهرها ، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلا يخالف ظاهرها . وقالوا - مع هذا - إنها تحمل على ظاهرها

---

(١) سورة النساء : الآية : ٨٢ .

(٢) سورة آل عمران : الآية : ٧ .

(٣) التدمرية ، ص : ١١٣ - ١١٤ - نقلا عن مذهب أهل التفويض : ٥٣٧ .

(٤) مجموع فتاوى : ج : ٥ - ص : ٣٥ .

RICHARD

وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب «ذم التأويل» (١)

- وقال ابن القيم - رحمه الله -: (... ثم تناقضوا أقبح تناقض، فقالوا: تجري على ظاهرها، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل. ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يثبتون لها تأويلا ويقولون: تجري على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها مراد والرب منفرد بعلم تأويلها. وهل في التناقض أقبح من هذا؟!) (٢)

- (... ثم هم متناقضون أفحش تناقض فإنهم يقولون: تجري على ظواهرها، وتأويلها باطل، ثم يقولون: لها تأويل لا يعلمه إلا الله) (٣)

- فقولهم: أمروها على ظاهرها ينافي قولهم بأن ظاهرها غير مراد، إذ أن إجراء النصوص على ظاهرها يقتضي الإيمان بهذا الظاهر من غير تأويل. وقولهم بأن ظاهرها غير مراد يقتضي إبطال هذا الإيمان وعدم إجرائها على ظاهرها.

وقولهم: تجري على ظاهرها، يناقض قولهم لها تأويل لا يعلمه إلا الله، فإنهم بإجرائها على ظاهرها، أبطلوا كل تأويل يخالف هذا الظاهر، ثم أثبتوا لها تأويلا يخالف هذا الظاهر لا يعلمه إلا الله. فهم تارة يجعلون الظاهر مرادا، وتارة يجعلونه غير مراد. وإنما المراد هو التأويل الباطل الذي لا يعلمونه أحد حتى الراسخون في العلم) (٤) وهذا تناقضهم في آرائهم فلا استقامة في سلوكهم البتة.

وتارة يقولون إن التفويض واجب، وتارة: التأويل واجب. وهؤلاء متناقضون.

ووقعت تناقضات عديدة بين أهل التأويل في إثبات الصفات الصريحة. ويمكن حصره في مسألتين:- المسألة الاولى:- في الإثبات:- التناقض الأول: أنهم أثبتوا من الصفات الوجودية النبوتية سبع صفات سموها صفات المعاني، ونفوا ما عداها من الصفات الخبرية الذاتية والفعلية. فألزمهم الناس إلزاما قويا: وهو أن القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر - فإن كان لا يلزم من إثبات الصفات السبع أي محذور من المعاني الباطلة من الجسمية أو حلول الحوادث أو التركيب، فكذلك لا يلزم من إثبات بقية الصفات تلك المحاذير - وهذا هو الصواب - إن كان

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ج ١ - ص: ١٥ - ١٦ - نقلا عن مذهب أهل التفويض: ص: ٥٣٧.

(٢) الصواعق المرسلة، ج: ٢ - ص: ٤٢٣.

(٣) الصواعق المرسلة: ج: ٣ - ص: ٩٢١.

(٤) موسوعة أهل السنة والجماعة ج: ١ - ص: ٤٩٧.

RICHARD

يلزم من إثبات بقية الصفات تلك المحاذير . فقد لزم إثباتها في الصفات السبع كذلك ، إذ الأصل واحد . ولاشك أن الذي دفعهم إلى هذا التفريق هو ما توهموه من قياس الغائب على الشاهد ، وهذا تناقض جلي من عندهم .

التناقض الثاني : إن طريقة إثباتهم لصفات المعاني طريقة غريبة أوقعتهم في بعض الاشكالات المتناقضة . منها : أنهم أثبتوا إرادة قديمة ذاتية - وهذا حق - ولكنهم نفوا تخصيصها فعليا فلزمهم أحد أمرين : إما أن يقولوا أن الحوادث كلها قديمة لقدم موجبها - وهم لا يقولون به - أو يقولوا إن كل حادث حدث بعد أن لم يكن لتخصيصه بالإرادة في وقته المعين . فيلزم إثبات الصفات الإختيارية . وهو الصواب .

ومنها أنهم أثبتوا نوعين من الكلام نفسي قديم أزلي وآخر لفظي مخلوق ، ثم قالوا بأن الأسماء الحسنى - وهي كلام الله - غير مخلوقة . ولما كان الكلام اللفظي مخلوقا عندهم ولا يتفق مع قولهم بأن الأسماء غير مخلوقة قالوا : إن الإسم هو عين المسمى . وأما التسميات فمخلوقة . ويعنون بها الأسماء الحسنى . فوافقوا السلف في اللفظ تسترا . وخالفوهم في المعنى . فعلى هذا لا يبقى عند التحقيق خلاف بينهم وبين المعتزلة ، واذا سئلوا الفرق بين ما ذهبوا إليه وما ذهبت إليه المعتزلة لم يأتوا بحجة مقنعة تخلصهم من هذا الإشكال .)(١)

وتبين من هذا النقل تناقضهم واضطرابهم في اعتقاداتهم الخطيئة في الصفات .

ونقول إن كلا من التفويض والتأويل نقيض للآخر . فالتأويل يعتمد على العقل ويغالي الشعن ، والتفويض يعطل العقل ويتجاهل معاني الألفاظ التي فسرها النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة . فيقول المفوض : لا أعلم المعنى بينما هو يعلم المعنى ، فإنه يفرق بالضرورة بين الرحيم والعليم وبين اللطيف والمنتقم . وهذه التفرقة الضرورية التي نجدها تبطل مذهب التفويض ، وهذا واحد من التفريقات تترتب من تناقض آرائهم . ومعلوم أن عدم العلم ليس علما بالعدم . فلو كان جاهلا في عدم علمه فإن ذلك لا يعني أن ما جهله ليس معلوما عند غيره .)(٢)

وقد وصف السلف أهل التأويل بأنهم « معطلة » لأنهم أثبتوا ألفاظ الصفات وحرفوا

---

(١) منهج أهل السنة والجماعة : ج : ٢ - ص : ٤٨٧ .

(٢) موسوعة أهل السنة والجماعة : ج : ١ - ص : ٥٠٦ .

معانيها لمجرد احتمالات . فقد قال أبو حنيفة « ولا يقال يد الله بمعنى قدرته لأن هذا إبطال الصفة » (١)

وهم قد حرفوا صفة العلو ، فجعلوا علو الله بمعنى المتعالي عن التشبيه . وجردوه سبحانه من علوه فوق سماواته ومسخوها الملائكة وسلبوا الله صفة التكلم ومسخوها جبريل ، وجردوا الله من معاني الرحمة ، ففسروا الرحمة بإيصال الخير ، والغضب بمعنى العقوبة ، والمحبة بمعنى الإرادة .

ولهذا قال الإمام الشافعي (٢) « لا تشتغل بالكلام فإني اطلعت من أهل الكلام على التعطيل » وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - في فصل (أن التأويل شر من التعطيل) فإنه يتضمن التشبيه والتعطيل ، والتلاعب بالنصوص وإساءة الظن بها . فإن المعطل والمتأول قد اشتركا في نفي حقائق الأسماء والصفات . وامتاز المتأول بتلاعبه بالنصوص وانتهاكه لحرمتها وإساءة الظن بها ونسبة قائلها إلى المتكلم بما ظاهره الضلال والإضلال . فجمعوا بين أربعة محاذير . اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله محال وباطل ، ففهموا التشبيه أولا ثم انتقلوا عنه إلى المحذور الثاني وهو التعطيل . فعطلوا حقائقها ، بناء منهم على ذلك الفهم الذي يليق بهم ولا يليق بالرب جل جلاله .....)

ومن نظر في التأويلات المخالفة لحقائق النصوص ، رأى من ذلك ما يضحك عجبا ويبكي حزنا ويثير حمية للنصوص ، وغضبا قد أعاد عذب النصوص ملحا أجاجا ، وخرجت الناس من الهدى والعلم أفواجا . فتحيزت كل طائفة الى طاغوتها ، وتصادمت تصادم الدهماء في شأن ناسوتها ولاهوتها ، ثم تمالأ الكل على حشو جثة الرحمن ، ومعادات حزب السنة والقرآن فتداعوا إلى حربهم تداعي الأكلة إلى قصعتها .....) (٣)

(١) الفقه الأكبر : ص : ٣٣ - نقلا عن موسوعة أهل السنة والجماعة : ص : ٤٦٥ .
(٢) سير أعلام النبلاء : ج : ١٠ - ص : ٢٨ - نقلا عن موسوعة أهل السنة والجماعة : ص : ٤٦٥ .
(٣) الصواعق المنزلة : ج : ١ - ص : ١٥٩ .

الباب الرابع

المسائل التي تتعلق بالصفات عند أهل السنة والجماعة

ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الأول : الأصول التي تقوم عليها قاعدة الاثبات

الفصل الثاني : الأصول التي تقوم عليها قاعدة التنزيه في الصفات

الفصل الثالث : إجراء النصوص على ظاهرها وعدم تحريفها

ويتضمن أربعة مباحث

المبحث الأول : دواعي حمل النصوص على ظاهرها

المبحث الثاني : الكلام عن الكيفية والتفويض فيها

المبحث الثالث : الكلام عن التأويل وتمييز الصواب عن الخطأ

المبحث الرابع : القول الصحيح الراجح في أسماء الله وصفاته بين التفويض والتأويل

الباب الرابع

المسائل التي تتعلق بالصفات عند أهل السنة والجماعة

تعريف الصفة :

فالصفة أصلها : وصف ، حذفت واوها وأبدلت تاء في آخرها كالوعد والعدة. (١)

وصفات الله : هي نعوت الكمال القائمة به سبحانه وتعالى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - : « والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذي يوصف به الموصوف كقول الصحابي في (قل هو الله أحد) أحبها لأنها صفة الرحمن. وتارة يراد به المعاني التي دل عليها الكلام . كالعلم والقدرة » (٢)

وسواء قيل بالفرق أو عدمه فلأهل السنة والجماعة قواعد في الصفات يتبين بها فهمهم لصفات الباري سبحانه وتعالى . فأهل السنة والجماعة يثبتون لله - تعالى - صفاته الكاملة التي وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتا بلا تمثيل ولا تكييف ، وينزهون الله تعالى عن صفات النقص ومشابهة خلقه له في صفاته تنزيها بلا تعطيل .

فظهر من هذا الكلام أصلان مهمان : الإثبات والتنزيه ، فهما قاعدتان عظيمتان، وكل قاعدة تقوم على أصول عظيمة كذلك .

• • •

(١) الصحاح : ج : ٤ - ص : ١٤٣٨ . مادة (وصف).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . ج : ٣ - ص : ٣٣٥ .

الفصل الأول

الأصول التي تقوم عليها قاعدة الاثبات

والمقصود بهذه القاعدة : معرفة طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات صفات الكمال لله - تعالى - وهذه القاعدة تقوم على ثلاثة أصول :

الأصل الأول : إثبات صفات حقيقة وصفات كمال وجلال والأدلة عليها :

إن الصفات المثبتة لله تعالى صفات كاملة حقيقة :

فهنا شرعان : الأول في أن صفات الله تعالى صفات كمال وجلال ، والثاني : أن هذه الصفات حقيقة في الخالق .

الفرع الأول : صفات الله - تعالى - صفات كمال وجلال :

هنا أمر جلي وواضح ، فقد بيّن الله - تعالى - أن له المثل الأعلى فقال (للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ، ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم) (١) ، وقال : (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ، وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم) (٢) ، قال ابن عباس رضي الله عنهما في معنى المثل الأعلى في الآية الأولى : (شهادة أن لا إله إلا الله) (٣) ، وقال في الآية الثانية : (ليس كمثله شيئ) (٤) وللسلف عبارات أخرى غير هذه ، فقال ابن جرير الطبري : (هو الأطيب والأفضل والأحسن والأجمل ، وذلك التوحيد والإذعان له بأنه لا إله غيره) (٥) اهـ .

وجمع ابن القيم - رحمه الله - كلمات السلف وعباراتهم بقوله (المثل الأعلى يتضمن الصفة العليا ، وعلم العالمين بها ، ووجودها العلمي ، والخبر عنها وذكرها ، وعبادة الرب سبحانه بواسطة العلم والمعرفة ...) (٦)

فالله سبحانه وتعالى له الصفة العليا كما تضمنت الآيتان السابقتان ذلك ، وتحقيقا لهذا الكمال نزه الله نفسه عما يصفه أعداؤه ، فقال : (سبحان ربك رب العزة عما يصفون

---

(١) سورة النحل الآية : ٦٠ .
(٢) سورة الروم الآية : ٢٧ .
(٣) الجامع لأحكام القرآن - القرطبي : ج : المجلد : ٥ - ص : ٢٨٧٩ .
(٤) الجامع لأحكام القرآن : القرطبي : المجلد : ٧ - ص : ٣٩٢٩ .
(٥) جامع البيان : ج : ١٨ : ص : ١٤ - نقلا عن منهج أهل السنة : ج : ٢ - ص : ٤٠٣ .
(٦) الصواعق المرسلة : ج : ٣ - ص : ١٠٣٤ .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) (١)

فكل صفة كمال أثبتها الله لنفسه أو أثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم فإنها تثبت له على وجه الكمال والتنزيه ، ومن ذلك صفات القدرة والسمع والعلم ، وإذا كانت الصفة التي وصف الله بها نفسه مقيدة ، فيجب وصفه بها على وجه التقييد المذكور ، فلا تثبت له بإطلاق كما لا تنفى عنه بإطلاق ، ومن ذلك : المكر ، والكيد ، والخداع ، فهذه الصفات ذكرها الله تعالى في أحوال معينة ، فهي في مقابلة من يعادونه ورسله وأتباعهم ليبين كمال قدرته قال - تعالى - (ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين) (٢) وقال (إنهم يكيدون كيدًا وأكيد كيدًا) (٣) وقال : (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم) (٤) ، فظهر من هذه النصوص أن الله تعالى لم يذكر هذه الصفات على سبيل الإطلاق ، فالكمال في وصف الله بها أن يوصف كما جاءت مقيدة . (٥)

الفرع الثاني : صفات الله سبحانه صفات حقيقية :

والذي يدل على أن ما وصف الله به نفسه صفات حقيقية ثلاثة أدلة كلية :

الدليل الأول : أنها من باب إضافة الصفات إلى الموصوف بها ،

وذلك أن الشيء المضاف إلى الله تعالى أو المذكور بأنه منه إما أن يكون عينا قائمة بنفسها ، أو أمرا قائما بتلك العين ، وإما أن يكون غير قائم بنفسه ولم يُذكر له موصوف غير الله ، فالأولان مخلوقان قطعا ، فمثال الأول قول الله تعالى : (فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها) (٦) ومثال الثاني قول الله تعالى في عيسى عليه السلام : (وروح منه) (٧) وأما الثالث فلا يكون إلا صفة لله - تعالى - كسمع الله ، وبصره قال ابن خزيمة : « فما أضاف الله إلى نفسه على معنيين :

أحدهما : إضافة الذات ، والآخر : إضافة الخلق (٨) » اهـ فقوله : « إضافة الذات » المقصود به النوع

---

(١) سورة الصافات الآيات : ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ .
(٢) سورة الأنفال الآية : ٣٠ .
(٣) سورة الطارق الآيتان : ١٥ ، ١٦ .
(٤) سورة النساء الآية : ١٤٢
(٥) طريق الهجرتين لابن القيم ص : ٥٣٩ نقلا عن منهج أهل السنة : ص : ٤٠٤ .
(٦) سورة الشمس الآية : ١٣ .
(٧) سورة النساء : الآية : ١٧١ .
(٨) التوحيد لابن خزيمة : - ج : ١ - ص : ٩٢ - نقلا عن منهج - أهل السنة والجماعة : ص : ٤٠٥ .

الثالث الذي يكون صفة لله ، وأما قوله : « إضافة الخلق » فداخل فيه النوعان الأولان المخلوقان . ومعلوم أنه متى ما ثبتت صفة لموصوف فلا بد أن يعود حكمها إلى الموصوف ويخبر بها عنه ، ويمتنع أن يعود حكمها إلى غيره وأن يخبر بها عنه .

ويتضح هذا بمثال وهو : أن الله عزوجل ذكر الكلام صفة له ، كما في قوله عندما نادى موسى عليه السلام : (إنني أنا الله لا إله إلا أنا) (١) ، فهذا الكلام نسبه الله تعالى إليه فيخبر عنه بأنه المتكلم به ، ويمتنع أن يقال إن الشجرة هي المتكلمة به ، وإلا لزمت المعاذير الآتية : وهي :-

إنه لو كان هذا الكلام مخلوقا قائما بالشجرة وعائدا حكمه إلى الله ، للزم أن يكون كل قول كذلك ، كقول فرعون : (أنا ربكم الأعلى) (٢) ، فلا يكون فرعون بقوله هذا كافرا لأن حكم الكلام عائد إليه ! ، وهذا باطل باتفاق ، وكذلك يقال في شهادة الأعضاء على الإنسان : إنها شهادة الله ، ويكون قول المشهود عليهم : (وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا) قولا لله تعالى ويكون قول الجلود : (أنطقنا الله الذي أنطق كل شيئ) (٣) بمعنى أن الله يقول : أنطقت نفسي ! وكل هذا معلوم الفساد ، وبه يتبين أنه متى ما وصف شيئ بوصف لزم أن تقوم الصفة بالموصوف ولزم أن يعود حكمها إليه . (٤)

الدليل الثاني : التكرار والتأكيد :-

فالقرآن تكرر فيه التصريح بإثبات الصفات لله تعالى ، وكذلك السنة . ومن المعلوم أن الله تعالى وصف القرآن بأنه : (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) (٥) ووصفه بأنه نور فقال : (وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري

---

(١) سورة طه الآية : ١٤ .

(٢) سورة النازعات الآية : ٢٤ .

(٣) سورة فصلت الآية : ٢١ .

(٤) شرح الاصفهانية : ص : ٦٣ . نقلا عن منهج أهل السنة : ص : ٤٠٦ .

(٥) سورة فصلت الآية : ٤٢ .

ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم) (١) ووصفه بأنه تبيان لكل شيء فقال : (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) (٢) وأثبت لرسوله أنه إنما يتكلم بوحي فقال : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (٣) وقد ثبت أنه أفصح العرب ، مع حرصه على هداية الناس ببيان الحق والهدى والإرشاد إليه والتحذير من الباطل ، فحمل ذلك يؤكد أن ما ذكر في القرآن والسنة من الصفات هو على الحقيقة ، ويؤكده عدم ورود ما يدل على خلاف ذلك ، بل يزيد الأمر تأكيدا ما ينكر من القرائن لإثبات الحقيقة في الصفات .

ويتضح هذا بصفة اليدين ، فتكرر ذكرهما في القرآن والسنة ، ففي القرآن كقوله تعالى : (بل يداه مبسوطتان) (٤) وقوله : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) (٥) وأما من السنة فكقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « وبيده الأخرى القبض » (٦) الحديث . إلى غير ذلك من الأحاديث ، فلفظ التثنية يدفع توهم احتمال المجاز ، والتعبير بها بقوله « وبيده الأخرى » يدل صراحة على إثبات هذه الصفة حقيقة لله تعالى .

ويقوى الأمر أكثر إذا انضم إلى ذلك قرائن أخرى كذكر البسط والقبض والطي والأخذ والكف والأصابع في عدد من الأدلة ، فالبسط كما في قوله : (بل يداه مبسوطتان) (٧) ، والقبض والطي كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم « يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه » (٨) والأخذ كما في حديث الصدقة « ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله » (٩) وفيه إثبات الكف ، وأما الأصابع ففي قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن ... » الحديث (١٠)

---

(١) سورة الشورى الآية : ٥٢ .
(٢) سورة النحل الآية : ٨٩ .
(٣) سورة النجم الآيتان : ٣ ، ٤ .
(٤) سورة المائدة الآية : ٦٤ .
(٥) سورة ص الآية : ٧٥ .
(٦) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في التوحيد باب قول الله تعالى ص : ١٤ .
(٧) سورة الزمر الآية : ٦٧ .
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣/ ٤٠٤ .
(٩) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه
(١٠) أخرجه مسلم في كتاب القدر : ج : ٤ - ص : ٢٠٤٥ .

فمثل تلك القرائن تفيد أن المراد : إثبات ما دل عليه الكلام حقيقة ، وهو إثبات صفة اليدين لله - تعالى - مع ملاحظة أنه لو أريد به خلاف ذلك لكان ذلك من البيان الواجب ، إذ هو يتعلق بأهم المطالب الإلهية ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما هو مقرر في الأصول .

الدليل الثالث :- تصريح الصحابة بما يفيد إثبات الصفات على حقيقتها :

فمنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قدم الشام فاستقبله الناس وهو على بعيره فقالوا يا أمير المؤمنين لو ركبت برذونا تلقاك عظماء الناس ووجوههم ، فقال عمر رضي الله عنه : لا أراكم هونا ، إنما الأمر من هونا وأشار بيده إلى السماء) (١)

وقول زينب رضي الله عنها عن علو الله تعالى : (زوجكن أهاليكم ، وزوجني الله من فوق سبع سماوات) (٢) . وقول عائشة رضي الله عنها في كلام الله تعالى : (ولشأني كان أحقر في نفسي من أن يتكلم الله عز وجل في أمر يتلى) (٣) ، وكقولها في صفة السمع : (الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات) (٤) ، إلى غير ذلك من النصوص عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، وهم أعلم الناس بمقاصد الشرع ، بل وقد ثبتت لهم الخيرية كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ....) (٥) وأطلق الخيرية الشاملة للعلم والعمل ، مع ملاحظة أمور في هذا الدليل وهي :

إنه لم يأت عنهم نص يفيد أنهم فهموا من نصوص الصفات خلاف ما أريد بها من ظاهرها ، ولو كان إثباتها حقيقة غير مراد ، وأن إرادة حقيقتها باطل لزم محذوران :-

الأول : أن يكون كتاب الله تعالى بخلاف ما وصفه الله تعالى بأنه هدى للناس .

الثاني : ولزم كذلك أن يكون خير الناس على خلاف الهدى والحق لأنهم نطقوا بإثبات الصفات لله حقيقة ، وهم الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - كما تقدم النقل عن بعضهم .

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ج : ١٣ - ص : ٤٠ - نقلا عن منهج أهل السنة : ج : ٢ - ص : ٤٠٩ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد ، برقم : ٧٤٢٠ مع فتح الباري ج ١٣ - ص : ٤١٥ .

(٣) أخرجه مسلم في حديث الإفك - كتاب التوبة - باب ١٠ قبول توبة القاذف ج : ٤ - ص : ٢١٣٤ رقم ٢٧٧٠ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه معلقا : ج : ١٣ - ص : ٣٨٤ مع فتح الباري) كتاب التوحيد .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب فضائل الصحابة : ج : ٤ - ، رقم : ٢٥٣٣ .

ويكون التابعون الذين تبعوهم على هذا الأمر على منوال كذلك إذ كانوا يؤمنون بإثبات الصفات حقيقة لله تعالى، كما قال الأوزاعي رحمه الله (كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات) (١)

فلما صرح هؤلاء الصحابة والتابعون بإثبات الصفات لله تعالى مع عدم وجود مخالف منهم لما تقرر. علمنا أن ما هم عليه هو الحق للتصريح والتنصيص بأنهم خير الناس.

الأصل الثاني :- إثبات صفات الكمال لله بلا تمثيل ولا تكييف

المراد بالتمثيل هو اعتقاد المثبت في صفات الله أنها مماثلة لصفات المخلوقين.

والتكييف : اعتقاد المثبت معرفة كيفية صفات الله دون تقييدها بمماثل، كما تقدم في أول هذا البحث. لكن يلاحظ أن التكييف مستلزم للتمثيل، وأن التمثيل كذلك.

فالتمثيل والتكييف محذوران عظيمان اجتنبهما أهل السنة والجماعة. والتمثيل باطل لقوله تعالى: (ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير) (٢) وقوله (هل تعلم له سميا) (٣) وقال أيضا: (أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون) (٤) وقال تعالى: (ولم يكن له كفوا أحد) (٥) فلا بد في إثبات صفات الله - تعالى - من نفي مماثلتها لصفات المخلوقين.

والتكييف أيضا كذلك باطل لقول الله تعالى: (ولا يحيطون به علما) ومن المعلوم أن معرفة كيفية الشيئ تتم بإحدى ثلاث طرق. إما برؤية ذاته والإحاطة بها، أو برؤية نظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عند القائم مقام المشاهدة) (٦)

---

(١) أخرجه الإمام البيهقي في الأسماء والصفات: ص: ٤٠٨. - فتح الباري: ج ١٣ - ص: ٤١٧.

(٢) سورة الشورى الآية: ١١.

(٣) سورة مريم الآية: ٦٥.

(٤) سورة النحل الآية: ١٧.

(٥) سورة الإخلاص الآية: ٤.

(٦) ذم التأويل لابن قدامة ص: ٤١ - نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة: ج ٢ - ص: ٤١٢.

وكل هذه الطرق منتفية ، فإنه سبحانه لم تعلم كيفية ذاته ، وهو كذلك ليس له نظير ولم يأت عنه لا في كتابه ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم بيان كيفية صفاته ، فإذا انتفت هذه الطرق كلها علم استحالة معرفة كيفية صفاته . ويتبين هذا الأصل بمسألتين :-

المسألة الأولى : وهي أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ، فإثبات ذات الله تعالى إثبات وجود بلا تكييف ولا تمثيل ، فكذلك صفاته سبحانه وتعالى .

وقال الإمام الخطابي رحمه الله - : ((مذهب السلف رضي الله عنهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها ، والأصل في هذا : أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله ، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف ، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف)) (١) فنسب هذا الأمر إلى السلف وهو أنهم لا يطلبون معرفة كيفية صفات الله - تعالى - وأن الكلام فيها فرع الكلام في الذات . وهكذا الأمر في التشبيه والتمثيل فإن ذات الله تعالى تثبت له بلا تمثيل ولا تشبيه ، وكذا صفاته إذ الكلام فيها فرع على الكلام في الذات .

وقال إسحاق بن إبراهيم : (... أما إذا قال كما قال الله تعالى : يد وسمع وبصر ، ولا يقول كيف ، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع ، فهذا لا يكون تشبيهاً وهو كما قال الله تعالى في كتابه : ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ،

وإنما يكون التشبيه إذا قال : يد كيد أو مثل يد أو سمع كسمع أو مثل سمع . فإذ قال سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه) (٢)

وقال الإمام مالك - رحمه الله - لما سئل عن الاستواء ، كيف استوى ؟ قال : « الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة » (٣)

---

(١) ذم التأويل لابن قدامة : ص : ١٥ - نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة : ص : ٤١٣ .

(٢) سنن الترمذي : ج : ٣ - ص : ٤٢ .

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات : ص : ٤٠٨ - ب وفتح الباري : ج : ١٣ - ص : ٤١٧ .

وقال إسحق بن راهوية : إنما يكون التشبيه لو قيل : يد كيد وسمع كسمع ، وقال في تفسير المائدة قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير ، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك وقال ابن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، ولم يكيفوا شيئا منها . » (١)

ويستفاد من النقل المتقدم أن السلف ينفون التمثيل ولا يطلبون معرفة الكيفية، ويستفاد من كلامهم كذلك التحديد الدقيق للتمثيل ، إذ صرحوا بأن إثبات الصفات كما ورد ليس فيه تشبيه .

المسألة الثانية : وهي أن الاشتراك في مطلق الوصف لا يقتضي التشبيه والتمثيل، كما أن علمنا وإيماننا بالشيء لا يتوقف على معرفة كيفيته :

وننقل هنا كلام أبي القاسم التيمي بكامله لوضوحه ، من كتاب منهج أهل السنة والجماعة ، قال رحمه الله تعالى - : « فإن قيل فكيف يصح الإيمان بما لا يحيط علمنا بحقيقته ؟ أو كيف نتعاطى وصف شيء لا ندرك له في عقولنا ؟ فالجواب : إن إيماننا صحيح بحقما كلفنا منها، وعلمنا محيط بالأمر الذي ألزمناه فيها ، وإن لم نعرف لماتحتها حقيقة كافية ، كما قد أمرنا أن نؤمن بملائكة الله وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة ونعيمها والنار وأليم عذابها ، ومعلوم أنا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل ، وإنما كلفنا الإيمان بها جملة واحدة ، ألا ترى أنا لا نعرف أسماء عدة من الأنبياء وكثير من الملائكة ، ولا يمكننا أن نحصي عددهم ، ولا أن نحيط بصفاتهم ، ولا نعلم خواص معانيهم ، ثم لم يكن ذلك قادحًا في إيماننا بما أمرنا أن نؤمن به من أمرهم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم - في صفة الجنة يقول الله تعالى « أعددت لعبادي الصالحين ملا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر (٢) » إلخ (٣)

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ج : ١٣ - ص : ٤١٨ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير باب (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم) برقم / ٤٧٨٠ وفي فتح الباري : ج : ٨ - ص : ٣٧٥ .

(٣) الحجة في بيان المحجة : ج : ١ - ص : ٢٨٨ - ٢٨٩ - نقلا من منهج أهل السنة : ج : ٢ - ص : ٤١٦ .

فبيّن الإمام أبو القاسم -رحمه الله- في كلامه مسألتين :-

الأولى : وهي أن الشيئ قد يعلم معناه العام فيؤمر به وذلك في قوله « وعلمنا محيطا في الأمر الذي أُلزمناه فيما يجب ». وإن كان هذا الشيئ مما لا يدرك علم حقيقته ، وذلك في قوله :« وإن لم نعرف لما تعبدنا حقيقة كافية يجب ». وهكذا يقال في صفات الله تعالى إننا أمرنا بالإيمان بها وإن كنا لا ندرك حقيقتها .

الثانية : إن الشيئ وإن اشترك مع آخر في مطلق الإسم لا يلزم أن يشتركا في الحقيقة . وذكر مثالا لذلك بنعيم الجنة ، الذي قال فيه ابن عباس رضي الله عنهما : (ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء) (١)

يوضح هذا أن الصفة المعينة لا تقوم بموصوفين ، فالبياض - مثلا - الذي يقوم بعمرو غير البياض الذي يقوم بزيد ، لعدم وجود مشترك بينهما في الخارج يجمعهما ، وإنما المشترك بينهما هو المشترك الذهني ، فإذا كان هذا في صفات الخلق بعضهم مع بعض ، فكيف بصفة تشترك في مطلق الإسم بين الخالق والمخلوق ، فلا شك أن الذي يجمع بينهما هو التواطؤ في المعنى المطلق ، وعند الإضافة والتخصيص يفهم التمايز بين ما للخالق وما للمخلوق ، فالإضافة مميزة ومانعة من الإشتراك) (٢)

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري : ج: ١ - ص: ١٧٤ . نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة : ج: ٢ - ص: ٤١٧.

(٢) التدمرية : ص: ١٢٦ - ١٢٩ . نقلا عن منهج أهل السنة : ج: ٢ - ص: ٤١٧ .

الأصل الثالث : تقسيم الصفات الثبوتية :-

إن تقسيم الصفات الثبوتية إما من حيث التعلق بالمشيئة والإرادة ، أو من حيث طريق ثبوتها ، فمن حيث التعلق فهي إما ذاتية وإما فعلية . ومن حيث طريق ثبوتها فهي إما سمعية وإما عقلية .

التقسيم الأول : الصفات الذاتية والصفات الفعلية :

فالصفات الذاتية المحضة هي التي لم يزل الله متصفا بها ولا يزال كالعلم والعلو والوجه واليدين ولا تتعلق بالمشيئة والإرادة .

وأما الصفات الفعلية فهي كما قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته) (١) ومنها المحبة والرضا والاستواء والمجيئ .

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية كما هو في صفة الكلام فباعتبار أن الله لم يزل ولا يزال متكلما فهو صفة ذاتية له ، وباعتبار آحاد الكلام وأنه متى ما شاء أن يتكلم تكلم فهو فعل (٢)

ويشترط في هذا التقسيم ألا يفهم أن الصفات الفعلية لا تقوم بذاته ، وتقوم هذا في تعريف شيخ الإسلام للصفات الفعلية . وقال الإمام البخاري : (وأما الفعل من المفعول . فالفعل هو إحداث الشيئ . والمفعول هو الحديث ، لقوله تعالى : (خلق السموات والأرض) (٣) فالسموات والأرض مفعوله . . . فتخليق السموات فعله . . . ففعله من صفته حيث يقول كن فيكون ، ولكن منه صفته وهو الموصوف به) (٤) . . . وقال أيضا . . . « فالفعل صفته والمفعول غيره . وبيان ذلك في قوله تعالى : (ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم) (٥) ولم يرد بخلق السموات نفسها ، وقد ميز فعل السموات من السموات) (٦)

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . ج : ٦ - ص : ٢١٧ .
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص : ١٨٠ .
(٣) سورة الأنعام الآية الأولى .
(٤) خلق افعال العباد : ص : ١٨٦ - نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة : ج : ٢ - ص : ٤٢٢ .
(٥) سورة الكهف الآية : ٥١ .
(٦) خلق أفعال العباد ص : ١٨٧ . نقلا من منهج أهل السنة والجماعة : ج : ٢ - ص : ٤٢٢ .

RICHARD

و نأخذ من النقل المتقدم من كلام الإمام البخاري فائدتين: هما:-

الأولى: تفريقه بين الفعل والمفعول.

والثانية: تسميته بعض الصفات أفعالا.

ولا شك أن الأئمة المتقدمين كانوا يفرقون من حيث المعنى بين الذاتية والفعلية، فمثلا: كانوا يخصون أن نزول الله تعالى فعل له، ويتعلق بمشيئته كما قال الفضيل بن عياض: (إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر بربٍ ينزل فقل: أنا أؤمن بربٍ يفعل ما يشاء) (١)

وهذا التقسيم منسوب كذلك إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله في كتابه الفقه الأكبر حيث قال: (لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية) (٢)

والصفات الفعلية نوعان: لازمة كالاستواء والمجيء، ومتعدية كالتخليق. (٣)

التقسيم الثاني: للصفات الثبوتية:- الصفات الخبرية والصفات العقلية الخبرية.

فالصفات الخبرية هي التي لا سبيل إلى إثباتها إلا بطريق السمع والخبر في كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وليس للعقل على انفراده سبيل إلى اثباتها، وذلك مثل الاستواء والنزول والوجه والقدم.

وأما الصفات العقلية فهي التي يشترك في إثباتها الدليل العقلي والدليل السمعي، كالعلم والقدرة، والعمدة فيها على الخبر.

ويمكن أن يفهم هذا التقسيم من كلام ابن جرير الطبري فإنه قال:- (القول فيما أدرك علمه من صفات الصانع خبرا لا استدلالا) (٤). وقال بعد أن ذكر بعض الصفات كاليدين والنزول والقدم والأصابع قال: (فإن هذه المعاني التي وصفت ونظائرها مما وصف الله عز وجل به نفسه أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم، مما لا تدرك حقيقة علمه بالفكر والروية، ولا تكمل بالجهل بها أحد إلا بعد انتهائها إليه) (٥)

---

(١) خلق أفعال العباد للبخاري ص: ٢٤ نقلا عن منهج أهل السنة: ص: ٤٢٣. — (٥) المصدر السابق: نقلا: ص: ٤٢٥

(٢) الفقه الأكبر بشرح ملا علي القاري ص: ٢٥. نقلا عن منهج أهل السنة: ص: ٤٢٣

(٣) مجموع فتاوى: ج: ١٦ - ص: ٣٩٠.

(٤) تفسير أولي النهى ص نقلا عن منهج أهل السنة والجماعة: ج: ٢٠ - ص: ٤٢٤.

RICHARD

فهذا التصريح منه بأن بعض الصفات خبرية لا سبيل إلى معرفتها وإثباتها إلا بالخبر، وكذلك نص هذا الإمام على أن بعض الصفات يمكن معرفتها بالاستدلال، كالعلم والقدرة، فقال عند كلامه عن الرؤية وأن جوازوقوعها عقلا ممكن: « فأما الرؤية فإن جوازها عليه مما يدرك عقلا، والجهل بذلك كالجهل بأنه عالم وقادر....) (١)

ولا يفهم من تقسيم الصفات إلى عقلية وخبرية، أنه لا يثبت منها إلا العقلية وأن الخبرية تؤول، فإن هذا الكلام لا يقول به أحد من أهل السنة والجماعة.

ويمكن لنا أن نجعل تلك الصفات في أربعة أنواع:-

١- ثبوتية ذاتية سمعية عقلية وذلك كصفة الحياة والقدرة والعلو.
٢- ثبوتية ذاتية سمعية وذلك كصفة الوجه واليدين.
٣- ثبوتية فعلية سمعية عقلية وذلك كصفة إحيائه وإماتته.
٤- ثبوتية فعلية سمعية وذلك كصفة استوائه على العرش ونزوله إلى السماء الدنيا.

(١) منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى: ج: ٢ - ص: ٤٢٦.

الفصل الثاني

الأصول التي تقوم عليها قاعدة التنزيه في الصفات

أهل السنة والجماعة ينزهون الله تعالى عن كل صفة نقص وعيب ، وينزهونه في صفاته أن تشبه صفات خلقه ، ويتبعون في ذلك الكتاب والسنة .

والمقصود بالتنزيه : نفي ما لا يليق بالله تعالى من صفات النقص وإثبات كمال ضدها .

والتنزيه عند أهل السنة يقوم على أربعة أصول :-

الأصل الأول : أن يكون التنزيه بلا تعطيل للصفات الثبوتية

تقدم أن أهل السنة والجماعة يثبتون الصفات لله تعالى الواردة في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتاً بلا تمثيل ، فهذا نوع من التنزيه ، فإن التنزيه يكون في شيئين :

الأول : في صفاته الثابتة له ، والتنزيه فيها يكون بنفي مماثلتها لصفات الخلق .

الثاني : في صفات النقص - وتنزيه الله تعالى عنها يكون بنفيها مطلقاً ، وذلك كالظلم ، قال الله تعالى : (ولا يظلم ربك أحداً) (١) فنفى الله الظلم عن نفسه مطلقاً .

وهذا الكلام مستفاد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - فإنه قال - « صفات النقص يجب تنزيهه عنها مطلقاً ، وصفات الكمال تثبت له على وجه لا يماثله فيها مخلوق » (٢)

فيتجلى من هذا الكلام أن التنزيه في الصفات الثبوتية لا يكون بنفيها وتعطيل الخالق منها ، وعلى هذا كان السلف - رضي الله عنهم - فتنزيه الله تعالى لم يمنعهم من إثبات الصفات له ، وعلى هذا سار العلماء المتقدمون - رحمهم الله - فقال اسحاق بن راهويه ، إنما يكون التشبيه إذا قال : يد كيد أو مثل يد أو سمع كسمع أو مثل سمع ، فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه .

وأما إذا قال كما قال الله تعالى : يد وسمع وبصر ، ولا يقول كيف ، ولا يقول مثل سمع ولا

---

(١) سورة الكهف الآية : ٤٩ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل : ج : ١٠ - ص : ٢٤٥ نقلا عن منهج أهل السنة : ج ٢ - ص : ٤٢٧ .

كسمع فهذا لايكون تسبيها . وهو كما قال الله تعالى في القرآن : (ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير[1]) (٢)

فحدد هنا الإمام المعنى الدقيق للتنزيه . واستدل لذلك بالآية حيث إنها تركبت من التنزيه والإثبات . فقدم التنزيه ثم أثبت الله لنفسه السمع والبصر على قاعدة التنزيه ، ليفيد أن ما وصف الله به نفسه لايكون تشبيها ولا تمثيلا له بمخلوقاته .

ومثل هذا قول الإمام نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري : من شبه الله بخلقه ، فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس ما وصف الله به نفسه ، ولا وصفه به رسوله تشبيها) (٣)

وقوله تعالى :- (ليس كمثله شيئ) رد على المشبهة ، وقوله (وهو السميع البصير) رد على المعطلة ، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال وليس له فيها شبيه ، فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره ، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه ، إذ صفات المخلوق كما يليق به وصفات الخالق كما يليق به) (٤)

الأصل الثاني :- الإجمال في النفي غالبا :-

طريقة القرآن هي الإجمال في النفي والتفصيل في الإثبات ، وذلك لأنه كلما كثرت الصفات الثبوتية الكاملة مع تنوع دلالاتها كلما ظهر من كمال الموصوف بها ، وهو الله عزوجل ما هو أكثر ، بخلاف النفي فإنه كلما أجمل كان أدل على التنزيه من كل وجه ، كما في قوله تعالى: (هل تعلم له سميا) (٥) وقوله: (ولم يكن له كفوا أحد) (٦) قوله: (ليس كمثله شيئ) (٧) وفي هذه الآيات بيان لعموم كماله سبحانه وتعالى .

---

(١) سورة الشورى الآية :- ١١ .
(٢) سنن الترمذي : ج: ٣ - ص: ٤٢ .
(٣) شرح العقيدة الطحاوية : ج: ١ - ص: ١١٩ .
(٤) المحصل السابق : ج: ١ - ص: ١١٨ .
(٥) سورة مريم الآية : ٦٥
(٦) سورة الإخلاص : الآية: ٤ .
(٧) سورة الشورى : الآية: ١١ .

وقد يجيئ النفي مفصلا في بعض المواضع : وهذا قليل - ويكون قد ذكر لسبب ، مثل أن يكون ردا على ما ادعاه في حقه الكاذبون كما في قوله تعالى : (أن ادعوا للرحمن ولدا ، وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا) (١)

الأصل الثالث : إثبات كمال ضد ما ينفى وينزه الله عنه :-

وهذا الأصل هو الذي يدل عليه كتاب الله تعالى . ولهذا أمثلة كثيرة ، فقد نفى الله تعالى عن نفسه النوم والسنة - وهي النعاس - وذلك لكمال حياته وقيوميته ، قال تعالى (الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) (٢)

ونفى عن نفسه العجز ، وذلك لكمال علمه وقدرته . كما قال تعالى (وما كان الله ليعجزه من شيئ في السموات ولا في الأرض إنه كان عليما قديرا) (٣) فالعجز عن إيجاد شيئ يكون إما بسبب عدم القدرة أو عدم العلم بأسباب الإيجاد . أو بهما جميعا . فلذلك نفى الله عن نفسه العجز ثم أثبت ضد ذلك - وهو كمال القدرة وكمال العلم .

أما النفي المحض فإنه لا يكون كمالا وإنما يكون إما لأن المحل غير قابل لأن يتصف بالصفة ، كنفي الظلم والعلم عن الجدار أو لعجزه عن القيام بالشيئ .

الأصل الرابع :- إتباع الكتاب والسنة في النفي :-

وهذا الأصل قد اتضح بما تقدم من أصول : فإن الإنسان ينفي عن الله تعالى مماثلة صفاته لصفات خلقه كما قال تعالى ﴿ ليس كمثله شيئ ﴾ وينفي عن الله كذلك كل ما فاد صفات كماله ويستلزم نقصها أو عجزا . فإن ثبوت صفة الكمال يستلزم نفي ما يضادها وينفي عن الله كذلك ما نفاه عن نفسه تفصيلا ، فهذه هي الطريقة ومن سلكها فقد سلك سبيل الأدب مع خالقه سبحانه وتعالى .

---

(١) سورة مريم الآيتان : ٩١-٩٢ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٥٥ .

(٣) سورة فاطر الآية : ٤٤ .

ثم يبقى بعد ذلك على نفي لم يرد في الكتاب والسنة - وهذا النفي مجمل - فإنه لابد من الاستفصال فيه ؛ فإن كان اللفظ المنفي مشتملا على حق وباطل فإنه لا ينفى مطلقا بل يقر الحق وينفى الباطل ، كلفظ : الجهة والحيز والمكان والإتصاف بالألفاظ الشرعية . (١)

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص: ١٠٩ .

الفصل الثالث

إجراء النصوص على ظاهرها وعدم تحريفها

والمراد بالظاهر: الظاهر الشرعي . وذلك باثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة على حقيقة الإثبات ، و تنزيه الخالق عن مشابهة الخلق له في تلك الصفات مع قطع الطمع عن إدراك الكيفية .

وبهذا يعلم أن معاني نصوص الصفات مفهومة ، وأن إدراك كيفية الصفات شيء ممتنع ، فما يتبادر إلى الذهن من المعاني الشرعية هو المراد بالظاهر .

وأما ترك التحريف فالمراد به عدم التسلط على نصوص الصفات بصرف معانيها المتبادرة بأصل الوضع أو السياق إلى معاني أخرى غير متبادرة . وهذا الذي يسميه أهله تأويلا ، فعلى هذا يكون هذا الفصل مشتملا على ثلاث مباحث .

المبحث الأول :- دواعي حمل النصوص على ظاهرها .

المبحث الثاني :- الكلام عن الكيفية والتفويض فيها .

المبحث الثالث :- الكلام عن التأويل وتمييز الصواب عن الخطأ . (عدم التحريف)

المبحث الأول

دواعي حمل النصوص على ظاهرها

وهذه الدواعي هي أدلة كلية تبين أن حمل نصوص الصفات على ظاهر متعين. وهو أمر لاخفاء فيه ولانصوص، ويمكن حصرها في أربعة أدلة :-

الدليل الأول :- وصف القرآن بالبيان والهدى :-

إذا كان السامع متمكنا من الفهم، وكان خطاب المتكلم بينا واضحا فهم المخاطب مراد المتكلم بكلامه، وقد وصف الله تعالى كتابه بأنه تبيان لكل شيئ، فقال : (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيئ) (١) ومثل هذه النصوص كثيرة في القرآن. فيتضح منها أن كتاب الله تعالى فيه بيان الحق للناس، وأنه قد أنزل بلسان عربي مبين، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم مبين للناس هذا الكتاب بلسان قومه، فهذا يفيد أن نصوص الصفات مما بينه الله تعالى للناس، وهي كثيرة جدا. وتتناول كل الصفات مثل العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والحياة والإرادة والإستواء والوجه والغضب والرضا. والدليل يفيد أن هذه النصوص مراد بها خلاف ظاهرها. فإخلاء المتكلم كلامه من قرينة تفيد أن ظاهره غير مراد ينافي بيانه وإرشاده، مع ملاحظة الأمور الآتية :-

الأمر الأول : إن الله تعالى أعلم بما ينزل.

الأمر الثاني : إنه لو كان الظاهر غير مراد لجاء البيان بذلك. إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع.

فعلم بهذه الأمور أن خطاب الشرع في صفات رب العالمين يجب حمله على ظاهره إذ المخاطب أعلم بما ينزل، وكلامه هدى وبيان وقد أخلاه عما يصرفه عن ظاهره.

الدليل الثاني :- وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم المبين للكتاب. كما قال تعالى : (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) (٢) وهو الهادي إلى صراط مستقيم كما قال الله تعالى (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم) (٣)

---

(١) سورة النحل : الآية : ٨٩ .

(٢) سورة النحل : الآية : ٤٤ .

(٣) سورة الشورى : الآية : ٥٢ .

وقد اشتملت سنته على ذكر الصفات لله سبحانه وتعالى ، إما تصريحًا بالقول ، وإما إقرارًا ، وكل من القول والإقرار إما أن يكون قد ورد مثله في القرآن أو لم يرد . وكل من ذلك إما صفات فعلية أو ذاتية .

فمثال قوله صلى الله عليه وسلم في الصفات ، وهي مذكورة في القرآن : صفة اليدين وصفة الاستواء . فالأولى صفة ذاتية . والثانية : صفة فعلية .

ومثال قوله صلى الله عليه وسلم في صفات لم يأت ذكرها في القرآن : الضحك والأصابع .

ومثال إقراره صلى الله عليه وسلم : لبعض الصفات وهي مذكورة في القرآن : الاستواء كما هو في حديث الجارية : لما سألها أين الله ؟ قالت : في السماء ، فقال لسيدها : (أعتقها فإنها مؤمنة) (١)

وقد يفسر الرسول صلى الله عليه وسلم صفة قد لا يفهم من نص القرآن أنها صفة لله تعالى كصفة الساق ، كما جاء في الحديث (يكشف ربنا عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى من كان يسجد رئاءً وسمعة فيذهب يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا) (٢)

الدليل الثالث :- فهم الصحابة لها أن ظاهرها مراد .

وقد تقدم ذكر شيء من أقوالهم في الصفات الواردة في الكتاب وسنة ، وبراءتهم من التحريف والتشبيه والتمثيل . والتعرض لتأويل النصوص كالمبتدعة .

الدليل الرابع :- إجماع الأئمة على أن ظاهرها مراد :-

قال الوليد بن مسلم : (سألت الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك ، فقالوا : أمضها بلا كيف) (٣)

وقال الإمام أحمد بن حنبل : (ولا تفسر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت ولا نردها ...) (٤)

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ج ١ - ص ٣٨٢ - كتاب الصلاة .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . (ومع فتح الباري - ج : ٨ - ص : ٥٣١) رقم : ٤٩١٩ .

(٣) أخرجه الدارقطني في الصفات ص : ٧٥ - نقلا عن منهج أهل السنة : ص : ٤٥٨ .

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ج : ١ - ص : ١٦٤ .

وقد سئل الإمام ابن تيمية - رحمه الله - عن رجلين اختلفا في اعتقاد، فقال أحدهما: من لا يعتقد أن الله سبحانه وتعالى في السماء فهو ضال. وقال الآخر: إن الله سبحانه وتعالى لا ينحصر في مكان وهما شافعيان. فبينوا لنا ما نتبع من عقيدة الشافعي رضي الله عنه. وما الصواب في ذلك؟

فأجاب - رحمه الله - الحمد لله - اعتقاد الشافعي رضي الله عنه واعتقاد سلف الإسلام كمالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وهو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم كالفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني وسهل بن عبد الله التستري وغيرهم فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة وأمثالهم نزاع في أصول الدين.

وكذلك أبو حنيفة - رحمه الله - فإن الاعتقاد الثابت عنه في التوحيد والقدر ونحو ذلك موافق لاعتقاد هؤلاء، واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان. وهو ما نطق به الكتاب والسنة.

وقال الإمام الشافعي - رحمه الله - في أول خطبة الرسالة (الحمد لله الذي هو كما وصفه به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه)

فبين - رحمه الله - أن الله موصوف بما وصفا به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم. (١)

وقال ابن كثير رحمه الله - وقد روي عن الربيع وغير واحد من رؤوس أصحابه ما يدل على أنه كان يمر بآيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف على طريقة السلف (٢) وقد سئل الإمام محمد بن شهاب الزهري والإمام مكحول عن تفسير أحاديث الصفات فقالا: أمروها كما جاءت. فهذا الذي تقدم يدل دلالة قاطعة على أن ما جاء في نصوص الصفات حق على ظاهرها المراد شرعا. فيجب إثباتها بلا تمثيل وتنزيه الله عن مشابهة خلقه فيها بلا تعطيل. وذلك أن ذكرها في القرآن بلا قرينة تصرفها عن ظاهرها. ثم تأكيد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في سنته قولا وإقرارا يذكرها كما وردت في القرآن. بل يذكر صفات أخرى لم ترد. وهو الذي قال الله فيه (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (٣) يدل دلالة قاطعة أن نصوص الصفات يجب إجراؤها على ظاهرها.

---

(١) مجموع فتاوى ج: ٥ - ص: ٢٥٦-٢٥٧.
(٢) البداية والنهاية: ج: ١٠ - ص ٣٦٥.
(٣) سورة النجم الآية: ٤.

RICHARD

المبحث الثاني

الكلام عن الكيفية والتفويض فيها

أجمع أهل السنة والجماعة على أن كيفية الصفات غير معلومة ، وأنه لا سبيل إلى معرفتها . ولم يأت في القرآن ولا في السنة بيان كيفية صفاته . فالعلم بكيفية الصفات هو الذي يفوضه أهل السنة والجماعة . ولا يجوز أن يفهم من كلامهم أن معنى نصوص الصفات غير معلومة .

وذلك للآتي :- منها الأدلة :-

الدليل الأول : أن ألفاظهم الواردة مثل « أمروها بلا تفسير » أو « لا تفسير » تحقيقه أنهم يريدون بها : أمروها بلا تفسير كما فسرت الجهمية أو بلا تفسير الكيفية .

أما المعنى الأول فهو كما في قول الإمام أحمد عن الجهمية (تأولوا القرآن على غير تأويله)(١) فمراده أنكر تأويل الجهمية ، ولذلك قال في موضع آخر :- « ولا تفسر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت ولا نردها »(٢)

وقال إسحق بن راهويه : « فتأولت الجهمية هذه الآية ففسروها على غير ما فسر أهل العلم : وقالوا : إن الله لم يخلق آدم بيده ، وقالوا إن معنى اليد ههنا القوة »(٣) وهو صريح في إنكار تفسير الجهمية ، ومما يؤكد هذا قول الإمام أحمد بن حنبل : لما سأله ابنه . فقال : « سألت أبي رحمه الله - عن قوم يقولون : لما كلم الله عز وجل موسى لم يتكلم بصوت ، فقال أبي بلى إن ربك عز وجل تكلم بصوت - هذه الأحاديث نرويها كما جاءت »(٤)

وأما المعنى الثاني : وهو أن تمر بلا تفسير للكيفية ، فهذا هو معنى قولهم « أمروها بلا كيف »(٥) وكذلك مما يدل على أنه قولهم « بلا تفسير » قد يريدون به : بلا تفسير الكيفية .

الدليل الثاني :- على أنه لا يجوز تفويض المعنى وإنما تفويض الكيفية : وهو ما ورد من الأمر بتدبير القرآن وفهم معانيه . كقوله تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته)(٦) وقوله (أفلا يتدبرون القرآن ...) ويمكن الاستدلال أيضا على عدم العلم بالكيفية بقول الله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله)

---

(١) الرسالة التدمرية :- ص: ١١٢ نقلا عن منهج أهل السنة ج٢- ص ٤٦٠ . (٤) السنة لعبد الله بن أحمد ١/ ٢٨١ نقلا عن منهج أهل السنة . ص ٤٦١ .

(٢) شرح اعتقاد أهل السنة ١/ ١٦٤ نقلا عن المصدر السابق : ص ٤٦٠ (٥) سنن الترمذي ج ٣- ص ٤٣ .

(٣) سنن الترمذي ج ٣- ص ٤٣ . (٦) سورة ص الآية ٢٩ - (٧) سورة آل عمران الآية : ٧ .

المبحث الثالث

الكلام عن التأويل وتمييز الصواب عن الخطأ

هذه المسألة فيها بيان معنى التأويل في آية آل عمران : (وما يعلم تأويله إلا الله) ليعلم هل نصوص الصفات من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه أولا؟ .

وبالتتبع لآيات الكتاب والسنة وجد أن التأويل له معنيان :

الأول :- بمعنى عاقبة الشيئ ومصيره ومرجعه .

الثاني :- بمعنى التفسير ، وهو بيان المعنى وشرح ألفاظ الكلام ، وهل منهما في الطلب والخبر ، كما تقدم في باب التأويل .

وهذا المعنى للتأويل هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن كابن جرير الطبري وغيره.(١)

وهذان المعنيان كانا معروفين عند السلف . وبعض الأئمة من الخلف أحدثوا معنى ثالثا للتأويل . وهو صرف اللفظ من المعنى القريب إلى معنى بعيد يحتمله النص لقرينة دلت عليه . وهذا حق . وله شروط لصحته ، فان فقد منها شرط فهو باطل .... ثم إن أهل الكلام لم يتقيدوا بالشروط بل أخلوا بها وهو اصطلاح عليه علماؤهم ، يقولهم

وكل نص أوهم التشبيها ☆ أوله أو فوض ورم تنزيها

وهو كما هو ظاهر في عقائدهم صرف اللفظ عن ظاهره الراجح الى احتمال مرجوح لدليل يقترن به ، وهو الذي يرفضه أتباع السلف الصالح قديما وحديثا ، لأنه يؤدي إلى تحريف كلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . وهو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات ، وهل هو محمود أو مذموم . وهل هو حق أو باطل؟

والتحقيق : أنه إن دل عليه دليل صحيح فهو حق محمود يعمل به . وإن لم يدل عليه دليل صحيح كان باطلا مذموما ، وجديرا بأن يسمى تحريفا لا تأويلا .

مثال ذلك قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) (٢) فإن ظاهره أن الله تعالى علا على العرش علوا خاصا يليق بالله عز وجل ، وهذا هو المراد ، فتأويله إلى أن معناه : استولى . وملك تأويل باطل مذموم ، وتحريف للكلم عن مواضعه ، لأنه ليس عليه دليل) (٣)

---

(١) منهج الإمام الشافعي ج : ١ - ص : ٥٩ .

(٢) سورة طه - الآية : ٥ .

(٣) تقريب التدمرية : ص : ٧٧ .

ومن المعلوم أنه ليس لأهل التأويل أي دليل صحيح لا في القرآن ولا في السنة لصرف نصوص الصفات إلى معان فاسدة، إلا عقولهم الخاطئة.

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - وأما قوله تعالى ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ (١) فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدا ليس هذا موضع بسطها وإنما نسلك في هذا المقام مذاهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديما وحديثا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل. والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله تعالى لا يشبهه شيء من خلقه ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ (٢) بل الأمر كما قال الأئمة نعيم بن حماد شيخ البخاري قال: من شبه الله بخلقه كفر. ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.

فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى. (٣)

ومن هذا البحث يتبين أن كل تأويل يوافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو المقبول وما خالفه فهو المردود.

(١) سورة الأعراف الآية: ٥٤.

(٢) سورة الشورى الآية: ١١.

(٣) تفسير ابن كثير ج: ٢ - ص: ١١٢٢.

المبحث الرابع

القول الصحيح الراجح في أسماء الله وصفاته بين التفويض والتأويل.

القول الصحيح في هذا الباب الواسع نقلا وعقلا هو قول السلف الصالح أهل السنة والجماعة، الذين هم الفرقة الناجية، وذلك إثبات جميع الصفات كما جاءت في الكتاب والسنة مع اعتقاد ما دلت عليه وأنها على ظاهرها، ولا يلزم من إثباتها تشبيه الله -تعالى- بخلقه، تعالى الله عن ذلك؛ لأن صفات الخالق تخصه وتليق به، وصفات المخلوقين تليق بهم وتخصهم ولا تشابه بين الوصفين.

كما أنه لا تشابه بين ذات الخالق سبحانه وذات المخلوق، ومذهب أهل السنة والجماعة في ذلك ينبني على أسس سليمة وقواعد مستقيمة. وهذه الأسس هي:-

أولا: أن أسماء الله وصفاته توقيفية، بمعنى أنهم لا يثبتون لله إلا ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله في سنته من الأسماء والصفات، ولا يثبتون شيئا بمقتضى عقولهم وتفكيرهم ولا ينفون عن الله ما نفاه عن نفسه في كتابه أو نفاه عنه رسوله في سنته، لا ينفون عنه بموجب عقولهم وأفكارهم، فهم لا يتجاوزون الكتاب والسنة في ذلك، وما لم يصرح الكتاب والسنة بنفيه ولا إثباته كالعرض والجسم والجوهر؛ فهم يتوقفون فيه بناءً على هذا الأصل العظيم.

ثانيا:- أن ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حق على ظاهره، ليس فيه أعاج ولا ألغاز، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، فأهل السنة يثبتون ألفاظ الصفات ومعانيها، فليس ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من التشابه الذي يفوض معناه؛ لأن اعتبار نصوص الصفات مما لا يفهم معناه يجعلها من الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، والله تعالى قد أمرنا بتدبر القرآن كله وحثنا على تعقله وتفهمه، وإذا كانت نصوص الصفات مما لا يفهم معناه فيكون الله قد أمرنا بتدبر وتفهم ما لا يمكن

تدبره وتفهمه وأمرنا باعتقاد مالم يوضحه لنا ، تعالى الله عن ذلك ، إذاً فمعاني صفات الله تعالى معلومة يجب اعتقادها ، وأما كيفيتها فهي مجهولة لنا لا يعلمها إلا الله تعالى ، ولهذا يقول الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه لما سئل عن قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى)(١) كيف استوى ؟ : قال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة.

وما قال الإمام مالك في الاستواء هو قاعدة في جميع الصفات ، وهو قول أهل السنة والجماعة قاطبة ، فمن نسب إلى السلف أنهم يفوضون معاني الأسماء والصفات ويجعلون نصوصها من المتشابه الذي استأثر الله بعلم معناه فقد كذب عليهم ؛ لأن كلامهم يخالف ما يقوله هذا المفتري.

ثالثا : السلف يثبتون الصفات إثباتا بلا تمثيل فلا يمثلونها بصفات المخلوقين ؛ لأن الله ليس كمثله شيئ ولا كفئ له ، ولا ندله ، ولا سمي له ؛ ولأن تمثيل الصفات وتشبيهها بصفات المخلوقين إدعاء لمعرفة كيفيتها ، وكيفيتها مجهولة لنا ، مثل كيفية الذات ، لأن العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، والله تعالى لا يعلم كيفية ذاته إلا هو ، والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، فكما أن لله ذاتا لا تشبه الذوات فكذلك له صفات لا تشبه الصفات (ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير)(٢) أي لا يشبهه أحد لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

فيجب الإيمان بما وصف الله به نفسه ، لأنه لا أحد أعلم من الله بالله (أأنتم اعلم أم الله)(٣) فهو أعلم بنفسه وبغيره.

كما يجب الإيمان بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه لا أحد بعد الله أعلم بالله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ الذي قال الله في حقه : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)(٤) فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، وينزه ربه جل وعلا من أن تشبه صفته صفة الخلق.

---

(١) سورة طه الآية : ٥ .
(٢) سورة الشورى : الآية : ١١ .
(٣) سورة البقرة : الآية : ١٤٠ .
(٤) سورة النجم الآية :- ٣ .

رابعا :- وكما أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله الصفات التي وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله على وجه يليق بجلاله ولايشبهونه بخلقه فهم ينزهونه عن النقائص والعيوب تنزيها لايفضي بهم إلى التعطيل بتأويل معانيها أو تحريف ألفاظها عن مدلولها بحجة التنزيه، فمذهبهم في ذلك وسط بين طرفي التشبيه والتعطيل. تجنبوا التعطيل في مقام التنزيه، وتجنبوا التشبيه في مقام الإثبات.

خامسا :- وطريقة أهل السنة والجماعة فيما يثبتون لله من الصفات وما ينفون عنه من النقص هي طريقة الكتاب والسنة، وهي الإجمال في النفي والتفصيل في الإثبات، كما في قوله تعالى: (ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير)

فأجمل في النفي وهو قوله (ليس كمثله شيئ) وفصل في الإثبات وهو قوله (وهو السميع البصير)

وكل نفي في صفات الله فإنه يتضمن إثبات الكمال، وليس هو نفيا محضا، لأن النفي المحض ليس فيه مدح، لأنه عدم محض والعدم ليس بشيئ، ومن أمثلة النفي المتضمن لاثبات الكمال قوله تعالى: (ولا يظلم ربك أحدا) أي لكمال عدله سبحانه، وقوله: (ولا يؤوده حفظهما) أي لكمال قدرته وقوته.

وهكذا كل نفي عن الله فإنه يتضمن إثباتا ضد المنفي من الكمال والجلال.

هذا ونسأل الله البصيرة في دينه والعمل بطاعته، ومعرفة الحق، والعمل به.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا للاسلام وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،
والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيد المرسلين وإمام المتقين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوتهم ومن تحا نحوهم إلى يوم الدين ،

أما بعد :

فهذا ما يسر الله لي من إتمام هذا البحث العلمي الذي ناقشت فيه قضية صفات الله تعالى وأسمائه بين التفويض والتأويل ، مع الرد على شبهات المنحرفين من سلوك السلف الصالح .

وبعد هذا التوضيح والمناقشة التفصيلية لمذهب أهل التفويض ومذهب أهل التأويل في نصوص الصفات مقارنة مع سلوك أهل السنة والجماعة فيه ، يمكن أن نلخص أهم نتائج هذا البحث في النقاط التالية :-

١- سلامة الأمة الإسلامية من الإنحراف في باب الإيمان بالله - تعالى - وأسمائه وصفاته طوال القرن الهجري الأول - وتلقي النصوص بالقبول والتسليم والفهم والتعظيم .

٢- سلامة الأمة الإسلامية من مقالة التفويض وتأويل النصوص الصحيحة الثابتة، طوال القرون الثلاثة الفاضلة ، وعدم ظهور هذه المقالة رغم ظهور الاتجاهات المنحرفة الأخرى كالتمثيل والتعطيل .

٣- التفويض بالمعنى الأعلم عند الفرق - مخالف لدلالته اللغوية بمعنى الرد إلى الشيء والتحكيم فيه والتوكيل . والتفويض في باب أسماء الله وصفاته ، الحكم بأن معاني نصوص الصفات مجهولة غير معقولة لا يعلمها إلا الله وحده .

٤- القائلون بالتفويض صنفان :-

- صنف يزعمون أن ظواهر نصوص الصفات تقتضي التمثيل ، فيحكمون بأن المراد بها خلاف ظاهرها ثم لا يعينون المراد .

- صنف يقولون: تجري على ظاهرها، ولها تأويل لا يعلمه إلا الله تعالى - خلاف الظاهر منها، وهؤلاء متناقضون.

٥- ظهرت ملامح التفويض والتأويل في نصوص الصفات في مطلع القرن الرابع الهجري لأسباب منها:

أ- الفهم الخاطئ لمذهب السلف، وهو اثبات المعنى وتفويض الكيفية، ظنوا أن مذهبهم تفويض الأمرين.

ب- الأصول العقلية المستمدة من الفلسفة اليونانية التي أخذ بها أهل الكلام مثل شبهة نفي حلول الحوادث، وشبهة التركيب ونفي الجسمية والتحيز والجهة

ج- دعوى الخوف على عقائد العوام.

٦- تمخض مذهب التفويض منسوبا إلى السلف عند مختلف فئات الأمة من المتأخرين من متكلم في العقائد ومفسرين وغيرهم.

٧- عمدة أهل هذين المذهبين في استدلالهم بالقرآن على وجوه الدلالة، الوقف على قوله تعالى (وما يعلم تاويله إلا الله) في قوله تعالى (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه ءايات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله) والراسخون في العلم يقولون ءامنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب)

وقد بنوا شبهتهم على أصلين :-

(أ) إن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله.

(ب) التأويل المذكور في الآية: هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر

والنتيجة: لآيات الصفات معنى يخالف الظاهر لا يعلمه إلا الله، وغلطوا في الأصلين.

أ) فآيات الصفات من المحكم معناه: المتشابه في كيفيته وحقيقته.

(ب) التأويل المذكور في الآية - على قراءة الوقف - هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام -

فإن كان خبرا فهو عين المخبر به في الخارج ، وإن كان طلبا فهو نفس الفعل المأمور به .

وأما على قراءة الوصل فالتأويل بمعنى التفسير الذي يعلمه الراسخون في العلم وهو معاني الألفاظ في اللغة .

وليس التأويل على القراءتين هو اصطلاح المتكلمين الذي أراد المفوضة نفيه .

وأما التأويل في النصوص على تعريف المتأخرين - صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح بدليل يدل عليه - باطل لفقدان الدليل الصحيح الصارف ، بل وجدوا عقولهم دليلا . فإن العقل لا يعد دليلا لصرف المعاني العقيقة الى المجاز في أسماء الله تعالى وصفاته .

٨ - التفويض الذي يقره السلف نوعان :

(أ) تفويض الكيفية .

(ب) التفويض الخاص في نص معين من شخص معين في زمن معين .

٩- يلزم على مذهبي التفويض والتأويل لوازم باطلة لا معيد عنها من القدح في كلمة الرب تبارك وتعالى ، والوقوع في تعطيل دلالة النصوص ، وسد باب التدبر والتفكر ، والطعن في بيان القرآن ، وتجهيل الأنبياء والسابقين الأولين من الصحابة والتابعين وسلف الأمة . ومخالفة طريقهم ، وفساد اللازم دليل على فساد الملزوم .

١٠ - مذهب التفويض مصادم للأدلة السمعية القاضية بوجوب التدبر والتعقل الواصفة للنصوص بالبيان والتيسير والذامة لمن لا يفهم وكان حظه مجرد السماع .

١١ - مذهب التفويض مصادم للأدلة العقلية القاضية باستحالة إهمال النبي صلى الله عليه وسلم تعليم أمته أسماء الله وصفاته ، والمانعة لتأخير البيان عن وقت الحاجة كما أن مذهب التفويض متناقض . والتناقض دليل الفساد .

١٢ - والموجب لتأويل النصوص عند أهل التأويل هو أنها تشعر وتوهم إثبات الجسمية أو الصورة أو الجوارح - حسب زعمهم - فهذا باطل .

١٣- وقولهم إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم ، فقول باطل متناقض ولكن القول الحق : إن طريقة السلف هي الأسلم والأعلم والأحكم .

١٤- أن أهل السنة والجماعة أثبتوا ما أثبته الشرع من الأسماء والصفات على الوجه اللائق بالله تعالى . ولم يدخلوا في ذلك بأوهام ولا آراء ولا شكوك ، ثم لم يقعوا في معارضة الشرع ولا في التناقض .

١٥- أنهم لم يعتمدوا في الأمور العقلية التي هي خارج نطاق العقل ، بل لم يتكلفوا البحث عنها ، مع التزامهم بأيسر الأدلة المتمثلة في الأدلة الفطرية العقلية ، والأدلة السمعية ولذلك لم تصعب طريقتهم على عوام الناس .

١٦- قاعدة اثبات صفات الله تقوم على ثلاثة أصول :-

(أ) الصفات المثبتة لله تعالى صفات كاملة حقيقية .

(ب) إثبات صفات الكمال لله تعالى بلا تمثيل ولا تكييف .

(ج) تقسيم الصفات الثبوتية ، إلى الصفات الذاتية والصفات الفعلية ، وإلى الصفات الخبرية والصفات العقلية الخبرية .

١٧- وقاعدة التنزيه في صفات الله تعالى عند أهل السنة والجماعة تقوم على أربعة أصول :

(أ) أن يكون التنزيه بلا تعطيل للصفات الثبوتية

(ب) الاجمال في النفي غالبا .

(ج) إثبات كمال ضد ما ينفي وينزه الله عنه .

(د) اتباع الكتاب والسنة في النفي

ومن التوصيات المهمة.

١- أوصي بالحرص على إخراج تراث السلف وآثارهم وتحقيقه ونشره لأن ذلك من أقوى الأسباب الداعية إلى فهم العقيدة، وقطع الطريق على المنحرفين.

٢- وأوصي أيضا بتصنيف الكتب والرسائل في هذه القضية وبيان وجه الحق حسب لغات العامة.

٣- وأوصي بالتوعية العامة لجمهور المسلمين في تحقيق الإيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته.

هذا والله المسؤول أن يصلح آخر هذه الأمة كما أصلح أولها، وأن يهب لنا من لدنه رحمة. والحمد لله الذي وفق على الإتمام، وأسأله المغفرة في الخطأ والنقصان ولا حول ولا قوة إلا بالله. وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الآيات

الآيات	أسماء السور	رقم الآيات	الصفحة
وأتوا به متشابها	البقرة	٢٥	٤٣
وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله		٧٥	٢٥
ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني		٧٨	٧٧، ٧٦، ٣٩
أأنتم أعلم أم الله		١٤٠	١١٨
الله لإله إلا هو الحي القيوم .		٢٥٥	١٠٨
هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات	آل عمران	٧	٨٨، ٨٠، ٧٦، ٤١
شهد الله أنه لا إله إلا هو		١٨	٥٠
هذا بيان للناس		١٣٨	٨٢ ، ٧٨
يحرفون الكلم عن مواضعه	النساء	٤٦	٢٥
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا		٨٢	٤٤
فإن تنازعتم في شيئ فردوه إلى الله والرسول		٥٩	٥٩
إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم		١٤٢	٩٥
وروح منه		١٧١	٩٥
يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم		١٧٤	٧٨
يحرفون الكلم عن مواضعه	المائدة	١٣	٧٧
قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين		١٥	٨٢
ومن بعد مواضعه		٤١	٢٥
بل يداه مبسوطتان		٦٤	٩٧
ما فرطنا في الكتاب من شيئ	الأنعام	٣٨	٧٧
هل ينظرون إلا أن يأتيهم الملائكة		١٥٨	
هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي	الأعراف	٥٣	٦٠ ، ٥٩
ثم استوى على العرش		٥٤	١١٦
قل يا أيها الناس إني رسول الله		١٥٨	٤٠

لا يجليها لوقتها إلا هو	الأعراف	١٨٧	٥٠
ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين	الأنفال	٣٠	٩٥
إذ يقول لصاحبه لا تحزن	التوبة	٤٠	٦٦
الر تلك آيات الكتاب الحكيم	يونس	١	٤٤
يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم		٥٧	٧٨
الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت	هود	١	٤٤
إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون	يوسف	٢	٨٣
يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل		١٠٠	٥٩ ، ٦٠
وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	إبراهيم	٤	٧٧
إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون	الحجر	٩	٨٢
أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون	النحل	١٧	٩٩
وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس		٤٤	٨٠ ، ٨٢ ، ١١١
للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء		٦٠	٩٤
وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم		٦٤	٨٠
ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء		٨٩	٩٧ ، ١١١
فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله .		٩٨	٦٢
ولا يظلم ربك أحدا	الكهف	٤٩	١٠٦
ما أشهدتهم خلق السموات والأرض .		٥١	١٠٣
هل تعلم له سميا .	مريم	٦٥	٩٩ ، ١٠٧
أن دعوا للرحمن ولدا		٩١	١٠٧
الرحمن على العرش استوى	طه	٥	٦٢ ، ١١٨ ، ١١٥
ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى		٢	٧٩
إنني أنا الله لا إله إلا أنا .		١٤	٩٦
تبارك الذي نزل الفرقان على عبده	الفرقان	١	٧٨
نزل به الروح الأمين ٥ على قلبك لتكون ...	الشعراء	١٩٣ ، ١٩٤	٨٣
وأوتيت من كل شيء	النمل	٢٣	٦٥
قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب		٦٥	٥٠

كل شيئ هالك إلا وجهه	القصص	٨٨	٥٠
وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده	الروم	٢٧	٩٤
فلا تعلم نفس ما أخفي لهم	السجدة	١٧	٤٥
يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا	الأحزاب	٤٥	٨٠
وما كان الله ليعجزه من شيئ في السموات	فاطر	٤٤	١٠٨
سبحان ربك رب العزة عما يصفون	الصافات	١٨٠	٩٥
ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي	ص	٧٥	٩٧
الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها	الزمر	٢٣	٤٤
خلق كل شيئ		٦٢	٦٥
وأفوض أمري إلى الله .	غافر	٤٤	٣٠
كتب فصلت آياته قرآنا عربيا ...	فصلت	٣	٧٨
أنطقنا الله الذي أنطق كل شيئ		٢١	٩٦
		٤٣	٩٦
ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير	الشورى	١١	٢٢، ٩٩، ١٠٧
			١١٦
وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا		٥٢	٩٧، ١١١
انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم	الزخرف	٣	٨٣
إنكم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك .	الذاريات	٨ - ٩	٤٤
وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى	النجم	٣ - ٤	٩٧، ١١٣
ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من	القمر	١٧	٨٤
هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام	الحديد	٤	٦٦
ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم	المجادلة	٧	٦٦
ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت .	الملك	٣	١٤
ثم إن علينا بيانه .	القيامة	١٩	٨٢
أنا ربكم الأعلى	النازعات	٢٤	٩٦
إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا	الطارق	١٥ - ١٧	٩٥
فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها ولم يكن له كفوا أحد .	الشمس / الإخلاص	١١٣ / ٤	٩٥ / ٩٩ / ١٠٧

فهرس الأحاديث

رقم	الحديث	الصفحة
١	إن قلوب بني آدم كلها بين اصبعين	٩٧
٢	أعددت لعبادي الصالحين ملا عين رأت	١٠١
٣	تركتكم على المحجة البيضاء	٨٦
٤	حديث الجارية لما سألها أين الله ؟	١١٢
٥	خير الناس قرني ثم الذين يلونهم	٩٨
٦	قوله صلى الله عليه وسلم : اللهم فقهه التأويل	٤٨
٧	قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم	٨٧
٨	فإذا قال : مالك يوم الدين قال فوض	٣٠
٩	وفوضت أمري إليك	٣٠
١٠	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوعه	٦٠
١١	ما تصدق أحد بصدقة من طيب	٩٧
١٢	لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر	٨٧
١٣	وبيده الأخرى القبض	٩٧
١٤	يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة	٩٧
١٥	ما بعث الله من نبي إلا كان حقا	٨٦
١٦	إن الله يضع قدمه	٥٤
...	إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة الى السماء الدنيا	٥٤
١٢٥		

فهرس الآثار

رقم	طرف الأثر	القائل	الصفحة
١	الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول	مالك رحمه الله	١٠٠
٢	اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى	محمد بن الحسن	٥٤
٣	إن التأويل شر من التعطيل	ابن القيم رحمه الله	٩١
٤	الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات	عائشة رضي الله عنها	٩٨
٥	إذا قال كما قال الله تعالى يد وسمع	اسحاق بن إبراهيم	١٠٠
٦	إذا قال لك الجهمي أنا	الفضيل بن عياض	١٠٤
٧	الحمد لله الذي هو كما وصف	الامام الشافعي	١١٣
٨	أمروها بلا كيف	الاوزاعي وسفيان الثوري	١١٢
٩	إنما يكون التشبيه لو قيل	اسحاق بن راهويه	١٠١
١٠	إذا جاء التفسير عن مجاهد فحسبك	الثوري	٦٠
١١	أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله	مالك رحمه الله	٥٦
١٢	أول من قال إن الله جسم هشام بن الحكم	ابن تيمية	٢٢
١٣	زوجكن أهاليكن وزوجني الله	زينب رضي الله عنها	٩٨
١٤	سألت الأوزاعي وسفيان الثوري	الوليد بن مسلم	٥٣ - ١١٢ .
١٥	سألت أبا عبد الله عن الأحاديث	حنبل	٥٤
١٦	كان عبد الله يقرأ علينا السورة	مسروق رحمه الله	٨١
١٧	كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات	عبد الله بن مسعود	٨١
١٨	كنا والتابعون متوافرون	الأوزاعي رحمه الله	٩٨
١٩	ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء	ابن عباس رضي الله عنهما	٤٥
٢٠	لشأني كان أحقر في نفسي من أن يتكلم	عائشة رضي الله عنها	٩٨
٢١	لا تشتغل بالكلام فإني	الامام الشافعي رحمه الله	٩١
٢٢	من شبه الله بخلقه فقد كفر	نعيم بن حماد الخزاعي	١٠٧
٢٣	مذهب السلف أثباتها وإجراؤها على ظاهرها	الخطابي	١٠٠
٢٤	لأراكم ههنا إنها الأمر من ههنا	عمر بن الخطاب	٩٨
٢٥	وأما الفعل من المفعول	البخاري	١٠٣ .
٢٦	ولا يقال يد الله بمعنى قدرته	أبو حنيفة رحمه الله	٩١
٢٧	ولا تفسر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت	أحمد بن حنبل	١١٢

فهرس الاعلام

ابن مسعود : وهو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي سادس ستة في الاسلام وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرا واحدا وسائر المشاهد. وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة توفي بالكوفة سنة ٣٢ هـ.

تهذيب الاسماء واللغات

ابن عباس : هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب أبو العباس الهاشمي المكي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم حبر الأمة دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالحكمة. وأحد العبادلة. توفي سنة ٦٨ هـ.

(تهذيب الأسماء واللغات

ج: ١ - ص ٢٥٨

ابن كثير : اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصروي الدمشقي. ولد سنة ٧٠١ هـ. ومن تصانيفه: البداية والنهاية، شرح صحيح البخاري. وتوفي عام ٧٧٤ هـ.

(الأعلام ج: ٢ - ص: ٢٤ نقلا عن مذاهب أهل التفويض ص: ٤٢٦)

ابن تيمية : هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني تقي الدين أبو العباس. تفقه في مذهب الإمام أحمد وبرع في التفسير والحديث، ومن مصنفاته: الاستقامة توفي سنة ٧٢٥ هـ. (البداية والنهاية ج: ١٤ - ص: ٣٨٧)

أبو يعلى : هو القاضي الإمام محمد بن الحسين بن محمد المحدث الأصولي ولد سنة ٣٨٠ هـ توفي سنة ٤٥٨ هـ. (البداية والنهاية)

ابن قدامة : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي موفق الدين أبو محمد كان إماما في عدة فنون خاصة في الفقه والحديث وله كتاب، المغني وروضة الناظر.

(البداية والنهاية ج: ١٣ - ص: ٣٠٨)

ابن قيم الجوزية : هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي شمس الدين أبو عبد الله ابن قيم الجوزية. تفقه في مذهب الإمام أحمد. ولازم ابن تيمية وأخذ عنه وله كتاب، زاد المعاد، وتوفي سنة ٧٥١

(البداية والنهاية ج: ١٤ : ص: ٤٦١).

ابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد. أبو حاتم البستي من الحفاظ المتقنين ولد بست ومن تصانيفه المسند الصحيح : (ميزان الاعتدال : ج ٣ - ص : ٣٩)

أبو حامد الغزالي : محمد بن محمد الغزالي زين الدين الطوسي ولد عام ٤٥٠ هـ وكان من كبار الشافعية وعلماء الفلاسفة ومن تصانيفه - الإحياء والوجيز والوسيط . (طبقات الشافعية ج:٤ ص: ١٠١)

البخاري : هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري صاحب الصحيح أمير المؤمنين في الحديث . وأجمع الناس على صحة كتابه الصحيح ولد سنة ١٩٤ هـ وتوفي سنة ٢٥٦ هـ (البداية والنهاية ج: ٧ - ص ٣٩٧)

البيهقي : أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي الشافعي ولد سنة ٣٨٤ هـ من أئمة الحديث توفي سنة ٤٥٨ هـ - طبقات الشافعية ج ٣ - ص ٣ .

الجوهري : هو أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح في اللغة . توفي سنة ٣٩٣ هـ (مقدمة الصحاح)

سعيد بن المسيب بن حزن . أبو محمد سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة . ولد سنة ١٣ هـ وجمع بين الفقه والحديث والزهد والورع توفي سنة ٩٤ - (وفيات الاعلام ج: ٢ ص: ٣٠٦)

سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي أبو محمد محدث الحرم المكي ولد سنة ١٠٧ هـ توفي سنة ١٩٨ هـ كان حافظا ثقة ثبتا ثقة إماما - (ميزان الإعتدال ج ١ ص ٣٩٧)

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبدالله أمير المؤمنين في الحديث ولد سنة ٩٧ هـ توفي سنة ١٦١ هـ - (طبقات ابن سعد نقلا عن مناهب أهل التفويض ص: ٢٦٢)

الشافعي : محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي المطلبي أبو عبد الله أحد الأئمة الكبار المتبوعين ، ولد بغزة في فلسطين عام ١٥٠ هـ ومن تصانيفه الأم ، والمسند ، والرسالة توفي سنة ٢٠٥ هـ (طبقات الشافعية ج: ١ - ص: ١٨٥)

عمر : هو أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب القرشي العدوي أسلم قديما وشهد بدرا وأحدا وسائر الغزوات استشهد سنة ٢٣ هـ قتله أبو لؤلؤة . (تهذيب الاسماء ج ١ - ص ٣٢٤)

مالك : هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني إمام دار الهجرة وإمام المذهب المالكي وهو تابعي التابعين ، توفي بالمدينة سنة ١٧٩ هـ (تهذيب الأسماء - ج ٢ - ص ٣١٣)

يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي ، أبو زكريا محي الدين ، ولد سنة ٦٣١ هـ ومن تصانيفه تهذيب الاسماء واللغات وشرح صحيح مسلم ، المجموع ، توفي سنة ٦٧٦ هـ (طبقات الشافعية ج ٥ - ص ١٦٥)

المقريزي (٧٦٦ - ٨٤٥ هـ) أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر تقي الدين المقريزي .

(البدر الطالع ج ١ - ص ١ ٧٩ نقلا عن مذهب أهل التفويض ص: ٢١)

فهرس المراجع

١ الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤ هـ) .

٢ الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد: د. صالح بن فوزان بن عبد الفوزان .

٣ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي :- أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم - المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)

٤ تاريخ المذاهب الإسلامية : للإمام أبي زهرة

٥ تقريب التدمرية : للشيخ العالم محمد بن صالح عثيمين .

٦ تفسير القرآن العظيم : للإمام ابن كثير القرشي الدمشقي رحمه الله .

٧ تفسير الجامع لأحكام القرآن : للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي .

٨ سنن أبي داود : للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي) .

٩ سنن الترمذي : للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة - (ت ٢٧٩ هـ) .

١٠ سنن النسائي : للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي .

١١ سنن ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) .

١٢ شرح صحيح مسلم : الإمام يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (ت ٦٧٧ هـ) .

١٣ شرح العقيدة الطحاوية : علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي (ت ٧٩٢ هـ) .

١٤ شرح العقيدة الواسطية : محمد بن الصالح العثيمين .

١٥ صحيح البخاري : الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) .

١٦ صحيح مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ) .

١٧ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة : للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية .

١٨ الصواعق المنزلة : للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية .

١٩ الصاوي بشرح الجلالين : للإمام أحمد الصاوي المالكي (الطبعة : المطبعة الأزهرية)

٢٠ الصحاح : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري .

٢١ طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السبكي .

٢٢ العقيدة الإسلامية : عبد الرحمن بن ناصر السعدي .

٢٣ فتح الباري بشرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

RICHARD

٢٤	الفتوى الحموية الكبرى	: لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ)
٢٥	فرق معاصرة	: د : غالب بن علي عواجي .
٢٦	القاموس المحيط	: للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي .
٢٧	مسند الإمام أحمد بن حنبل	:
٢٨	مقالات الإسلاميين	: لأبي الحسن الأشعري (٣٢٤ هـ) .
٢٩	مجموع فتاوى	: لشيخ الإسلام ابن تيمية .
٣٠	مدارج السالكين	: الإمام ابن قيم الجوزية .
٣١	منهج الإمام الشافعي	: د . محمد بن عبد الوهاب العقيل .
٣٢	منهج أهل السنة والجماعة	: خالد بن عبد اللطيف بن محمد نور .
٣٣	مذاهب أهل التفويض في نصوص الصفات	: أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي .
٣٤	موسوعة أهل السنة	: عبد الرحمن دمشقية .
٣٥	ميزان الاعتدال في نقد الرجال	: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ (الطبعة : دار الفكر)

فهرس الموضوعات

الموضوع		الصفحة
المقدمة		١
التمهيد		٥
المبحث الأول :	لمحة تاريخية عن نشأة الكلام في الأسماء والصفات.....	٦
أولا	: الجهمية	٩
ثانيا	: المعتزلة	١٢
ثالثا	: الماتريدية	١٤
رابعا	: الأشاعرة أو السبعية	١٦
المبحث الثاني :	إتجاهات أهل القبلة حيال نصوص الصفات	٢٠
أولا	: التمثيل .	٢٣
ثانيا	: التعطيل المحض .	٢٥
ثالثا	: التحريف	٢٧
رابعا	: التوقف	
الباب الأول :	حقيقة التفويض ونشأته	٢٩
الفصل الأول :	حقيقة التفويض	٣٠
المبحث الأول :	التفويض لغة واصطلاحا :	٣٠
المبحث الثاني :	التفويض في نصوص الصفات	٣٣
: -	أركان التفويض :-	٣٤
: -	أنواع التفويض :-	٣٤
: -	نسبة التفويض إلى السلف	٣٥
المبحث الثالث :	ظهور مذهب التفويض ونشأته والأسباب التي أدت إليها.....	٣٨
أولا	: نشأته	٣٨
ثانيا	: الأسباب التي أدت إلى ظهور مذهب التفويض	٣٨
الفصل الثاني :	شبهات أهل التفويض ومناقشتها	٤١

الموضوع		الصفحة
المبحث الأول	: استدلالهم بالقرآن في المحكم والمتشابه .	٤١
المبحث الثاني	: مناقشة شبهات المفوضة في الاستدلال بالقرآن	٤٨
المبحث الثالث	: عبارات السلف التي احتج بها المفوضة	٥٢
أولا	: إمرار النصوص	٥٣
ثانيا	: نفي المعاني عن النصوص	٥٤
ثالثا	: نفي التفسير عن النصوص	٥٤
رابعا	: السكوت	٥٥
خامسا	: التفويض	٥٦
	:	
الباب الثاني	: حقيقة التأويل	٥٨
المبحث الأول	: معاني التأويل	٥٩
	: - معنى التأويل في كلام الله ورسوله	٥٩
	: - التأويل في اصطلاح العلماء	٦٠
المبحث الثاني	: شبهات أهل التأويل ومناقشتها	٦٣
المبحث الثالث	: استدلالهم بالعقل والنقل	٦٩
	:	
الفصل الثاني	: توهم التعارض بين الأدلة النقلية والعقلية وما يسلكون	
	: من الطريق .	٧١
المبحث الأول	: سبب توهم التعارض والحكم عليه	٧١
المبحث الثاني	: المسلكان المأخوذان تجاه الأدلة النقلية عند التعارض	٧٤
المسلك الأول	: مسلك التفويض .	٧٤
المسلك الثاني	: مسلك التأويل	٧٤
	:	
الباب الثالث	: لوازم مذهبي التفويض والتأويل وأدلة بطلانهما	٧٥
الفصل الأول	: اللوازم الباطلة التي تلزم على هذين المذهبين	٧٦
	:	

الموضوع		الصفحة
الفصل الثاني	: أدلة بطلان المذهبين سمعا وعقلا	٨٢
المبحث الأول	: أدلة بطلانهما سمعا	٨٢
أولا	: النصوص الدالة على البيان	٨٢
ثانيا	: النصوص الدالة على تعقل القرآن بوصفه عربيا	٨٣
ثالثا	: النصوص الدالة على تيسير القرآن .	٨٤
رابعا	: تواتر النصوص على إثبات جنس الصفات عموما وعلى اثبات	
	: صفة معينة خصوصا .	٨٥
المبحث الثاني	: أدلة بطلانهما عقلا	٨٦
المبحث الثالث	: تناقض المذهبين	٨٨
	:	
الباب الرابع	: المسائل التي تتعلق بالصفات عند أهل السنة والجماعة	٩٢
الفصل الأول	: الأصول التي تقوم عليها قاعدة الاثبات	
الأصل الأول	: اثبات صفات حقيقة وصفات كمال وجلال والأدلة عليها	٩٤
الأصل الثاني	: اثبات صفات الكمال لله بلا تمثيل ولا تكييف	٩٩
الأصل الثالث	: تقسيم الصفات الثبوتية	١٠٣
	:	
الفصل الثاني	: الأصول التي تقوم عليها قاعدة التنزيه في الصفات	١٠٦
الأصل الأول	: أن يكون التنزيه بلا تعطيل للصفات الثبوتية	١٠٦
الأصل الثاني	: الإجمال في النفي غالبا	١٠٧
الأصل الثالث	: إثبات كمال ضد ما ينفى وينزه الله عنه	١٠٨
الأصل الرابع	: اتباع الكتاب والسنة في النفي	١٠٨
	:	
الفصل الثالث	: إجراء النصوص على ظاهرها وعدم تحريفها .	١١٠
المبحث الأول	: دواعي حمل النصوص على ظاهرها .	١١١
المبحث الثاني	: الكلام عن الكيفية والتفويض فيها	
	:	

الموضوع		الصفحة
المبحث الثالث	: الكلام عن التأويل وتمييز الصواب عن الخطأ	١١٥
المبحث الرابع	: القول الصحيح الراجح في أسماء الله وصفاته بين التفويض والتأويل	١١٧
	الخاتمة	١٢٠
	فهرس الآيات	١٢٥
	فهرس الأحاديث	١٢٨
	فهرس الآثار	١٢٩
	فهرس الأعلام	١٣٠
	فهرس المراجع	١٣٢
	فهرس الموضوعات	١٣٤

RICHARD